دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

ISSN (Online) 2629-2572
رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص تصدر عن المركز الديمقراطي العربي –برلين وهي تعنى في العلوم البينية والدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

المجلد الخامس–العدد الثامن عشر يونيو/ حزيران 2023م

Registration number: VR.3373.6360.B

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2629-2572

المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 GensingerStr: 112

What's App. 00972599572466

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د محمد رمضان الأغا

أستاذ دكتور التنمية المستدامة -الجامعة الإسلامية -غزة -فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. محمد محمد المغير

أستاذ مساعد كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني جامعة فلسطين -برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

مدير التحرير

د. ياسر النحال، أستاذ دكتور في قسم العلوم البيئية بالجامعة الإسلامية –غزة

سكرتير التحرير (أمانة التحرير)

أ. علاء ارشي-باحث إدارة الأزمات والكوارث.

أعضاء هيئة التحرير

د. صباح أحمد أبو شرخ، فلسطين.

د. فلة أبو القمح، الجزائر.

د. سالم أبو عمر، ماليزيا.

د. مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، السودان

د. رعد قاسم صالح العزاوي، العراق

د. عبير محمود مجاهد السيد، مصر

د. عرفات محمد بن محمد، اليمن

د. هاني البسوس، عُمان.

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د نظام الأشقر-الجامعة الإسلامية بغزة.

نائب رئيس الهيئة الاستشارية

د. محمد فخرى صويلح –الجزائر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. خالد الدهليز-سلطة عمان.

د. عبد الباري مشعل-أمريكيا.

د. فيفان أحمد فؤاد-مصر.

أ. د. عز الدين الطيب –السودان.

أ.د الهادي يحيى-المكسيك.

د. يحيى جعفري- الجزائر.

د. محمد فخرى صويلح-الأردن

رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. زهرة الثابت -جامعة القيروان-تونس.

نائب رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. محمد على عوض –فلسطين.

أعضاء هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. حجاج محمد الحبيب-الجزائر.

أ. فؤاد شحيبر-فلسطين.

أ. ميساء جعرور- فلسطين.

رئيس الهيئة العلمية

أ. د. محمد عوض –استاذ هندسة البنية التحتية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية فلسطين.

نائب رئيس الهيئة العلمية

أ. د. ياسر زيدان النحال استاذ العلوم البيئية بكلية العلوم بالجامعة الإسلامية-فلسطين

أعضاء الهيئة العلمية

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
1	فواز عبد الله أحمد صالح باحميش	استاذ مشارك	الجيوموفوريا التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية	اليمن
2	محمد فتحي محمد حسن	دكتوراه	اقتصاد	مصر
3	رفيف عبد الستار عبد الجبار	استاذ مشارك	العلوم السياسية	العراق
4	سهام كامل محمد	استاذ دكتور	العلوم السياسية والاقتصادية	العراق
5	أبوبكر خليفة أبو بكر أبو جرادة	استاذ	العلوم السياسية	ليبيا

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
6	صبري عبد القادر محمد المدهون	دكتوراه	اصول التربية	مصر
7	فوزي محمود اللافي الحسومي	دكتوراه	إدارة الأعمال	ليبيا
8	عوادي منير	استاذ	علوم مالية ومحاسبية	الجزائر
9	عدنان على حجاج	استاذ	علوم مالية	الجزائر
10	نور خالد علي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
11	فيصل غازي فيصل صالح	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
12	سرمد جاسم محمد الخزرجي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
13	زينة جدعون	استاذ	علوم الإعلام والاتصال	الجزائر
14	مريم حزورلي	استاذ	علم اجتماع تربية	الجزائر
15	حنان عبد الغفار عطية ابراهيم	استاذ مساعد	علوم تربوية ونفسية	مصر
16	بلال محمد سعيد المصري	دكتوراه	علوم الاقتصاد الدولي	فلسطين
17	أسماء جاسم محمد	استاذ مساعد	العلوم الاقتصادية والسياسية	العراق.
18	يوسف سعدون محمد لهمود المعموري	دكتوراه	القانون الخاص	العراق
19	مجدي عبدالله فواز خصاونه	دكتوراه	مناهج الدراسات الاجتماعية	الأردن
20	عامر شبل زيا	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
21	أديب سالم الأغا	دكتوراه	علوم إدارية	فلسطين
22	رضوان قطبي	دكتوراه	العلوم القانونية والسياسية	المغرب
23	سعد حسن منصور الغديوي	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	ليبيا
24	لورنس يحي صالح محمود	استاذ	جامعة بغداد	العراق
24	منى عوض الوزير	دكتوراه	هندسة معمارية	مصر
25	عبد الوهاب حفيان	دكتوراه	علوم سياسية وعلاقات دولية	الجزائر
26	أحمد عرابي الترك	دكتوراه	اعلام	فلسطين
27	سيدي ابراهيم فراس	دكتوراه	العلوم السياسية	المغرب
28	أليسار طحان	دكتوراه	إدارة الأعمال	لبنان
29	عصام عيروط	دكتوراه	العلوم السياسية والقانونية	فلسطين
30	وفاء عبد الله عبد العال حبيشي	دكتوراه	الاقتصاد والعلوم المالية	السعودية
31	احمد طه قهوجي	دكتوراه	إدارة الأعمال	سوريا
32	ماهر المصري	دكتوراه	قانون	فلسطين
33	هبة محمد صالح الأغا	دكتوراه	إدارة أزمات تربوية	فلسطين
34	بشرى عبد الكاظم عبيد	استاذ مساعد	جغرافيا سياسية	العراق
35	ميثم منفى كاظم العميدي	استاذ مساعد	قانون عام	العراق
36	كمال محمد محفوظ	دكتوراه	هندسة مدنية	فلسطين

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
37	نغم علي حسن	استاذ مساعد	هندسة العمارة والتخطيط	فلطين
38	يحيى جعفري	استاذ دكتور	التاريخ المعاصر	الجزائر.
39	عبد الفتاح عبد ربه	استاذ دكتور	علوم الأحياء	فلسطين
40	زياد أبو هين	استاذ مشارك	علوم الأرض والبيئة	فلسطين
41	خالد الدهليز	استاذ مشارك	علوم إدارية واقتصادية	عُمان
42	هبة الرحمن أحمد	دكتوراه	هندسة المواد	مصر
43	علي تايه	استاذ دكتور	هندسة مدنية	فلسطين
44	حجاج محمد الحبيب	استاذ محاضر	لغة عربية	الجزائر
45	راجي يوسف محمود	دكتوراه	العلاقات الدولية والدبلوماسية	العراق
46	ندى مهدي فوزي الجيلاوي	استاذ دكتور	الهندسة المستدامة	العراق
47	ثناء عبد الودود عبد الحافظ الشمري	استاذ مساعد	علم النفس التربوي	العراق.
48	بيداء ستار–العراق.	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	العراق
49	أزهار عبد الله	استاذ دكتور	العلوم السياسية والدولية	العراق
50	وصال عبد الله	استاذ مساعد	التنمية الاقتصادية	العراق.

شروط النشر

1-أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة-ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط ألا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.

2-تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.

3-لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.

4-ألا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

5-أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

6- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).

7-أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)

8-تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.

9-يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.

10-يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

11-الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.

12-يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

13-للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي ISSN (Online) 2629-2572

14-لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

15-أي تقرير من الهيئة العلمية يما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

16-تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.

17-يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.

18-تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

19-لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية-الفرنسية.

20-في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.

- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.

- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع نظام جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA) الاصدار السابع، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة: تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال: (نمط الخط: sakkalmajalla، حجم الخط: 20) Title of the article in English (Police Times New Roman، Taille : 16)

الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15) الدرجة العلمية للباحث (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) مؤسسة الانتماء كاملة والبلد (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12)

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15).

المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:14، بين السطور: 1.15)

1-العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1-العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2-العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-2– العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2– العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15 الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد)

تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، وتصدر المجلة بشكل ربع دوري "كل ثلاثة أشهر" ولها هيئة تحرير تخصصية وهيئة استشارية علمية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في كافة الاختصاصات.

تتشكل الهيئة الخاصة بالمجلة من مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين ذوي الاختصاص من الدول العربية والأجنبية حيث التحكيم اختياري المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة، إذ أن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية جهة مجلة إصدار مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" بالشراكة مع فريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين.

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	أ.د محمد رمضان الأغا	التنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الازمات والكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي	19-12
2	د. محمد محمد المغير د. رنيم زياد جوابرة	التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية	41-20
3	د. حميدة كاظم العجل	الأزمة في لبنان تدهور تنموي وتفكك لمقومات الصمود المجتمعي	61-42
4	د. محمد محمد على الصغير	مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على ادارة الازمات التعليمية من وجهة نظر مديري المدارس	87-62
5	م. مريم عمر الشريف د. سناء يوسف صالح	التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي: أداة لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات (حالة دراسية الجامعة الإسلامية بمدينة غزة)	124-88
6	د. طيب عثمان عبد الرزاق	تحليل علاقة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بأسعار النفط العالمية	143-125
7	د. ميلاد صالح خليفة عبد الرحمن أ. مسعود صالح خليفة إبراهيم أ. على محمد مختار محمد	دور رواد الأعمال في أنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التى تواجههم: دراسة ميدانية على بلدية براك الشاطئ	144-165

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

مقال افتتاحي: التنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الازمات والكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي

Sustainable development as a proactive tool to prevent crises and disasters by using artificial intelligence

محمد رمضان الاغا

Mohammed R. Al-Agha

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، أستاذ التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

Editor in Chief of the Journal of Strategic Studies of Disaster and Opportunity Management, Professor of Sustainable Development at the Islamic University of Gaza - Palestine

malagha@iugaza.edu.ps

يوثق هذا البحث كـــ: الأغا، محمد رمضان (2023): التنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الازمات والكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (18)، برلين، ص 12-19.

الملخص

أصبحت التنمية المستدامة منذ القمة العالمية البيئية الاولى عام 1972م في ستوكهولم، من القضايا العالمية الكبرى، التي تهدف الى المساهمة في حفظ الموارد وتوفيرها للأجيال القادمة في المستقبل البعيد، لقد اهتمت المؤسسات الدولية والجامعات ومراكز البحوث والتفكير بدمج الذكاء الاصطناعي في الحد من الكوارث والأزمات والتنبؤ الاستباقي بالتزامن والتوازي مع انشطة وإجراءات ومشاريع التنمية المستدامة، هدفت الدراسة للمناقشة المعمقة لدور التنمية والتنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الأزمات في حياتنا اليومية وفي مختلف المجالات الحياتية والحيوية، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي المعتمد على خبرات الباحث في العديد من المجالات والمشاركات في المنتديات العالمية وورش العمل والمناقشات الفكرية في التنمية المستدامة وإدارة الأزمات والكوارث على مستويات محلية ووطنية واقليمية ودولية، إضافة الى الاعتماد على المنهج الحدسي المنطلق من خبرات الباحث في التحليل والتقييم والتفكير للوصول إلى مؤشرات تساهم في تطوير عمليات الدمج والربط للذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة. خلصت الدراسة إلى اهتمام الدول المتقدمة في تسخير التكنولوجيا وأنظمة الذكاء الاصطناعي لاستمرار أنشطة التنمية المستدامة والتنبؤ بمخاطر الكوارث واتخاذ الاجراءات العلاجية والتصحيحية والوقائية لمنع زيادة الضرر على المجتمعات الهشة، والعمل على التنبؤ في الأزمات والكوارث ومساراتها والأثار الناجمة عنها لتعزيز الصمود المجتمعي، وتطوير أدوات التواصل التقني بين المجتمع ومؤسسات الاستجابة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الذكاء الاصطناعي، الأزمات والكوارث، الأدوات الاستباقية.

Abstract

Sustainable development since the first World Environmental Summit in 1972 in Stockholm is one of the major global issues, which aims at contributing to the conservation and provision

of resources for future generations in the long future. International institutions, universities, and think tanks are interested in integrating artificial intelligence into disaster and crisis reduction and proactive forecasting. In conjunction with sustainable development activities, actions, and projects, the study aimed at discussing in depth the role of development and sustainable development as proactive tool for preventing crises in our daily lives and in various life and life spheres. The study drew on the experimental curriculum based on the researcher's experiences in many areas and participation in global forums, workshops, and intellectual discussions in sustainable development and crisis and disaster management at local, national, regional, and international levels, as well as drawing on the intuitive approach of the researcher's expertise in analysis, evaluation, and reflection to arrive at indicators that contribute to the development of integration and linking of artificial intelligence to sustainable development. The study concluded the interest of developed countries in harnessing technology and artificial intelligence systems to sustain sustainable development activities, forecasting disaster risks, taking remedial, corrective, and preventive action to prevent further harm to fragile societies, and working to predict crises, disasters, their pathways and impacts to enhance societal resilience, and developing technical communication tools between society and humanitarian response institutions.

Keywords: Development, sustainable development, artificial intelligence, crises and disasters, proactive tools.

الملخص المفاهيمي

عملت المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة على اعتماد العديد من التوجهات العالمية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال إقرار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وقد وضعت العديد من الأنشطة التي أبرزها تسخير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر والأزمات والكوارث، وخاصة المتعلقة بالظواهر الطبيعية والتغيرات المناخية وما ينتج عنها من تغير لمسارات التنمية والتخطيط العمراني والحضري، إذ تعتمد المؤسسات على استخدام الأقمار الصناعية والأنظمة الذكية في تتبع التغيرات الناتجة عن التنمية الحضرية والصناعية وما ينتج عنه من مخاطر تهدد التنمية المستدامة واستدامة الحياة البشرية، لذا فقد دعت أهداف التنمية المستدامة إلى تطوير الأدوات الاستباقية للحد من الكوارث، والتنبؤ في الأزمات والكوارث لتعزيز الصمود المجتمعي.

الشكل التالي يوضح المخلص المفاهيمي للتنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الأزمات والكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الأزمات والكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي

التنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الازمات والكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي
من خلال إطلاع الباحث على الكتب وأدبيات وطبيعة عمله ومن خلال المناقشات المستمرة عبر ورش العمل ظهر وجود فجوة بين التنمية المستدامة والأدوات الاستباقية المستخدمة في الحد من الكوارث بناء تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة في ظل التوجهات العالمية الحديثة لدمج أنشطة التكنولوجيا الحديثة في الحد من المخاطر واتخاذ اجراءات استباقية.
هدفت الدراسة لمناقشة معمقة لدور التنمية والتنمية المستدامة كأداة استباقية لمنع حدوث الازمات في حياتنا اليومية وفي مختلف المجالات الحياتية.
اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي المعتمد على خبراته في العديد من المجالات والمشاركات في المنتديات العالمية وورش العمل والمناقشات، والمنهج الحدسي الذي يعتمد على خبرات الباحث في التحلل والتقييم والتفكير.
توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة اهتمت بدمج أنشطة الحد من المخاطر مع الخطط التنموية الوطنية لعلاج الأزمات المتوقعة، وأن المؤسسات المختصة في إدارة المخاطر تعتمد على انشطة الذكاء الاصطناعي في مواجهة المخاطر والحد من تداعياتها، ويزداد نشاط الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالظواهر الطبيعية المؤدية للكوارث.
أوصت الدراسة بتطوير قدرات المؤسسات الوطنية في التنبؤ بالمخاطر والأزمات وذلك عبر الأنشطة المشتركة بين المؤسسات المختصة في التنمية وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واتخاذ الاجراءات العلاجية والتصحيحية والوقائية لمنع زيادة الضرر على المجتمعات الهشة، وتطوير أدوات التواصل التقني بين المجتمع ومؤسسات الاستجابة.
تطلعات مستقبلية
أن تتحمل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التنموية المسئولية تأهيل المجتمعات لتسخير الذكاء الاصطناعي في مواجهة مخاطر الكوارث.
تحقيق العدالة التقنية في الدول النامية من خلال استخدام الأقمار الصناعية.
تطوير الدراسات البحثية المتعلقة بدراسة التنبؤ الاستباقي المعتمد على الذكاء الاصطناعي لمخاطر الكوارث.
التحول للتنوع في استخدام وسائل متعددة في الإجراءات الوقائية والاستباقية.
السعي لتحويل المجتمعات المهمشة إلى مجتمعات تتمتع بالأمن التنموي.
بناء الروابط العالمية المعتمدة على الرقابة الذاتية لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية والظواهر الطبيعية بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

1. مفاهيم التنمية المستدامة.

التنمية كمصطلح سياسي اجتماعي اقتصادي مثلًا، من المصطلحات الأكثر شيوعًا اليوم في العالم ككل، وقد أصبح مصطلحًا رديفًا محترمًا لكثير من توصيفات المجالات المختلفة لدى الحكومات والسلطات وغيرها من تلك التي تدير الشأن العام في الدول والمؤسسات، والشركات بكافة أنواعها سواء الحكومية أو غير الحكومية أو الأهلية أو القطاع الخاص أو الوقفي أو أي مؤسسة هجينة بين ذلك كله أو بعضه. فمن الطبيعي إذن أن يصبح هذا المصطلح من المصطلحات التي ذاع صيتها، وانتشر كالنار في الهشيم، إذ إن بحثًا واحدًا في محرك من محركات البحث مثل جوجل، سيخرج ليس أقل من 10 مليار مرة باللغتين العربية والإنجليزية.

والمصطلح في أصله اللغوي مشتق من الفعل نمًا ينمو نموًا، أي كبر وزاد حجمه عن الحجم الأصلي الذي قد يكون في بدايته عدمًا أو في مرحلة التبلور نحو التشكل، فيزداد الحجم طولًا وعرضًا وارتفاعًا، في الأبعاد الثلاثة كما هو معروف، أما التنمية فهي مصدر الفعل نما المشدد الوسط، فالطفل الوليد بمجرد ولادته يأخذ في النمو رويدًا رويدًا، حتى يصبح شابًا فرجلاً فكهلاً، وهكذا تكون عملية النمو أو التنمية هنا، فالنمو عملية ذاتية كنمو النبات مثلًا، أما التنمية فهي مثلا كالتنمية العمرانية في المدن أو المحافظات أو الولايات أو المقاطعات أو الاقاليم أو الدول وغيرها، حيث يقوم الإنسان بإعداد خطة التنمية لبناء مائة ألف شقة مثلًا، وهكذا يشرع بالعمل تحت إشراف المهندسين والمقاولين والإداريين وغير ذلك، حتى تستوي الخطة واقعًا قائمًا على الأرض ميدانيًا، وهنا نطلق عليها عملية تنموية، حيث يتم بعد ذلك توزيعها على السكان أو عرضها للبيع بالآليات المتفق عليها عند بدء التخطيط .

المثال أعلاه، هو مثال بسيط للتنمية العمرانية من خلال التخطيط العمراني الأفقي والرأسي مع البنى التحتية اللازمة وبكافة أنواعها ومستجداتها. ويمكن أيضا تكرار ذلك في التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وكلها مجالات متداخلة مع بعضها البعض، يخدم كل مجال المجال الآخر بطريقة متكاملة ومتناسقة ومتناغمة.

أما الاستدامة، فببساطة، هي مشتقة من الدوام والديمومة، من الفعل دام يدوم دوامة، واستدام استدامة، وهي ذات علاقة بالوقت والاستمرار، وتجاوز المراحل الزمنية المختلفة بحيث تتجاوز الحقب الزمنية والأجيال البشرية لتستمر في سيرها نحو المستقبل وذلك من خلال تسخيرها بحسن إدارتها، وحسن أدائها، فالمدينة العمرانية أعلاه، يجب أن تستمر مؤسساتها وبناها التحتية في تقديم الخدمات للبشر جيلًا بعد جيلًا، بمعنى آخر الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحصول على الخدمات المختلفة إضافة إلى حصتهم من الموارد الطبيعية كالماء والهواء والغذاء بجودة صحية عالية ومقبولة وغير ضارة أو مسببة للأمراض والأوبئة .

أما التنمية المستدامة كمصطلح مركب، فهي وببساطة أيضا أصبحت واضحة من النموذج أعلاه، ويمكن إعادة صياغتها كالتالي، وهو أي عملية تنموية يجب أن تستمر في أداء الخدمات المنوطة بها والمستهدفة، طبيعيًا وخدماتيًا وبشريًا، دون تأثير على استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها، أو سوء إدارتها.

ويمكن أيضا تعريف التنمية هنا كهدف تخطيطي وذلك خلال عملية التخطيط على الورق وأثناء إعداد الخطة الاستراتيجية والعمرانية. ويمكن أيضا تعريفها كعملية، وذلك خلال عملية التنفيذ الميداني حتى نهاية الشوط، ويمكن

أيضًا تعريفها كمخرج تنموي، وهو المدينة اكس التي تحتوي على مائة ألف شقة مثلًا بكافة الخدمات والبنى التحتية اللازمة. ويمكن أيضًا تعريفها من الناحية الوظيفية، وذلك بمجرد انتقال المواطنين لسكناها، وهي هنا أصبحت تؤدي دورًا وظيفيًا تحمي به السكان من مخاطر كثيرة، وتمنع حدوث أزمات عديدة، أو تقلل آثار الازمات المختلفة، وذلك بسبب قدرتها التصميمية والهندسية والخدماتية على القيام بذلك، مثل تقليل الحوادث مثلا، تخفيف آثار الزلازل، منع الفيضانات، تقليل انتشار عدوى الأوبئة، أو تقليل الجرائم المختلفة، أو منع الحرائق، وسرعة السيطرة عليها، ومنع انتشارها، وهكذا.

2. التنمية كأداة استباقية

أصبح جليًا مما تم وصفه أعلاه، أن جودة التنمية هي عامل احترازي مضاد رصين أو مضاد نسبي لحوادث الأزمات والأمن والسلامة، من حيث تحويل البيئة من بيئة هشة أو عالية الهشاشة إلى بيئة مضادة لتقبل الهشاشة، فضلًا عن زيادة مستوى الصمود كلما انخفضت درجة الهشاشة، وبالتالي تصبح البيئة ذات مناعة عالية تعمل على منع أو تخفيف حدوث الأزمات وآثارها وتداعياتها المترتبة عليها. مبدأ الاستباقية هنا يعني ببساطة اتخاذ الإجراءات القبلية المانعة لحدوث الأزمات، مثل تجهيز بنية تحتية إلكترونية الإنذار المبكر، والتشغيل الالكتروني المباشر والسريع، والمحافظة على استمرارية أداء الاعمال، دون توقف، أو تأثير على الجوانب التشغيلية والصحية والاقتصادية والمالية والإنتاجية.

3. الأدوات الاستباقية كوابح للأزمات ومعززات للصمود

ببساطة يمكننا تعريف الأدوات والإجراءات الاستباقية بأنها كوابح للأزمات والكوارث، إضافة إلى أنها معززات حمائية ناشرة للصمود في البيئة المعنية. وبطريقة أخرى يمكن القول بأنها خطط افتراضية/ واقعية / ميدانية إلكترونية على درجة عالية من الجهوزية القصوى، مع تجهيزات متعددة تعمل بالتزامن أو على التوالي حسب برمجتها وحسب الحاجة إليها، باستخدام الحوسبة والبرمجة والذكاء الاصطناعي. لا شك أن هناك حاجة إلى شبكة معقدة من الأجهزة والتجهيزات والبنى التحتية والعقل البشري والذكاء الاصطناعي في خلطة تتيح لها العمل في الوقت الحقيقي دون تأخير، مع قابليتها للتحول إلى عمل مناورات حقيقية مبرمجة عالية التحكم من مختلف الاتجاهات والمدخلات والعمليات والمخرجات والتأثيرات والتداعيات.

4. التشغيل المتزامن والدمج التشغيلي

ابتكار المنظومة عالية التعقيد في ظل حالة مؤكدة من عدم اليقين، من خلال الدمج بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ومجسات الإنذار المبكر، والأوامر الإلكترونية عالية الاستجابة للتشغيل، من خلال منظومة متصلة لدعم اتخاذ القرار مع مفاضلات من أولًا؟ العقل البشري أم الذكاء الاصطناعي؟ ويضاف إلى ذلك وجود أكثر من غرفة قيادة وسيطرة على عدة مستويات أدناها مستويان، وهما المستوى الميداني في ساحة الحدث، والمستوى القيادة في الغرفة المركزية. إضافة إلى التواصل بينهما، والحرص على تجنب إصدار إوامر أو قرارات متضاربة أو متناقضة أو تزيد الطين بلة.

5. المنظومة المعقدة: المحاكاة

تحتاج هذه المنظومة إلى عملية ربط معقدة ومتداخلة بين أدوات التنمية وأدوات الاستدامة، والإنذار المبكر والبنى التحتية ذات العلاقة، والعقل البشري والذكاء الاصطناعي، مع مدخلات متنوعة وعمليات أكثر تعقيدًا، ومخرجات الأصل فيها أن تزيد مستوى الأمن والسلامة لا أن تخلق مزيدًا من الهشاشة في النظام. من هنا يجب الاهتمام بالتداعيات وتقييم الأداء، مع إمكانية التدخل البشري / الإلكتروني لصالح تعزيز الصمود، تقليل الهشاشة، تبيان النقاط الساخنة/ الخطرة.

6. العلاقة بين التهديد والهشاشة والضعف والخطر وفرص الاستدامة:

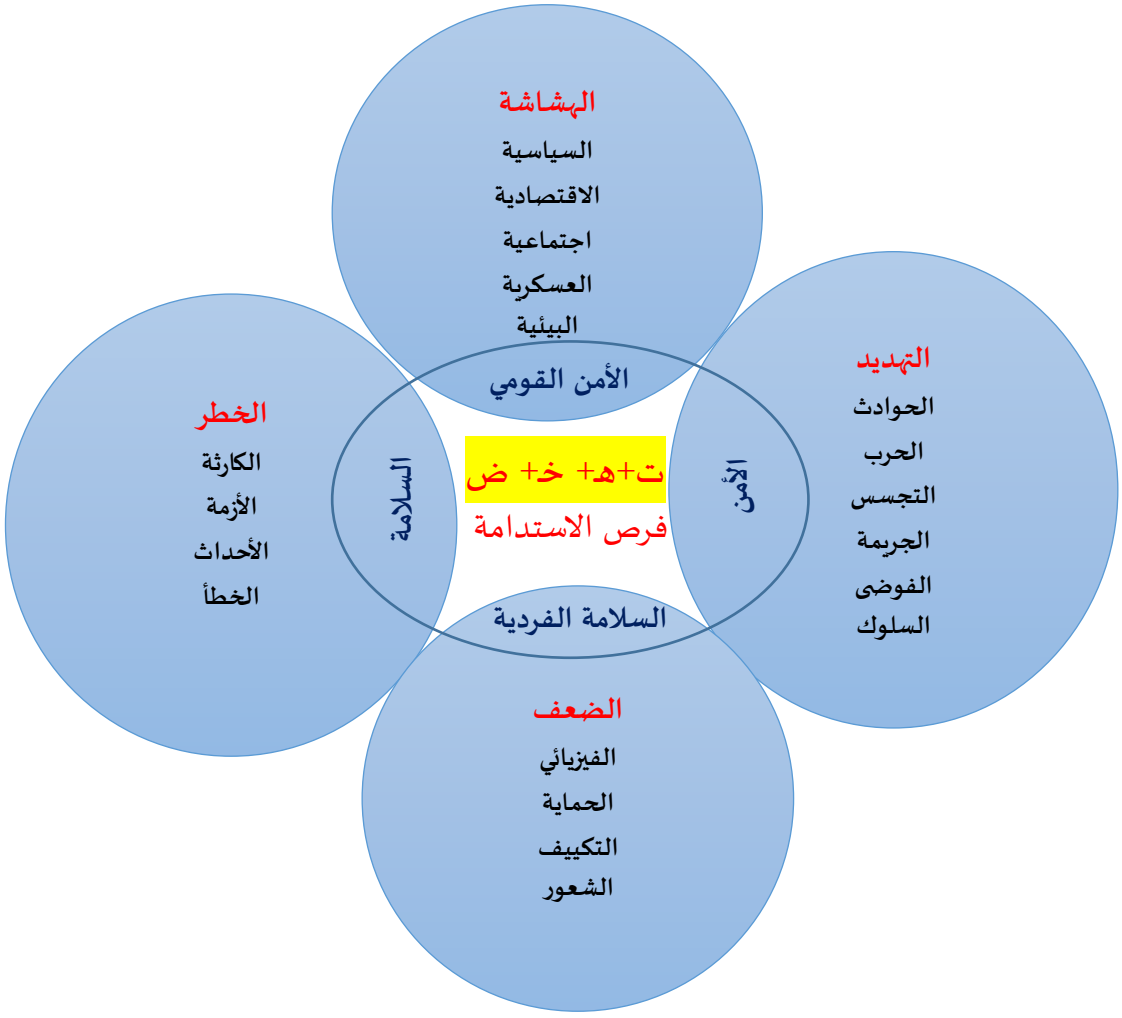

6. الخلاصة

خلصت الدراسة إلى بذل المزيد من الجهود العالمية للدول المتقدمة لتسخير الأدوات التقنية والتكنولوجيا الحديثة وأنظمة الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بمخاطر الأزمات والكوارث، وأن هناك العديد من المسارات التى بذلتها الأمم المتحدة لتوجيه الشعوب لتطوير أنظمة التنبؤ الاستباقي الذي يعتمد على إجراءات الرصد والمتابعة للكوارث والظواهر الطبيعية، وذلك في إطار اتخاذ الإجراءات العلاجية لتصحيح المسارات التنموية لدمج الأنشطة الحياتية والبشرية للحد من المخاطر، وأن الدول عملت على تطوير صمود المجتمعات الهشة.

إن هناك حاجة ملحة للعمل المستمر على تطوير خطط التنمية المحلية وربطها بالخطط الوطنية وخطط التنمية المستدامة وفق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وذلك برفع مستويات الجهوزية والتدريب المجتمعي للتعامل مع المتغيرات المؤثرة على المجتمعات في ظل زيادة الهشاشة وتراجع الدخل القومي للعديد من الدول النامية وزيادة الاستهلاك.

إن السعي للتحول إلى مجتمعات منتجة بدل مجتمعات مستهلكة يمكن أن يكون لها دور بارز في الحد من استنزاف الموارد وتحقيق مبدأ الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال تكثيف التبادل المعرفي والخبرات بين الدول والمؤسسات الدولية والمحلية في مجالات الذكاء الاصطناعي بالاعتماد على التنمية المبنية على دمج أنشطة الحد من المخاطر مع خطط التنمية الوطنية، وهذا من شأنه تطوير قدرات المجتمع في أنشطة يمكنها أن تساهم في الحد من المخاطر.

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية

Forecasting the Economic Strategic Risks Threatening the Hashemite Kingdom of Jordan

د. محمد محمد عبد ربه المغير
Dr. Mohammed M. A. El-Mougher
أستاذ مساعد برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث-أستاذ مساعد كلية الهندسة جامعة فلسطين
Assistant Professor- Master Program of Crisis and Disaster Management- Assistant Professor-Faculty of Engineering, Palestine University
arch.moh.elmougher@gmail.com
د.رنيم زياد أحمد جوابرة
Dr.Raneem Ziad Jawabreh
دكتوراة تخطيط استراتيجي، كلية الاقتصاد، جامعة أم الدرمان الإسلامية، معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، الأردن
Om Alderman University/Jordan
Jawabreh_raneem_90@hotmail.com

يوثق هذا البحث كـ: المغير، محمد محمد & وجوابرة، رنيم زياد (2023): التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية، المجلد (5)، العدد (18)، برلين، ص 20-41.

الملخص:

انطلاقاً من مخاطر الكوارث الطبيعية،(الداخلية، والخارجية)،المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية والتي تشكل تحدياً للتخطيط والتنمية، تم التعرف على هذه المخاطر وتنفيذ برامج للحد منها بكفاءة وزيادة الوعي والمعرفة بأساليب الحد منها، لذا تم إجراء هذه الدراسة التي هدفت للتنبؤ بأهم المخاطر الاقتصادية الاستراتيجية المهددة لمسارات التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال تحديد مصادر الخطر والتنبؤ النسبي لاحتمالية وقوعها، ومن نتائج هذه الدراسة، التعرف على العديد من المخاطر المهددة للمملكة كالمصادر الداخلية وهي المصادر الناتجة عن إساءة التخطيط والتنظيم الاقتصادي، والمصادر الخارجية العالمية، مثل أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة إيجاد حلول لكافة المخاطر المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية ودراستها وفض عجز الموازنة والدين العام الداخلي والخارجي وعجز ميزان المدفوعات

الكلمات المفتاحية: *إدارة المخاطر، الخطر، إدارة الأزمات*

Abstract

Based on the risks of natural disasters (internal and external) that threaten the Hashemite Kingdom of Jordan and that pose a challenge to planning and development, these risks have been identified and programs have been implemented to reduce them efficiently and to increase awareness and knowledge of ways to reduce them. Therefore, this study was conducted, which aimed to predict the most important strategic economic risks threatening the paths of development in the Hashemite Kingdom of Jordan by identifying sources of risk and predicting the relative probability of their occurrence. Among the results of this study, identifying many risks threatening the Kingdom such as internal sources, which are sources resulting from poor planning, poor economic organization, global external sources such as the Corona crisis and the Russian-Ukrainian war. This study recommended the need to find solutions to all the risks threatening the Hashemite Kingdom of Jordan, study them, and resolve the budget deficit, internal and external public debt, and the balance of payments deficit.

Keywords: *Risk management, Risk, crisis management*

الملخص المفاهيمي

إن التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الاستراتيجية التي تهدد المملكة الأردنية الهاشمية يعتمد على الدراسات البحثية المختصة ودراسة وتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لمكونات الرؤية الاستراتيجية للمملكة وإعادة دمج المهددات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في الرؤية المنوى تطويرها، لذا تسعى الدراسة لاستعراض بعض المفاهيم المتعلقة بالمخاطر وتحليل استراتيجيات الخطر وقياس المخاطر المهددة للمملكة كالمصادر الداخلية والمصادر الخارجية، والمصادر الخارجية العالمية، وتعتمد الدولة على سياسة إدارة المخاطر وقياس المخاطر الاستثمارية لمنع الأزمات من الوقوع وذلك عبر اليقظة الاستراتيجية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للتنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية

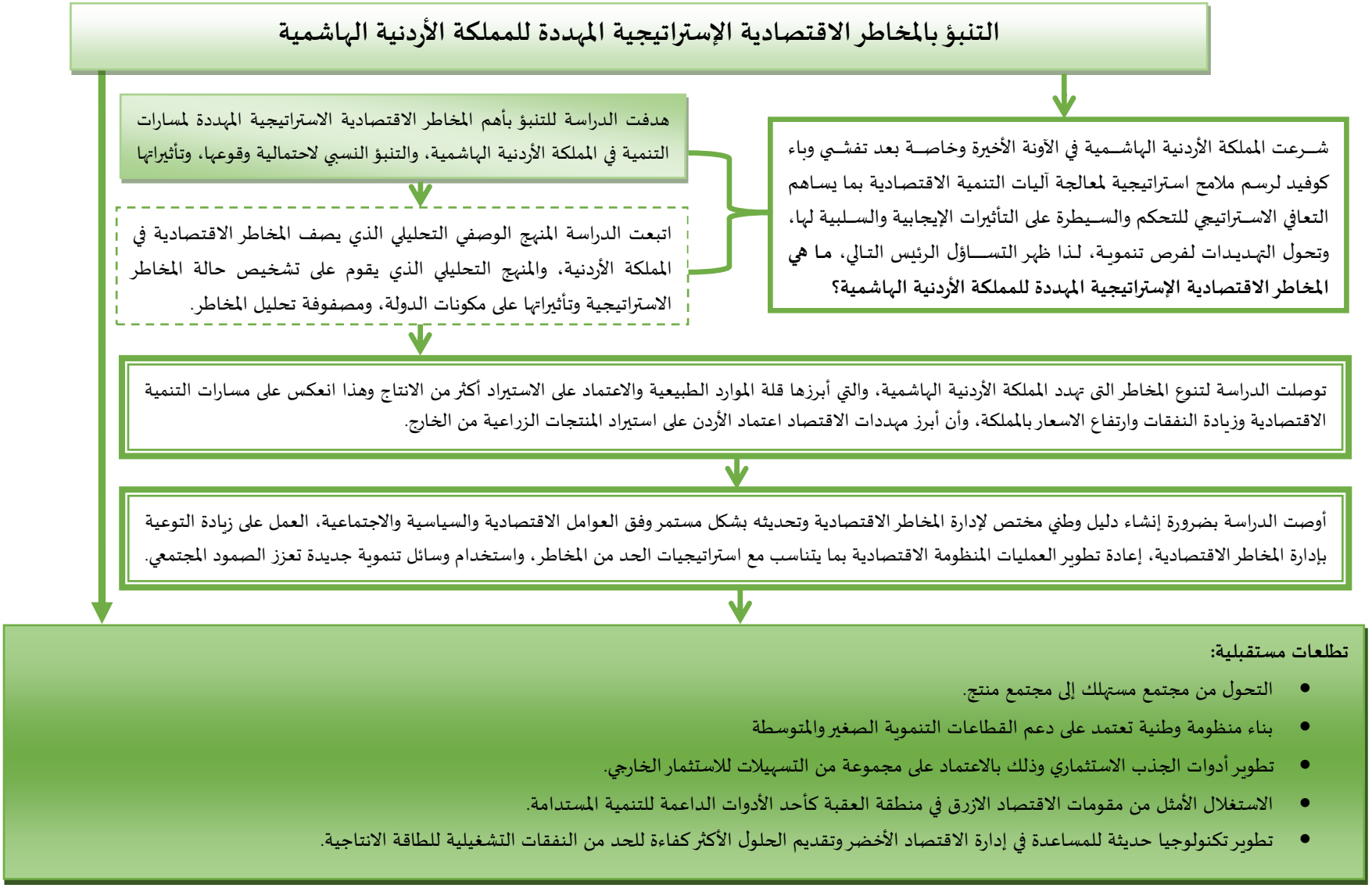
التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية
شـرعت المملكة الأردنية الهاشـمية في الآونة الأخيرة وخاصـة بعد تفشـي وباء كوفيد لرسم ملامح استراتيجية لمعالجة آليات التنمية الاقتصادية بما يساهم التعافي الاسـتراتيجي للتحكم والسـيطرة على التأثيرات الإيجابية والسـلبية لها، وتحول التهديدات لفرص تنموية، لذا ظهر التسـاؤل الرئيس التالي، ما هي المخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية؟
هدفت الدراسة للتنبؤ بأهم المخاطر الاقتصادية الاستراتيجية المهددة لمسارات التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية، والتنبؤ النسبي لاحتمالية وقوعها، وتأثيراتها
اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف المخاطر الاقتصادية في المملكة الأردنية، والمنهج التحليلي الذي يقوم على تشخيص حالة المخاطر الاستراتيجية وتأثيراتها على مكونات الدولة، ومصفوفة تحليل المخاطر.
توصلت الدراسة لتنوع المخاطر التى تهدد المملكة الأردنية الهاشمية، والتي أبرزها قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على الاستيراد أكثر من الانتاج وهذا انعكس على مسارات التنمية الاقتصادية وزيادة النفقات وارتفاع الاسعار بالمملكة، وأن أبرز مهددات الاقتصاد اعتماد الأردن على استيراد المنتجات الزراعية من الخارج.
أوصت الدراسة بضرورة إنشاء دليل وطني مختص لإدارة المخاطر الاقتصادية وتحديثه بشكل مستمر وفق العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، العمل على زيادة التوعية بإدارة المخاطر الاقتصادية، إعادة تطوير العمليات المنظومة الاقتصادية بما يتناسب مع استراتيجيات الحد من المخاطر، واستخدام وسائل تنموية جديدة تعزز الصمود المجتمعي.
تطلعات مستقبلية:
التحول من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج.
بناء منظومة وطنية تعتمد على دعم القطاعات التنموية الصغير والمتوسطة
تطوير أدوات الجذب الاستثماري وذلك بالاعتماد على مجموعة من التسهيلات للاستثمار الخارجي.
الاستغلال الأمثل من مقومات الاقتصاد الازرق في منطقة العقبة كأحد الأدوات الداعمة للتنمية المستدامة.
تطوير تكنولوجيا حديثة للمساعدة في إدارة الاقتصاد الأخضر وتقديم الحلول الأكثر كفاءة للحد من النفقات التشغيلية للطاقة الانتاجية.

1. الإطار العام:

1.1 المقدمة:

يعتبر التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها أحد أهم جوانب الإدارة الناجحة اللازمة في كل دولة، وتعمل على جعل نتائجها السلبية في حدها الأدنى وذلك من خلال وضع التدابير الاستباقية لمنع حدوثها أو التعامل بكفاءة في حال وقوعها، حيث يعد التنبؤ الوقائي متطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات لتفادي حدوث أي أزمة مبكرة ويتم ذلك عن طريق صياغة منظومة وقائية تعتمد على "المبادرة والابتكار والتدريب"، إن الإدارة الناجحة والفاعلة للأزمات تقوم بدور وقائي من خلال التنبؤ بالأزمات والمخاطر المحتملة ومواجهتها بأساليب حديثة غير مرتجلة، ووضع التصورات الملائمة لكيفية التعاطي معها وقت حدوثها، بالتزامن مع ارتفاع سقف الطموحات التنموية. (صحيفة الاتحاد، 2012).

إن المملكة الأردنية الهاشمية كانت السباقة في ضرورة تأطير الجهد الوطني للحد من مخاطر الكوارث وذلك من خلال إصدار(الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 2022-2030)، وتعزيزها بأدوات وواجبات محددة وبإطار زمني جعل منها خارطة طريق تعزز منعة المملكة في مواجهة مخاطر الكوارث على مستوى الإقليم وتشكل هذه الإستراتيجية مرجعية أساسية للوصول إلى فهم مشترك في مجال الكوارث والأزمات وتقييم أنظمة الحد من مخاطرها، استرشاداً بأهداف التنمية في الأردن بغية تحقيق العديد من الأهداف والترتيبات للحد من المخاطر، وإقرار الأسس القانونية للتخطيط والتنفيذ الفعال. (وكالة الأنباء الأردنية، 2022).

نجحت المملكة الأردنية الهاشمية في وضع أول تصور ورؤية استراتيجية، بحيث تكون معنية بالحد من المخاطر والكوارث حيث عاش الأردن سنوات من التحدي والمتابعة للأزمات والكوارث منها الطبيعية والصحية، كتفشي فيروس كورونا، كوفيد 19، إن ما شهده الأردن خلال السنوات الثلاث الماضية واحدة من أصعب الأزمات في تاريخ البشرية حيث تجاوز تأثيرها المكاني والزماني كل التوقعات وتحدت أدق الاستراتيجيات، وأثبتت ضرورة المراجعة المستمرة للاستراتيجيات. (دعسة، 2022).

الاستعداد لما قد يحدث والتعامل مع ما حدث تعني "إدارة المخاطر"، تعتبر الأزمات ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب ولو أمعنا النظر بالأحداث لوجدنا أن الأزمة تتوسط المراحل المهمة في حياة الشعوب، لذا وجب تعريف "الأزمة" وهي تهديداً أو خطراً متوقعاً، لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار، ومن خلال هذا المفهوم نجد أن إدارة المخاطر تنطوي على عملية تحديد وتنبؤ المخاطر المحتملة ثم إعداد الخطط لمواجهة هذه المخاطر وتقليل خسائرها بأقصى درجة ممكنة، ثم تقييم القرارات والحلول الموضوعة.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

اهتمت المملكة الأردنية الهاشمية في التخطيط لمعالجة الأزمات والمخاطر الناتجة عنها وفقًا للعديد من المنهجيات التي تساهم في الحد من تداعياتها الاقتصادية على المملكة، وقد شرعت في الآونة الأخيرة وخاصة بعد تفشي وباء كوفيد لرسم ملامح استراتيجية لمعالجة آليات التنمية الاقتصادية بما يساهم التحسين الاستراتيجية للتحكم والسيطرة على

التأثيرات الإيجابية والسلبية لها، وتحول التهديدات لفرص تنموية، لذا ظهر التساؤل الرئيس التالي، **ما هي المخاطر الاقتصادية الإستراتيجية المهددة للمملكة الأردنية الهاشمية؟**

ومنه تفرعت التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هي مصادر المخاطر الاقتصادية للمملكة الأردنية؟
- ما هي احتمالية وقوعها وتأثراتها على مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة؟
- ما هي ألويات معالجة المخاطر الاستراتيجية في ظل التهديدات المؤثرة على التنمية الوطنية؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- التنبؤ بأهم المخاطر الاقتصادية الاستراتيجية المهددة لمسارات التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال تحديد مصادر الخطر والتنبؤ باحتمالية وقوعها، وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك للوصول لأولويات التدخل ومعالجتها بما يساهم في الحد من التهديدات المؤثرة على التنمية الوطنية.
- تحليل وتقييم عوامل الخطر المحتملة في المنشآت.
- وضع حلول واستراتيجيات للتعامل مع المخاطر واتخاذ قرارات سريعة وفعالة بشأنها.

4.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تعالجه، حيث يشكل التنبؤ بالمخاطر وظيفة أساسية في المسار الإنساني المعرفي فيقيم الأشخاص والمخاطر المحتملة حول ضرورة القيام بفعل أو الامتناع عنه، ويفكر العقل الإنساني في المخاطر على هيئة نموذج يدرس فيه الأحداث والمحصلات المحتملة ،استناداً إلى الأفعال الممكنة فيوازن العقل بين المكاسب والخسائر المحتملة ليتم صنع قرار ذاتي، إن التنبؤ بإدارة المخاطر عملية مهمة جداً فهي تحدد الاحتياجات التأمينية الضرورية التي يمكن اللجوء إليها في حالة وقوع أي أحداث شديدة التأثير وغير منتظرة، ويمكن الدولة من تجنب اتخاذ القرارات بشكل من التخبط والعشوائية، ويمكنها أيضاً من تحديد الأهداف المستقبلية بكل موضوعية.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف المخاطر الاقتصادية في المملكة الأردنية، والمنهج التحليلي الذي يقوم على تشخيص حالة المخاطر الاستراتيجية وتحليل مستوى وقوعها وفقاً لملامحه وعرض أبعادها وتأثيراتها على الهياكل التي حدثت فيها والأطراف الفاعلة والنتائج التي خلفتها، وتم الاعتماد على مصفوفة تحليل المخاطر.

6.1 حدود الدراسة:

- الحد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحد الزماني: العام 2023.

- الحد الموضوعي: المخاطر الاستراتيجية، المخاطر الاقتصادية، التنبؤ بالمخاطر.

6.1 مصطلحات الدراسة:

- **المخاطر:** هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على الأهداف المستقبلية للمنظمة. (أبو شعبان، 2016).
- **الخطر**: هو الانحراف عن المتوقع الإيجابي أو السلبي غير المؤكد. (الشوا، 2014).
- **إدارة المخاطر**: هي الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من تلك الأنشطة. (أبو حجير، 2014).
- **المخاطر الاقتصادية:** هي الآثار السلبية المحتملة على مشروع ما، والناجمة عن عدة عوامل مثل العوامل المالية التكنولوجية والتي بدورها تؤثر بدرجة متفاوتة على الإيرادات والتكاليف. (هارفارد بزنس ريفيو، 2022)
- **إدارة المخاطر الاقتصادية:** هو النوع من التدبير الذي يطغى عليه في الوقت الراهن حس حكامة المقاولات، فإدارة المخاطر الاقتصادية تركز على المحافظة المستديمة على الأصول الموجودة بغية الحرص على الحماية المستمرة لصالح المودعين أو المدخرين أو الدائنين. (البكوري، 2015).

7.1 الدراسات سابقة:

1.7.1 دراسة (أبو علي، 2022)، بعنوان: إدارة المخاطر المهددة للجبة الداخلية في قطاع غزة فلسطين.

هدفت الدراسة للتعرف على إدارة المخاطر المهددة للجبهة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة، وبيان مصادر التهديد، استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي عبر استمارة لقياس القدرة على التحكم بها والإرغام والمجموعات البؤرية والمقابلة. توصلت الدراسة لتعرض قطاع غزة إلى ما يصل لـ (163) مهدد، انقسمت إلى (9) مجموعات تمثلت في المخاطر الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية، والتقنية، والأمنية، والعسكرية، والصناعية، والبشرية، وأن الاحتلال المصدر الأول والأكبر تهديداً، وضعف تبني الجهات الحكومية منهجية ادارة الأزمات، وضعف التكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحويل المشاريع الحكومية لإجراءات تعزز حماية القطاع من المهددات الداخلية والخارجية المتوقعة، أوصت الدراسة بتفعيل منهجية إدارة مواجهة مخاطر الأزمات والكوارث المهددة للقطاع، وتطوير التكامل بين مكونات الجبهة الداخلية، وتحقيق الشراكة لتحقيق الأمن المجتمعي.

2.7.1 دراسة (Elmougher, 2021)، بعنوان: واقع المخاطر المهددة للأمن والسلامة في بيئة قطاع غزة

The reality of threats to security and safety in environment of Gaza Strip

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الأمن والسلامة والمخاطر المهددة لبيئة قطاع غزة، مما ينعكس على تراجع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والتنموي. لتحقيق الأهداف اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يصف حالة الأمن والسلامة

العامة، والمنهج التحليلي لتحليل المخاطر التى تهدد قطاع غزة، بالاعتماد على تحليل التقارير والسياسات الوطنية في مجال السلامة العامة، ومحاضر الاجتماعات للجان الحكومية ذات العلاقة بالأمن والسلامة، والملاحظة المباشرة للعديد من المخاطر، والتحليل الكيميائي. توصلت الدراسة إلى واقع الأمن والسلامة صعب جدًا على الصعيد القانوني والاجرائي والتنظيمي وأن مؤشرات الموارد البشرية المؤهلة للأمن والسلامة ضعيف جدًا، وأن الاحتلال يشكل تهديد واضح للأمن والسلامة وساهم في عشوائية التخطيط والتحكيم بمسارات التنمية المستقبلية، وأن الاحتلال يمنع وصول المعدات الخاصة بالفحوصات الفنية. أوصت الدراسة بدعم الأمن والسلامة في بخريجي دبلوم السلامة والوقاية في الدوائر الحكومية المختصة وتوفير طاقم مختص في فحص المصاعد، وتقديم برامج تدريبية تعالج الفجوات، وإعادة هيكلة الأمن والسلامة، وتحديث وتطوير اللوائح الحالية للتناغم مع الأنظمة المحدثة.

3.7.1 دراسة (El-Mougher & Mahfuth, 2021)، بعنوان: مؤشرات تقييم وإدارة المخاطر في مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة - فلسطين.

Indicators of Risk Assessment and Management in Infrastructure Projects in Palestine

هدف الدراسة إلى التعرف على المخاطر المتعلقة ببيئة العمل في مشاريع البنية التحتية وذلك بغية التقليل من المخاطر وحماية الموارد البشرية والمادية وتحديد مؤشرات تستخدم في تقييم الوقاية من المخاطر في مجال البنية التحتية، ولتحقيق الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف الظاهرة ويحلل الإجراءات المتخذة والمتبعة في إدارة المخاطر، ومنهج إدارة المخاطر، توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في المؤشرات المحلية في تقييم المخاطر في مجال البنية التحتية، وعدم وجود نماذج تطبيقية واضحة لدى المؤسسات الحكومية لتطبيق منهجية وطنية لإدارة المخاطر، ضعف المعرفة في علوم إدارة المخاطر، وأوصت الدراسة باتباع النماذج المقترحة، ضرورة تأهيل المجتمع والشركات لإدارة المخاطر والحماية منها، اعتماد منهجية وطنية لإدارة المخاطر في مشاريع البنية التحتية.

4.7.1 دراسة (الرقابي، 2018)، بعنوان: تفعيل إدارة الأزمات والطوارئ بالمملكة العربية السعودية: مع إطار مقترح باستراتيجية وطنية للحد من المخاطر"،

هدفت الدراسة للتعرف على عملية إدارة الأزمات والكوارث بصفة عامة والتأكيد على أهمية التخطيط العلمي السليم والمسبق لهذه العملية وتقديم اقتراحات لتفعيل إدارة الأزمات بالمملكة العربية السعودية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمناسبته لظاهرة الدراسة المبحوثة، توصلت الدراسة بأن السعودية لا تحتل مكانة تتناسب مع إمكانياتها وثقلها السياسي والاقتصادي، وأوصت الدراسة بتعزيز ثقافة الوقاية من حدوث الكوارث وتعميم المعارف والمعلومات المناسبة عن الأخطار التي يمكن أن تواجهها.

5.7.1 دراسة (أبو شعبان، 2016)، بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، تحقيق الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الدراسة توصلت

الدراسة إلى أن كفاءة المدقق الداخلي تلعب دوراً هاماً في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، وأوصت الدراسة بضرورة توظيف العدد الكافي من المدققين الداخليين والحاصلين على الشهادات المهنية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وتطوير أدوات الحد من المخاطر التشغيلية للمصارف.

6.7.1 دراسة (الصواف، 2011)، بعنوان: أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية،

هدفت الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية، وإبراز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم هذه المخاطر، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوصول للبيانات والمعلومات، توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق تخطى حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق قوة الرقابة على التدقيق الداخلي بما يقلل الخطر التشغيلي.

7.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع إدارة المخاطر واستراتيجيات الحد من المخاطر وتداعياها وذلك من زوايا متعددة ما بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ومخاطر البنية التحتية، ومخاطر التي تهدد الجهة الداخلية واقتراح نموذج لإدارة المخاطر في السعودية، وتتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بالتنبؤ بالمخاطر بشكل مسبق واتخاذ خطوات للإجراءات الوقائية التي من شأنها تقليل الخسائر والأضرار، وتختلف الدراسة بأنها ركزت على المخاطر الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي نظرًا لأهميتها في دمج إجراءات الحماية المسبقة مع الخطط الوطنية للتنمية، وتحديد المسارات الوطنية لذلك، وتعتبر الدراسة الحالية من القضايا الساخنة في ظل العديد من المشكلات التي تهدد الاقتصاد الأردني مما يساعد متخذي القرار في الوصول لآليات وطنية وواضحة للحد من التداعيات السلبية لذلك على مسارات التخطيط الاقتصادي.

2. إدارة المخاطر

1.2 نشأة ومفهوم إدارة المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر أمراً مألوفاً في حياة الناس، فهم اليوم مدركون لأبعاد هذه المخاطر، باحثين بكل الطرق لإدارتها ومعالجتها، فقد واجه الأقدمون نفس تلك المخاطر وقاموا بما يسعهم للوصول إلى ذات الأهداف، إلا أن الحياة المعاصرة مختلفة كلياً عما كان عليه أمر الناس قديماً، فقد تكاتفت عناصر عدة على جعل الحياة المعاصرة قليلة الرتابة سريعة الإيقاع، ثم تطورت الحياة وأصبحت إدارة المخاطر، ليست علماً بحد ذاتها إنما هي فن من فنون الإدارة، تمارسه الإدارة في التعامل مع أي نوع من المخاطر، وهدفها المحوري هو توفير كافة المعلومات اللازمة المختصة بالمخاطر التي قد تحدث مستقبلاً، للمساعدة في اتخاذ القرار الأمثل والأنسب، مروراً بتحديد قياس المخاطر، ووضع الضوابط المطلوبة لتقليل احتمالية حدوثها، إن قياس المخاطر مبني على قاعدتين أساسيتين هما احتمالية الوقوع، وتأثيره المادي. (الشيخ، 2009).

إن الكوارث والمخاطر والأزمات لا تبدأ ولا تنتهي فجأة، بل يفترض أن يكون هناك استعداد دائم للتعامل مع الأحداث المباغتة، حيث أن المنهج العلمي يتطلب ألا تقتصر الإدارة على التعامل مع لحظة الإلحاح الخاصة بصنع القرارات المتعلقة بالأزمة بل أيضاً الجهود الوقائية للآثار طويلة المدى والإعداد والتخطيط، والمتابعة مع المخاطر بالتجاوب الفعلي. (الرقابي، 2018).

المعنى اللغوي للمخاطر: في اللغة مشتقة من خ ط ر، هذه الحروف أصلاً لمعنيين أحدهما القدر والمكانة، والثاني اضطراب الحركة. (الشيخ، 2009). بينما عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنها: احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس هذه المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة. (أبو شعبان، 2016).

إدارة المخاطر: هي مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم إجراءات تقلل إمكانية حدوث الخسارة. (حماد.2003)، وعرفت إدارة المخاطر أيضاً: أنها الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة. (أبو شعبان، 2016).

المعنى الإقتصادي للمخاطر: يتوجد عده معاني لها في المجال الإقتصادي ومن التعريفات التي وقف عليها الدراسة بأنها الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة. (John & Sons, 2009).

هناك مفاهيم عديدة للخطر:

تظهر العديد من الدراسات بأن الخطر يمكن أن يعرف: (أبو حجير، 2014م).

- التباين بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة.
- التشتت بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة.
- احتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة

2.2 أهداف إدارة المخاطر:

تهدف عملية إدارة المخاطر إلى: (المغير، 2018)

- تحديد المخاطر بسهولة قبل حدوثها، أي مراحلها الأولية فقط.
- تحليل وإدارة جميع المخاطر (إدارة الموارد البشرية، الأمور المالية، المخاطر الإستراتيجية، والآثار المالية وغير المالية).
- ضمان سلامة أي معلومات خوفاً من تسريبها.
- التخطيط الاستراتيجي لإدارة المخاطر يجلب فرصاً كبيرة تساعد في نمو أي عمل تجاري.
- تقسيم وتصنيف المناطق الخطرة، ووضع الإجراءات والحلول والإرشادات لها في مجال الأمن والسلامة المهنية والصحية.

3.2 خطوات إدارة المخاطر:

إن الخطوات العريضة لطرق إدارة المخاطر التي يجب استخدامها في مرحلة من مراحل عملية إدارة مخاطر المشروع تتمثل في الخطوات التالية: (United Nations, 2015)

- تحديد المخاطر.
- قياس المخاطر.
- متابعة المخاطر.
- التحكم في حجم المخاطر.

4.2 مهام إدارة المخاطر:

لا شك أن إدارة المخاطر أحد أهم ركائز إدارة المسارات التنموية، فمن المستحيل تنفيذ أي مشروع أو برنامج أو استراتيجية تنموية دون المرور بمخاطر قد تواجه أثناء سير الأنشطة والفعاليات، وهو ما يوجب ضرورة العمل على تطوير منهجية واضحة ومدروسة لإدارتها بالطريقة الصحيحة لتحقيق الأهداف، لذا نستعرض مهام إدارة المخاطر: (أبو حجير، 2014).

- تصميم استراتيجية لإدارة المخاطر مع إعداد هيكل للمخاطر.
- التكاتف والتعاون على المستوى التشغيلي الاستراتيجي بما يخص إدارة المخاطر.
- تعزيز الوعي الثقافي ونشره داخل أي دولة أو مؤسسة فيما يخص إدارة المخاطر.
- إعداد التقارير اللازمة التي تختص بالمخاطر لأي دولة.
- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها على حدا ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
- قياس درجة الخطورة وتقدير الخسائر.
- اختيار الوسيلة المناسبة لإدارة كل المخاطر التي تهدد الدولة من الداخل والخارج.

5.2 المخاطر الاقتصادية في الأردن:

الأردن بلد صغير، من حيث المساحة، ومحدود الموارد، ومع أن اقتصاده في تحسن مستمر منذ إعلان استقلاله، إلا أن أوضاعه الأخيرة تزيد من التحديات والمخاطر التي تهدد المنظومة الاقتصادية الوطنية، من حيث ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وارتفاع أسعار الطاقة التي تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية لصالح السلع الأجنبية، كما يواجه الاقتصاد الأردني خمسة معوقات تتمثل بالطاقة والمياه والرقعة الزراعية واللجوء وعدم ثبات الأسواق.

كشف تقرير المخاطر السنوي لعام 2022، الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، أن الأردن واجه 5 مخاطر في عام 2022، وكشف التقرير على أن أبرز المخاطر على المدى الطويل كانت حول تغيرات المناخ، إلا أن أهم المخاوف العالمية تضمنت الانقسامات المجتمعية، وأزمات العمل، والمخاطر التكنولوجية، وتراجع الصحة النفسية، وقد سلط التقرير

في إصداره السابع عشر الضوء على مخاطر جديدة، منها الأمن السيبراني، والانتقال غير المنظم للمناخ، وضغوط الهجرة والمنافسة في الفضاء. (المغيض، 2022).

6.2 مصادر المخاطر الاقتصادية الاستراتيجية:

- **المصادر الداخلية:** وهي المصادر الناتجة عن إساءة التخطيط والتنظيم الاقتصادي سواء من القطاع العام أو الخاص، ويتسبب في زيادة نقاط الضعف والتأثير السلبي على منظومة الاقتصاد الأردني وتراجع المؤشرات التي تساهم في ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم الفئات المختلفة.
- **المصادر الخارجية الإقليمية:** وهي المصادر الناتجة عن التغيرات الإقليمية المؤثرة على المملكة مثل أزمة الصراع الروسي وتأثيراته على المملكة، كالعلاقات التجارية العربية، وتراجع الاستثمار العربي في الأردن وزيادة الهجرة من العراق وسوريا نحو الأردن مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على البنية التنموية في المملكة.
- **المصادر الخارجية العالمية:** وهي المصادر على الناتجة من الأزمات العالمية مثل: ازمة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني، أو أزمة حرب روسيا وأكرانيا وتأثيراتها على المملكة في ارتفاع أسعار الاستيراد والنقل.

7.2 استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

تتمثل الإستراتيجية بشكل عام في إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة المدى للمؤسسة، واختيار خطط العمل، وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ أهداف المؤسسات، وترتبط استراتيجية إدارة المخاطر الاقتصادية بقرارات المؤسسة المهمة على مستوى المالية والإنتاج، أو التسويق أو الأفراد، وترتبط أيضاً بمحاولة التحكم بالمؤسسة في مصيرها مع تحمل المخاطرة والمنافسة بغرض الوصول إلى الهدف، ذلك أن استراتيجية المؤسسة هي اختيار الطرق واستعمال الوسائل للوصول إلى الغايات المحددة وتسمح للمسير في المؤسسة بالإعداد المنهجي للمستقبل والتقدير على المدى الطويل. (بروال، 2011).

9.2 مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المملكة الأردنية الهاشمية.

تنوعت الاستراتيجيات المتبعة من أجل إيجاد آلية للتعامل مع المخاطر المالية أو تجنبها، ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع المخاطر المالية، استراتيجية ترك الموقف مفتوح: أي الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض، وفق: (بن موسى، 2021).

- **استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة:** أي القيام بتحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشأة والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها.
- **استراتيجية تغطية كل الخطر:** أي تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى مستوى الصفر.

3. الإطار العملي:

لتحقيق أهداف الدراسة عمل الباحثان على دراسة المخاطر الناتجة عن تهديد المنظومة الاقتصادية وذلك من خلال اعداد استمارة لتقييم احتمالية وقع المخاطر وتأثيراتها على القطاعات الاقتصادية، للوصول لأداة الدراسة تم الاطلاع على دليل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات الصادر في العام 2018م، وعليه تم توزيع الاستمارة على (35) خبيرًا استراتيجيًا في المملكة يعملون في القطاع الحكومي والخاص والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، وذلك للوصول لنتائج تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

1.3 مقياس الدراسة:

ولتطبيق مقياس واقعي للمؤشرات اعتمد الباحث على المقياس الخماسي (ليكرات).

جدول رقم (1) يوضح المقياس الخماسي الذي اعتمدته الباحث

الاحتمالية	ضعيف جدًا	ضعيف	متوسط	كبير	كبير جدًا
التأثير	غير ملحوظ	منخفض	متوسط	شديد	شديد جدًا
درجة الموافقة	1	2	3	4	5

2.3 المحك المعتمد في الدراسة

جدول رقم (2) يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الاحتمالية	درجة التأثير
من 1 إلى 1.8	من 20 %إلى 36%	ضعيف جدًا	غير ملحوظ
أكبر من 1.8 إلى 2.6	أكبر من 36 %إلى 52%	ضعيف	منخفض
أكبر من2.6 إلى 3.4	أكبر من 52 %إلى 68%	متوسط	متوسط
أكبر من 3.4 إلى 4.2	أكبر من 68 %إلى 84%	كبير	شديد
أكبر من 4.2 إلى 5	أكبر من 84 %إلى 100%	كبير جدًا	شديد جدًا

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تحقيقًا لأهداف الدراسة عمل الباحثان على استخدام منهج دلفي من خلال حصر المخاطر والأفعال المتوقعة في المملكة فيما يتعلق بظاهرة الدراسة وتم عرضها على مجموعة من الخبراء عدد (35) للعمل على قياس الاحتمالية والتأثير للمخاطر على المملكة، وتم تحديد المتوسطات النسبية وترتيب المخاطر حسب الأكثر احتمالية وأكثر تأثيرًا.

4.3 ترتيب المخاطر في الأردن وفق أولويات مخاطر الكوارث والأزمات.

اهتمت المرجعيات العالمية في الاعتماد على منهجيات متخصصة للحد من المخاطر وإدارتها وفقًا لطبيعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والقانونية، مما يستدعي العمل على تحديد المخاطر وفق المنهجيات التى تهدد الجغرافيا السياسية للدولة، لوضع آليات ومنهجيات تحاكي متطلبات الحد من تأثيراتها على القطاعات الاستراتيجية المؤثرة على الدول، وقد اهتمت المملكة الأردنية الهاشمية في منهجية تحليل المخاطر وأعداد

الخطط الاستراتيجية المناسبة للتدخلات التى تعالج تأثيراتها الاستراتيجية على مسارات التنمية في ظل مجموعة من التعقيدات العالمية المؤثرة على المملكة، ويوضح الجدول التالي المخاطر التى تهدد المملكة كالتالي: (المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، 2018)

جدول رقم (3) المخاطر التى تهدد المملكة الأردنية الهاشمية وقابلية الضرر لها.

المخاطر	قدرة التعامل	قابلة التضرر	الخطر	المخاطر= (الخطر* قابلية التضرر) / قدرة التعامل	الأولوية
الزلازل	1.7	2.8	2.6	4.38	1
الفيضانات	1.8	2.6	3	4.33	2
انزلاقات أرضية	1.5	2.2	2	2.93	3
درجة الحرارة المتطرفة	2.1	2	2.33	2.22	4
الجفاف	2	1.8	2.33	2.07	5
الثلوج والعواصف الثلجية	2.3	1.8	2.33	1.8	6
عواصف رملية	1.6	1.2	2	1.5	7
غزو الجراد	2.1	1.6	1.33	1.01	8

يتضح من جدول رقم (3): أن المركز الوطني اهتمت الملكة في تحديد المخاطر ذات النشأة من مصادر طبيعي مما يؤثر على توقف مسارات الحياة في حال وقوعها في المملكة، وكما وأن المصفوفة التى وضعت لم تتوقع المخاطر ذات النشأة الصحية والتي أثرت بشكل مباشر على استراتيجيات التنمية الأردنية خلال الأعوام الماضية (2019-2022م)، وما زالت تبعاتها الاقتصادية حتى هذه اللحظة، إن كل ذلك يتطلب العمل على دراسة المخاطر الاستراتيجية بطريقة تساهم في معالجتها والحد من المخاطر المؤثرة بما يساهم في زيادة الوعي والتحكم الفعال بها.

4. مناقشة النتائج

1.4 مناقشة نتائج المجال الأول: قياس احتمالية المخاطر المهددة للقطاع الاقتصادي الأردني

يعرض المجال الأول الأفعال المتوقعة المهددة للمخاطر الاقتصادية الاستراتيجية وتؤثر على التنمية الاقتصادية لاحتمالية وقوعها وتهديدها للتنمية الأردنية في المجال الاقتصادي.

جدول رقم (4) يوضح قياس احتمالية وقوع المخاطر المهددة للقطاع الاقتصادي الأردني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	قلة الموارد الطبيعية في الأردن	3.77	6.52	75.43	0.58	كبير	15
2	مستوى الانفاق أقل من المدخلات	3.74	6.82	74.86	0.53	كبير	17
3	ضعف التنمية الاقتصادية المستدامة	4.11	7.94	82.29	0.69	كبير	3
4	استمرار تبعات تأثيرات جائحة كورونا	3.63	7.81	72.57	0.39	كبير	19
5	مخاطر ناتجة عن الصراع الروسي الأوكراني	3.54	5.52	70.86	0.48	كبير	23
6	تدني مشاريع الاستثمار الأجنبي	3.97	7.07	79.43	0.67	كبير	9

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	Ttest	اتجاه العينة	رتبة السؤال
7	تداعيات الصراع الاقتصادي بين الصين وأمريكيا	3.49	6.82	69.71	0.35	كبير	27
8	الارتفاع العالمي لأسعار المنتجات	4.06	8.09	81.14	0.64	كبير	5
9	الديون الخارجية، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	3.94	6.08	78.86	0.76	كبير	10
10	التهرب الضريبي من كبار التجار	3.74	6.20	74.86	0.59	كبير	17
11	تذبذب أسعار العملات الأجنبية	3.43	4.64	68.57	0.45	كبير	29
12	ضعف الاصلاح الاقتصادي المبنى على التعافي المستدام	4.06	6.75	81.14	0.77	كبير	5
13	ضعف الاستقرار لأسعار السلع الاستراتيجية	3.91	8.25	78.29	0.54	كبير	14
14	تهديد التوازن الاقتصادي	4.09	9.95	81.71	0.53	كبير	4
15	تهديد المشاريع التنمية	4.23	7.71	84.57	0.78	كبير جدًا	1
16	الاحتكار للخدمات والسلع والمنتجات	4.00	6.20	80.00	0.79	كبير	8
17	الغلاء الفاحش	3.94	6.60	78.86	0.70	كبير	10
18	ضعف الحركة الاقتصادية	4.20	8.54	84.00	0.69	كبير جدًا	2
19	هبوط أسعار العقارات	3.57	5.39	71.43	0.52	كبير	20
20	تدني نسبة السيولة في الاسواق	4.03	9.00	80.57	0.56	كبير	7
21	فتح باب التسهيلات للمعاملات الربوية	3.77	7.52	75.43	0.50	كبير	15
22	ضعف عمليات التوازن بين الأصول والقيمة النقدية الموازية لها	3.51	7.21	70.29	0.35	كبير	25
23	تجميد السيولة النقدية وسحب الاحتياط النقدي	3.51	5.29	70.29	0.48	كبير	25
24	ضعف السيطرة على الاقتصاد الرقمي	3.54	6.63	70.86	0.40	كبير	23
25	تدني السياسات الحكومية الضابطة للتنمية الاقتصادية الرقمية.	3.57	7.42	71.43	0.38	كبير	20
26	زيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي مقابل الانتاج المحلي	3.94	9.46	78.86	0.49	كبير	10
27	ارتفاع اسعار المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات المستوردة	3.49	5.34	69.71	0.45	كبير	27
28	ضعف السياسات النقدية المرتبطة بالمنظومة العربية.	3.57	4.58	71.43	0.61	كبير	20
29	الأزمات المجاورة في العراق وسوريا.	3.94	7.42	78.86	0.62	كبير	10
30	ارتفاع مهددات الاقتصاد الغذائي للاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج	3.37	6.47	67.43	0.28	متوسط	30
	إجمالي المجال	3.79	195.41	75.79	0.02	كبير	

يتضح من جدول (4):

- احتلت الفقرة رقم (15): "**تهديد المشاريع التنمية**" الترتيب الأول لاحتمالية الوقوع بوزن نسبي (84.57%) وتعني ذلك بدرجة احتمالية وقوع كبيرة جدًا، ويرجع ذلك إلى تدني الموارد في المملكة الأردنية الهاشمية وتراجع في الدخل القومي وزيادة تدفق المهاجرين من الدول المجاورة، والأزمات العالمية التى ألقت بظلالها على التأثير السلبي على الأنشطة الاقتصادية والتنموية في المملكة، وجاء الفقرة رقم (18) "**ضعف الحركة الاقتصادية**" الترتيب الثاني لاحتمالية الوقوع بوزن نسبي (84%) بدرجة احتمالية وقوع كبيرة جدًا، ويرجع ذلك للضغوط الاقتصادية التى تسببت فيها تداعيات تفشي كوفيد 19 والأزمات الحدودية مع سوريا والعراق، وارتفاع اسعار النقل الدولي، وزيادة الاستهلاك للمنتجات الواردة من أوكرانيا وروسيا وكذلك زيادة الهشاشة الاقتصادية وزيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية.
- احتلت الفقرة رقم (30): "**ارتفاع مهددات الاقتصاد الغذائي للاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج**" الترتيب الثلاثون لاحتمالية الوقوع بوزن نسبي (67.43%) وذلك بدرجة احتمالية متوسطة، ويرجع ذلك لان المملكة الأردنية تعتمد على استيراد القمح والمنتجات الغذائية من الدول التى ينشط بها الصراع الدولي (رسيا وأكرانيا)، بينما كانت الفقرة رقم (11) "**تذبذب أسعار العملات الأجنبية**" الترتيب التاسع وعشرون بوزن نسبي (68.57%) بدرجة احتمالية كبيرة، ويرجع ذلك لطبيعة التغيرات في الأسعار للعملات الأجنبية أسعار الفائدة التى رفعها أمريكيا على سعر الدولار وبالتالي احتمالية تذبذب الاسعار عالية.

سجل اجمالي مجال احتمالية وقوع المخاطر الاستراتيجية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية وزن نسبي (75.79%) بدرجة احتمالية وقوع كبيرة، ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة (أبو علي، 2022) التى اشارت إلى احتمالية وقوع المخاطر المهددة لقطاع غزة بفلسطين عالية جدًا.

2.4 مناقشة نتائج المجال الثاني: قياس تأثير المخاطر المهددة للقطاع الاقتصادي الأردني

يعرض المجال الثاني الأفعال المتوقعة التي تهدد المنظومة الاقتصادية الاستراتيجية وتتسبب في أضرار كبيرة تؤثر على التنمية الاقتصادية وتأثيراتها على التنمية الأردنية ويعيق تحقيق رؤية المملكة 2025م في المجال الاقتصادي.

جدول رقم (5) يوضح قياس تأثير وقوع المخاطر المهددة للقطاع الاقتصادي الأردني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	قلة الموارد الطبيعية في الأردن	3.86	6.96	77.14	0.60	شديد	13
2	مستوى الانفاق أقل من المدخلات	3.94	6.36	78.86	0.73	شديد	9
3	ضعف التنمية الاقتصادية المستدامة	4.03	6.44	80.57	0.78	شديد	4
4	استمرار تبعات تأثيرات جائحة كورونا	3.54	4.42	70.86	0.60	شديد	23
5	مخاطر ناتجة عن الصراع الروسي الأوكراني	3.54	5.05	70.86	0.53	شديد	23
6	تدني مشاريع الاستثمار الأجنبي	3.97	7.58	79.43	0.63	شديد	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
7	تداعيات الصراع الاقتصادي بين الصين وأمريكيا	3.49	5.43	69.71	0.44	شديد	26
8	الارتفاع العالمي لأسعار المنتجات	3.97	6.89	79.43	0.69	شديد	6
9	الديون الخارجية، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	4.26	7.62	85.14	0.81	شديد جدًا	2
10	التهرب الضريبي من كبار التجار	3.34	5.48	66.86	0.31	متوسط	28
11	تذبذب أسعار العملات الأجنبية	3.57	3.87	71.43	0.72	شديد	21
12	ضعف الاصلاح الاقتصادي المبنى على التعافي المستدام	4.34	7.75	86.86	0.85	شديد جدًا	1
13	ضعف الاستقرار لأسعار السلع الاستراتيجية	4.00	8.37	80.00	0.59	شديد	5
14	تهديد التوازن الاقتصادي	3.83	7.04	76.57	0.58	شديد	14
15	تهديد المشاريع التنمية	3.77	9.03	75.43	0.42	شديد	17
16	الاحتكار للخدمات والسلع والمنتجات	3.74	8.89	74.86	0.41	شديد	18
17	الغلاء الفاحش	3.97	9.90	79.43	0.48	شديد	6
18	ضعف الحركة الاقتصادية	4.20	10.20	84.00	0.58	شديد جدًا	3
19	هبوط أسعار العقارات	3.17	4.74	63.43	0.18	متوسط	30
20	تدني نسبة السيولة في الاسواق	3.80	7.87	76.00	0.50	شديد	15
21	فتح باب التسهيلات للمعاملات الربوية	3.80	6.86	76.00	0.57	شديد	15
22	ضعف عمليات التوازن بين الأصول والقيمة النقدية الموازية لها	3.57	7.07	71.43	0.40	شديد	21
23	تجميد السيولة النقدية وسحب الاحتياط النقدي	3.37	3.61	67.43	0.50	متوسط	27
24	ضعف السيطرة على الاقتصاد الرقمي	3.20	5.48	64.00	0.18	متوسط	29
25	تدني السياسات الحكومية الضابطة للتنمية الاقتصادية الرقمية.	3.74	6.56	74.86	0.56	شديد	18
26	زيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي مقابل الانتاج المحلي	3.94	7.84	78.86	0.59	شديد	9
27	ارتفاع اسعار المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات المستوردة	3.54	5.24	70.86	0.51	شديد	23
28	ضعف السياسات النقدية المرتبطة بالمنظومة العربية.	3.60	6.32	72.00	0.46	شديد	20
29	الأزمات المجاورة في العراق وسوريا.	3.94	7.04	78.86	0.66	شديد	9
30	ارتفاع مهددات الاقتصاد الغذائي للاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج	3.89	6.96	77.71	0.62	شديد	12
	اجمالي المجال	3.76	183.00	75.30	0.02	شديد	

يتضح من جدول (5):

- احتلت الفقرة رقم (12): "**ضعف الاصلاح الاقتصادي المبنى على التعافي المستدام**" الترتيب الأول لتأثيرات المخاطر التى تهدد المخاطر الاستراتيجية الاقتصادية بوزن نسبي (86.86%) وتعني ذلك بدرجة تأثير شديدة جدًا، ويرجع ذلك إلى أن الاصلاح الاقتصادي المرتبط بالتعافي المستدام يتطلب العمل على تطوير الوسائل والأدوات المستخدمة في بناء اقتصاد يقاوم سياسات البنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وضعف الموارد التى تساعد المملكة في بناء اقتصادي يعتمد على الذات، وجاء الفقرة رقم (9) "**الديون الخارجية، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**" الترتيب الثاني لاحتمالية الوقوع بوزن نسبي (85.14%) بدرجة تأثير شديدة جدًا، ويرجع ذلك لارتفاع رصيد الدين العام المستحق لعلى الأردن حتى منتصف العام 2022م إلى 29.16 مليار دينار (41 مليار دولار) مقابل 28.7 مليار دينار في نهاية 2021م، وهذا يتسبب في زيادة الضغوط الاقتصادية على المملكة.
- احتلت الفقرة رقم (19): "**هبوط أسعار العقارات**" الترتيب الثلاثون لاحتمالية الوقوع بوزن نسبي (63.43%) وذلك بدرجة تأثير متوسطة، ويرجع ذلك لان هبوط اسعار العقارات يكون مؤقت وفق مسارات الحالة الاقتصادية ووفرة السيولة المالية النقدية في المملكة لذلك ينخفض مستوى تأثيرها على المخاطر الاقتصادية، بينما كانت الفقرة رقم (24) "**ضعف السيطرة على الاقتصاد الرقمي**" الترتيب التاسع وعشرون بوزن نسبي (64.00%) بدرجة تأثير متوسطة، ويرجع ذلك لاهتمام المملكة الأردنية في الاقتصاد الرقمي الناشئ، رغم أن هناك خوارزميات للعملات الرقمية ساهمت في صعوبة الوصول لمؤشرات رقمية واضحة في ظل الاتجاه العالمي لتعزيز الأمن التقني للحفاظ على بيانات المستخدمين.

سجل اجمالي مجال تأثيرات وقوع المخاطر الاستراتيجية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية وزن نسبي (75.30%) بدرجة تأثير شديدة، ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة (أبو علي، 2022) التى اشارت إلى تأثيرات المخاطر المهددة لقطاع غزة بفلسطين عالية جدًا في ظل زيادة الأضرار الناتجة عن المخاطر.

3.5 مناقشة تحليل مجالات الدراسة:

تظهر الدراسة إلى وجود تداعيات اقتصادية تؤثر على الأردن، من المخاطر المذكورة أعلاه، حيث يعاني الأردن من أزمة اقتصادية خانقة، وارتفاع مؤشرات البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة، وزيادة تراجع المساعدات الخارجية، وارتفاع تكاليف اللجوء السوري ولجوء الحكومات لحلول تقليدية أهمها الزيادة على الضرائب، وضعف هيكل الإنتاج وعجز الموازنة وارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي، وضعف التدخلات الحكومية لخفض عجز الموازنة والدين العام الداخلي والخارجي وعجز ميزان المدفوعات، فالاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي وهو عرضة للعديد من الصدمات على المستوى المحلي والخارجي. ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ب:

- اقتصاد غير منتج أي يعتمد فقط على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة.
- ارتفاع عجز الموازنة العامة: أي ارتفاع مستوى الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة.

- ارتفاع معدلات الضرائب والبطالة.
- ارتفاع تكلفة إيواء اللاجئين السوريين.

وتتعرض الحكومات الأردنية لزيادة التحديات التي تتطلب تدخلات حكومية عاجلة تتمثل في:

- حل مشكلتي البطالة والفقر المنتشرين في المجتمع الأردني.
- العمل على حل مشكلة العجز في الموازنة.
- العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات.
- العمل على تنويع مصادر الدخل.

4.4 تداعيات المخاطر الاقتصادية.

تعاني المنطقة العربية لتغيرات اقتصادية واجتماعية ضخمة ناتجة عن النزاعات العنيفة والمشكلات الإنسانية والتحديات الاقتصادية وما ينتج عنها من تداعيات تجعل من الصعب تحقيق الرؤية الوطنية للمملة 2025م لذا اهتمت قيادة المملكة في فهم المخاطر الحالية والمستقبلية لما ينتج عن ضعف الاستقرار والعوامل التي ترفع من معدلات تأثير التنمية والتكييف مع السياسات الاقتصادية وصعوبة التنظيم الاقتصادي التي يساهم في تراجع الإجراءات الوقائية المرنة للتخفيف من الآثار المضرة بالتنمية الاقتصادية، وهذا تتسبب في:

- تراجع فرص العمل وزيادة البطالة والضغط على سوق العمل.
- صعوبة تنظيم الأهداف الخاصة باحتياجات سوق العمل.
- استمرار الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والتفاوت في سجلات التحرر الاقتصادي.

5.4 مسارات تطوير التنمية الاقتصادية في الأردن.

تتبع المملكة منظومة اقتصادية مختلطة وبذلك شهد الأردن خلال السنوات الماضية تغيرًا ملموسًا على التنمية الاقتصادية عبر التطورات الاقتصادية التي تعزز النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وأن التنمية بأسلوب تحقيق معدلات التطور والنمو في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والاعتماد على مبدأ الحرية الاقتصادية ومنح الثقة للقطاع الخاص كشريك للحكومة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة، واعتمد الأردن في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية على عنصرين الأول بشري والآخر الإنفتاح الإقتصادي، والتدريب والتعليم للعنصر البشري والتكامل الاقتصادي، ويعتبر تحقيق عملية التنمية الاقتصادية للأردن هدف أساسي لتحقيق رؤية المملكة الاستراتيجية 2025م، إذ تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- تعزيز قدرات التنمية الاقتصادية التي تعتمد على تحسين الرؤية الاقتصادية والمستوى المعيشي لها، وذلك بتطوير شراكات بين القطاع الحكومي وقطاع ريادة الأعمال والقطاع الخاص والمجتمع لبناء منظومة اقتصادية تواكب الاقتصاد المتقدم في الدول المحيطة.

- بناء المنظومة الإدارية والقانونية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل سواء بالاقتصاد المباشر المحلي أو الاقتصاد الرقمي أو العمل عن بعد لمواكبة التطور التكنولوجي.
- انتهاج الإصلاح الاقتصادي وبناء السياسات الاقتصادية للوصول لتنمية المستدامة والحد من المخاطر.
- تطوير الأعمال التجارية والإنتاج الصناعي المحلي لتحسين نصيب الفرد من الإنتاج المحلي.
- تطوير زيادة الدخل القومي للمملكة الأردنية لتحسين مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات.
- التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي.

5. الاستنتاجات والتوصيات:

1.5 الاستنتاجات:

- تعتبر الزلازل أعلى المخاطر تهديدًا للمملكة الأردنية الهاشمية تلاها الفيضانات.
- سجل غزو الجراد أقل المخاطر تهديدًا للمملكة الأردنية الهاشمية جاء قبلها العواصف الرملية.
- بلغ مجال احتمالية وقوع المخاطر الاستراتيجية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية وزن نسبي (75.79%) بدرجة كبيرة.
- سجل مجال تأثير وقوع المخاطر الاستراتيجية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية وزن نسبي (75.30%) بدرجة تأثير شديدة.
- ضعف الموارد الطبيعية وزيادة الديون الخارجية سبب أساسي في زيادة المخاطر الاقتصادية في المملكة.
- تتنوع المخاطر التى تهدد المملكة الأردنية الهاشمية، والتي أبرزها قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على الاستيراد أكثر من الانتاج وهذا انعكس على مسارات التنمية الاقتصادية.
- زيادة النفقات وارتفاع الاسعار بالمملكة، وأن أبرز مهددات الاقتصاد اعتماد الأردن على استيراد المنتجات الزراعية من الخارج.

2.5 التوصيات

- ضرورة إنشاء دليل وطني مختص لإدارة المخاطر الاقتصادية وتحديثه بشكل مستمر وفق العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،
- العمل على زيادة التوعية بإدارة المخاطر الاقتصادية.
- إعادة تطوير العمليات المنظومة الاقتصادية بما يتناسب مع استراتيجيات الحد من المخاطر،
- استخدام وسائل تنموية جديدة تعزز الصمود المجتمعي.

- بناء خطة وطنية للتحول من مجتمع مستهلك يعتمد على الاستيراد الخارجي إلى مجتمع منتج يعزز الانتاج الزراعي والصناعي الوطني.
- الاستفادة من المقومات الاقتصادية لإطلالة المملكة على البحر الأحمر لبناء منظومة وطنية للاقتصاد الأزرق.
- تطوير استراتيجيات ووسائل الطاقة المتجددة، وذلك عبر تحسين السياسات الخاصة بالاقتصاد الأخضر.
- تحسين المشاريع الوطنية لإعادة تدوير النفايات والمخلفات بما يساهم في الحد من استنزاف الموارد المحدودة في المملكة.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو شعبان، رندة (2016): دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو حجير، طارق (2014): القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.
- أبو علي، رمزي (2022): إدارة المخاطر المهددة للجبة الداخلية في قطاع غزة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
- البكوري، أحمد (2015): المخاطر الاقتصادية أزمة عام 2008 نموذجاً، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4750، هيئة إدارة الحوار المتمدن.
- بروال، نسيمة (2011): استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- بن موسى، سماح (2021): مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- دعسة، حسن (18 أكتوبر 2022): استراتيجية الحد من الكوارث، وكالة عمون الإخبارية، تقرير اخباري، تاريخ الدخول 16 يناير 2023، عمان.
- حماد، طارق عبد العال (2003): إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة.
- الشيخ، صالح عبد الرحمن محمد أحمد (2009): إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل: دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- الشوا، ورود ناهض (2014): دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
- الصواف، محمد حسن علي (2011): أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، المعهد التقني، الموصل، العراق.

- صحيفة الإتحاد (15 ديسمبر، 2012): التنبؤ الوقائي في إدارة الأزمات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية موقع الامارات اليوم، تاريخ الدخول 22 نوفمبر 2022، الامارات.
- الرقابي، عبد العزيز (2018): تفعيل إدارة الأزمات والطوارئ بالمملكة العربية السعودية: مع إطار مقترح باستراتيجية وطنية للحد من المخاطر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
- المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (2018): الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المغير، محمد: (2018م): مؤشرات تقييم وإدارة المخاطر في المنشآت الصناعية بقطاع غزة، مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، العدد الثاني، المجلد الثاني، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.
- المغيض، آلاء (13 يناير 2022): خمسة تحديات اقتصادية تواجه الأردن في عام 2022، تقرير اخباري، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، الأردن.
- وكالة الأنباء الأردنية (16 أكتوبر 2022): رئيس الوزراء يطلق الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، تقرير اخباري، تاريخ الدخول 15 يناير 2023م، عمان.
- هارفارد بزنس ريفيو (2022): المفاهيم الإدارية، ستانفورد للابتكار الإجتماعي، مجلة إلكترونية، أمريكيا.

المراجع الأجنبية:

- John, Wiley & Sons, Inc (2009): FUNDAMENTALSOF RISKANDINSURANCE, Printedin the United States of America, 10th edition, Condition of Risk Journal of Finance.USA.
- El-Mougher, Mohammed (2021): The reality of threats to security and safety in environment of Gaza Strip, the Hybrid 9th Jordan International Chemical Engineering Conference JIChEC09, from 12-14 October 2021, in Jordan
- El-Mougher, Mohammed & Mahfuth, Kamal (2021): Indicators Assessment and Risk Management for Infrastructure Project in Palestine, International Journal of Disaster Risk Management, Vol 3 No 1, 23-40
- United Nations (2015) :Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030,the Third UN World Conference in Sendai, Japan, on March 18, 2015- United Nations Office for Disaster Risk Reduction, Sendai, Japan.

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

الأزمة في لبنان تدهور تنموي وتفكك لمقومات الصمود المجتمعي

Lebanon's crisis is a development deterioration and the disintegration of social resilience

د. حميدة كاظم العجل
Dr.Hamida Kazem Al-Ejel
أستاذة مساعدة / جامعة الجنان طرابلس – لبنان
Assistant Professor / Al Jinan University – Lebanon
hamidaalejel@gmail.com

يوثق هذا البحث كـ: العجل، حميدة كاظم (2023): الأزمة في لبنان تدهور تنموي وتفكك لمقومات الصمود المجتمعي، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (18)، ألمانيا، ص 42-61.

المستخلص

هدفت الدراسة لبيان العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمات اللبنانية وتأثيراتها على التنمية التي تهدد الاستقرار والصمود المجتمعي، والذي بدوره انعكس على كافة قطاعات الحياة العامة في لبنان. لتحقيق الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل مقومات الصمود وعوامل تفاقم الأزمة ونموها المتسارع. توصلت الدراسة إلى أن الأزمات اللبنانية متجذرة بسبب النظام السياسي، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 36.5%، والنقص الحاد بموارد الطاقة، مما ينعكس على الخدمات الصحية والمياه والأمن الغذائي. أوصت الدراسة بالإسراع في اعتماد آليات الطاقة المتجددة، ووضع خطة وطنية شاملة للمؤسسات العامة والنخب الفكرية والاجتماعية لمواجهة مخاطر الأمن الاجتماعي والاقتصادي، علاوة على ذلك التركيز على افتتاح مشاريع صغيرة بما يساهم في تعزيز المسارات التنموية للدولة.

الكلمات المفتاحية: *الأزمة الاقتصادية، كساد، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي، التضخم*

Abstract

The study aimed to demonstrate the factors that have contributed to the worsening of Lebanon's crises and their impact on development that threatens stability and societal resilience, which in turn has been reflected in all sectors of public life in Lebanon. In order to achieve the goals, the study followed the analytical descriptive approach by analyzing the resilience and factors of the worsening crisis and its accelerated growth. The study resulted that the Lebanese crises are rooted in the political system, the decline in per capita GDP by 36.5%, and the acute shortage of energy resources, which is reflected in health services, water, and food security. The study recommended accelerating the adoption of renewable energy mechanisms, developing a comprehensive national plan for public institutions, intellectual and social elites

to face the risks of social and economic security. Furthermore, focusing on opening small projects that contribute to strengthening the development paths of the state.

Keywords: *Economic crisis, Depression, food security, social security, inflation*

الملخص المفاهيمي

تتنوع الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تواجهها الدولة اللبنانية بحلتها الجديدة حيث طغت عليها المظاهرات التي انتشرت في الشوارع اللبنانية وأدخلها في حالة طوارئ منذ العام 2019، والانفجار المدمر الذي عصف بيروت في 4آب/أغسطس 2020 ليفاقم بذلك الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. وأسوأ انعكاس للأزمة، هو الانهيار المستمر لليرة اللبنانية مقابل الدولار حتى لامس في أيامنا هذه 60 ألفاً للدولار الواحد في السوق السوداء وخسارة العملة الوطنية لأكثر من 90% من قيمتها ولا مبادرات في المدى المنظور لتوحيد سعر الصرف. ومن منظور آخر، تشابكت هذه الأزمة مع أزمة الطاقة وتفاقمها خلال الأشهر الماضية وما حملته من تأثير مريع في باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة، إذ تراجعت تدريجياً قدرة المؤسسات اللبنانية على توفير التغذية اللازمة لكل المناطق، ما نعكس بالتالي على عدم وصول خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه إلى ملايين اللبنانيين.

الشكل التالي يوضح المخلص المفاهيمي للأزمة في بنان تدهور تنموي وتفكك لمقومات الصمود المجتمعي.

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للأزمة في بنان تدهور تنموي وتفكك لمقومات الصمود المجتمعي.

الأزمة في بنان تدهور تنموي وتفكك لمقومات الصمود المجتمعي.
إن حجم ونطاق الكساد المتعمّد الذي يشهده لبنان حالياً يؤديان إلى تفكك الركائز الرئيسة لنموذج الاقتصاد السياسي السائد في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية. ويتجلّى هذا في انهيار الخدمات العامة الأساسية، واستمرار الخلافات السياسية الداخلية المُنهكة، ونزيف رأس المال البشري وهجرة الكفاءات على نطاق واسع
هدفت الدراسة للتعرف على أهم التحديات التي تقف في وجه نموذج إصلاحي جديد إضافة إلى التعرف على أنواع المشاكل المترتبة عن الأزمة الاقتصادية.
اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي تبعاً لملاءمته لموضوع الدراسة في التعرف على واقع الأزمة الاقتصادية التي يتخبط بها لبنان مع وصف للعديد من الحالات الناتجة عنها.
توصلت الدراسة إلى تراجعٍ ملحوظٍ في الدخل المتاح للإنفاق. وانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وأن هناك انهيار شديد في الخدمات الأساسية واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، وتفشى العدد من أنواع الجرائم وانعدام الأمن الإجتماعى. وتأثير ذلك على مسارات التنمية وتراجع الصمود المجتمعى.
أوصت الدراسة بضرورة وضع خطة وطنية شاملة تشترك فيها كل المؤسسات العامة والخاصة بمشاركة واسعة من النخب الفكرية والاجتماعية في لبنان، والتركيز على افتتاح مشاريع صغيرة كأسلوب أولي لبداية الخروج من الأزمة. والعمل على تطوير أدوات التنمية التى تعتمد على تحول المجتمع اللبناني إلى مجتمع منتج.
تطلعات مستقبلية:
لا بد من الانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد يجب أن يطلق نموا اقتصادياً مستداماً على قاعدة انتاجية محلية أكثر متانة وأكثر قدرة على المنافسة، ويؤخذ بعين الاعتبار مقومات عديدة متواجدة في لبنان منها الاقتصادية والسياحية والاجتماعية
تكثيف الاستثمار في البنى التحتية الملائمة كالتواصل وشبكة الإنترنت السريع والألياف البصرية، ما يحول لبنان إلى اقتصاد معرفي منتج وعالي المؤهلات يمكنه من الاضطلاع بدور المركز بالنسبة لهذا النوع من النشاط ويجعله يحتل موقع المورّد الإقليمي للخدمات المتطورة ذات الصلة باقتصاد المعرفة بما فيها خدمات التحليل المكتبي الموجهة إلى بلدان الشرق الأوسط.

1. الإطار العام

1.1 مقدمة:

شـهدة دولة لبنان سـلسـة من الأحداث السـياسـية المعقدة التي شـكلت مزيج من التحديات الداخلية والتوترات الإقليمية بعد الهدوء النسـبي الذي امتد من الفترة 1990-2004م، تلا ذلك في العام 2005 الاغتيالات السـياسـية وحرب تموز 2006م، والصراعات المسلحة في المناطق المختلفة في البلاد، والتأثير الناجم عن احتدام الصراع الداخلي السوري وما تبعه من توترات سياسية وعسكرية وانتقال اللاجئين السوريين إلى لبنان مما زاد من الضغوط التنموية على الدولة، وما تبع ذلك من توسـع دائرة التوتر بين إيران والمملكة العربية السـعودية الأمر الذي أدى إلى تخمة من التوترات على جميع الأصـعدة خاصـة على المسـتوى الديموغرافي في لبنان الذي شـهد انقلاباً محتوماً ولّدته الإقامة الدائمة لأكثر من مليون ونصف لاجئ سوري، زد على ذلك تفاقم الاختلالات الاقتصادية وزيادة الفقر.

تتنوع الأزمات التنموية التي تواجه الدولة اللبنانية والتي تتولد عنها مجموعة من الأزمات الاقتصـادية والاجتماعية، وأزمات المشاريع الاستراتيجية ذات الأبعاد المرتبطة في الطاقة والشبكات والاتصالات، وخاصة في ظل النظام السياسي المعتمد على الطائفية والمحاصـصـة مما يشـكل تهديد للبنية النظامية لصـناعة السـياسـات الوطنية والمؤثرة على المقومات التنموية، مما سـمح بتفشي الفسـاد وخاصـة هدر المقدرات العامة والتي تتجاوز إمكانياتها، وزيادة المديونات وخاصة القطاع المصرفي وارتفاع مستوى هشاشة مما زاد من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

إن تراجع وتباطؤ التدفق المالي الخارجي وزيادة الإيرادات الخارجية للبنان يضـع أمام المصـارف اللبنانية مجموعة من التحديات والمعيقات التي تهدد اسـتمرار الاسـتقطاب المالي، وضـعف الاسـتدامة المالية، وما تشـهده الدولة منذ تشـرين الأول أكتوبر 2019م وتوقف فعلي لتدفق الرسـاميل إلى الداخل، والزيادة الحادة للتدفقات الخارجية مما أثر على ارتفاع نسـبة الدين العام الذي وصـل إلى 75% نهاية العام 2019م، (المبيض، 2020). وقد تسـبب ما سـبق بارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والاستراتيجية بنسبة وصلت إلى 400% في يناير 2020م، وفي نهاية العام نفسه فقد 19% من اللبنانيين مصـادر دخلهم وزيادة مسـتوى البطالة بين المهاجرين حيث وصـلت إلى 50% مع فقدان كبير في الوظائف للأفراد في المجتمع اللبناني نهاية العام 2020م، (خطة الاستجابة، 2021).

فقد أثبتت التدخلات التي تقودها الحكومة أنها غير قادرة على معالجة الأسـباب الجذرية للأزمة المسـتمرة والتخفيف من تأثيرها على السـكان، كما أن عدداً كبيراً من العائلات وجدوا أنفسـهم غير قادرين على تحمل نفقات أو الحصـول على الخدمات والسـلع الأسـاسـية كالصـحة والغذاء والتعليم والوقود والكهرباء والرعاية الصـحية اللازمة والمياه النظيفة، ما أدى بالتالي إلى تزايد الاحتياجات الإنسـانية بين اللبنانيين، الأمر الذي أحدث زيادة في أعداد المهاجرين وخاصـة الهجرة غير النظامية عبر الطرق البحرية الخطرة، وقد لوحظ بالفعل زيادة في معدلات المغادرة مع تكرار الحوادث بين عامي 2020 – 2021. ولا نخفي أيضـاً الزيادة الكبيرة في التوترات الطائفية في المجتمع اللبناني بسـبب نقص السـلع والخدمات. وبالمثل ازدادت التوترات بين المجتمعات المضـيفة واللاجئين. وتشـير التقارير والوقائع التي

لمسناها إلى تزايد عمليات الإخلاء القسري للاجئين وحالات منع من الوصول إلى المحلات التجارية التي تبيع السلع المدعومة.

وفي الوقت الذي تنشغل فيه الدول الإقليمية والعالمية بحلحلة أزماتها المتتالية ومجابهة مخاوفها المتزايدة بسبب التنافس الأمريكي – الصيني وانعكاساته العالمية، أعادت أزمات لبنان المتتالية من نقص الطاقة والكهرباء وأحداث (الطيونة) وما أعقبها من توترات أمنية، الاهتمام من جديد بالواقع اللبناني الذي بات يعاني من تفاقم في الأزمات وعدم الإستقرار والاضطرابات الداخلية والخارجية مدفوعاً بأزمات اقتصادية وسياسية متتالية تغذيها الانقسامات الداخلية والتشرذمات بين مختلف القوى السياسية الغائبة بقصد أو من غير قصد وتقاطع مصالح خارجية جيوسياسية، ويبقي لبنان قطب الرحى للعديد من الصراعات الداخلية والخارجية حيث لا يخرج من أزمة حتى يكاد يدخل في أخرى أشد وأعتى.

1.2 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

إن حجم ونطاق الكساد المتعمّد الذي يشهده لبنان حالياً يؤديان إلى تفكك الركائز الرئيسة لنموذج الاقتصاد السياسي السائد في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية. ويتجلّى هذا في انهيار الخدمات العامة الأساسية، واستمرار الخلافات السياسية الداخلية المُنهكة، ونزيف رأس المال البشري وهجرة الكفاءات على نطاق واسع. وفي موازاة ذلك، تتحمل الفئات الفقيرة والمتوسطة العبء الأكبر للأزمة، وهي الفئات التي لم يكن النموذج القائم يلبي حاجاتها أصلاً. من هذا المنطلق نطرح الإشكالية البحثية التالية: **"هل أن الأزمة في لبنان هي وليدة نظام طائفي مبتور أصلاً أو أن التداعيات الإقليمية والمحلية والدولية فاقمتها وظهّرتها إلى العلن؟"**، **ويتفرع من هذه الإشكالية المحورية تساؤلات عدة أبرزها:**

- كيف انعكس الوضع الإقتصادي (انهيار الليرة مقابل الدولار) على مجمل الحياة اللبنانية؟
- ما هي العوائق التي تحول دون بداية إصلاح حقيقي للوضع القائم؟
- كيف أثرت هذه الأزمة على التوزيع الديموغرافي في البلاد؟
- ما هي تداعيات الأزمة الراهنة على المشهد الداخلي اللبناني؟
- هل فعلاً نجح اللبنانيون في بناء وطن؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهم التحديات التي تقف في وجه نموذج إصلاحي جديد.
- التعرف على أنواع المشاكل المترتبة عن الأزمة الاقتصادية.

- وضـع بعض الحلول الفورية كبداية للتخلص من الوضـع المأزوم والعمل على تطبيق ما يمكن تطبيه فورا كحل لبداية الخروج من الأزمة.

4.1 حدود الدراسة:

- الحد المكاني: لبنان.
- الحد الزماني: منذ أكتوبر 2019-مايو 2023م.
- الحد الموضوعي: إدارة المخاطر، الكساد، أزمة لبنان، الصمود المجتمعي، التفكك ومقومات الصمود.

5.1 الدراسات السابقة:

في هذا السـياق اعتمدت الباحثة على العديد من التقارير المكتوبة والمرئية وعلى أسـاسـها بنيت معظم معطياته انظراً لندرة الدراسـات المتعلقة بالأزمة الاقتصـادية الحالية في لبنان. ومن الدراسـات المتوفرة التي اعتمد عليها الباحث أو القريبة من الدراسة نذكر:

1.5.1 دراسة لأيمن عمر بعنوان: "الأزمة الاقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي"، والتي شرح فيها سـبب الاختلالات في الاقتصـاد اللبناني تطرح عدة تحديات أمام الحكومة الجديدة، والتي تتطلب اسـتعادة الثقة الخارجية والداخلية؛ والثقة الخارجية المتمثلة بتشـجيع المجتمع الدولي وبعض الدول العربية على تقديم الدعم المالي والسياسي المطلوب للنهوض بالاقتصاد اللبناني. أما الثقة الداخلية فتتمثل في عودة الثقة بالنظام اللبناني ومؤسساته الدستورية والرسمية والانتظام العام، والأهم من ذلك كله استعادة الثقة بالنظام المصرفي والمالي وتحقيق الإستقرار النقدي والتوازن المالي. وناول كذلك المقاربات والمعالجات المطروحة من قبل الحكومة اللبنانية الجديدة التي وصـفت نفسها بـ"حكومة مواجهة التحديات" وخلصت الدراسة إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يبدأ الاقتصاد والوضع المالي والنقدي بالتعافي الشـامل ما لم تكتمل الصـورة لموازين القوى في المنطقة، وأن تكون لصـالح اسـتقرار لبنان وليس جعله جزء من الصراع.

2.5.1 دراسة جوزيف ضاهر بعنوان: "لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة"، حيث عالج الباحث بها أسـس الاقتصـاد اللبناني وجذور الأزمة الراهنة في لبنان تعود إلى الاقتصـاد السـياسـي في البلاد وإلى طريقة تطوره منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. حتى الحقبة الحريرية أصـل الاقتصاد الريعي والسياسات التي عززت عدم المساواة المكانية والاجتماعية في لبنان، وخلصت الدراسة إلى يجب أن تقترن الحاجة إلى الاستقرار السياسي والانتقال إلى إطار ديمقراطي بخطة تطوير وإنعاش اقتصادي في البلاد.

6.1 منهجية الدراسة وأدواتها

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي تبعاً لملاءمته لموضوع الدراسة في التعرف على واقع الأزمة الاقتصادية التي يتخبط بها لبنان مع وصف للعديد من الحالات الناتجة عنها.

2. أزمة اقتصادية مركّبة

تتنوع الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تواجهها الدولة اللبنانية بحلتها الجديدة حيث طغت عليها المظاهرات التي انتشرت في الشوارع اللبنانية وأدخلها في حالة طوارئ منذ العام 2019، والانفجار المدمر الذي عصف بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 ليفاقم بذلك الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

هي أيام صعبة للغاية يعيشها لبنان يئنُّ فيها الشعب تحت وطأة أزمة اقتصادية معيشية حادة هي الأسوأ في تاريخه حيث تتزامن مع انسداد سياسي معرقلاً للكثير من الخدمات المقدمة للمواطنين ويدفع بالبلاد إلى الانهيار التام. وهذه الأزمة ليست آنية أو مرحلية في لبنان، فهبوبها ليس مفاجئاً بل هي وليدة لتراكمات من الاهتزازات البنيوية الداخلية الخطيرة. فالانكماش الإقتصادي وارتفاع الدين العام الذ بلغ نحو 95.6 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته (17.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2020 (السبيعي، 2021).

والعجز المالي هو نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات ولنهج اقتصادي ريعي غير منتج تمتد جذوره منذ نشأة الجمهورية اللبنانية أفلست الشعب اللبناني ومؤسساته، فالاقتصاد لا يمكن أن يقوم على الريع دون الإنتاج. وساعدت الأحداث في سوريا منذ اندلاعها في العام 2011م، في كشف هشاشة واهتراء الوضع الداخلي اللبناني بفسيفسائه الطائفية والمذهبية وأظهرت فشل النموذج اللبناني في مواجهة التحديات بل وفي الوقاية من الأزمات.

وأسوأ انعكاس للأزمة، هو الانهيار المستمر لليرة اللبنانية مقابل الدولار حتى لامس في أيامنا هذه 60 ألفاً للدولار الواحد في السوق السوداء وخسارة العملة الوطنية لأكثر من 90% من قيمتها ولا مبادرات في المدى المنظور لتوحيد سعر الصرف. وظهر ذلك جلياً مع بدء تراجع تصنيفات من وكالات التصنيف الدولية للبنان حيث خفضت فيتش تصنيف لبنان إلى (CCC)، وموديز فكان بمستوى (Cc1) (عمر، 2019)، ما يعني انعدام الثقة بسندات الخزينة اللبنانية وبقدرة الدولة على سداد مستحقاتها المالية وهذا ما لاحظناه في حكومة حسان دياب في العام 2020 عند عزوفها عن تسديد سندات اليورو بوند، ما يعني ارتفاع إضافي في الفوائد وبالتالي ارتفاع كلفة الدين العام ومزيداً من الضغوط على الليرة اللبنانية.

رسم رقم(1) تغير سعر صرف الدولار من تموز 2022 حتى كانون الثاني 2023

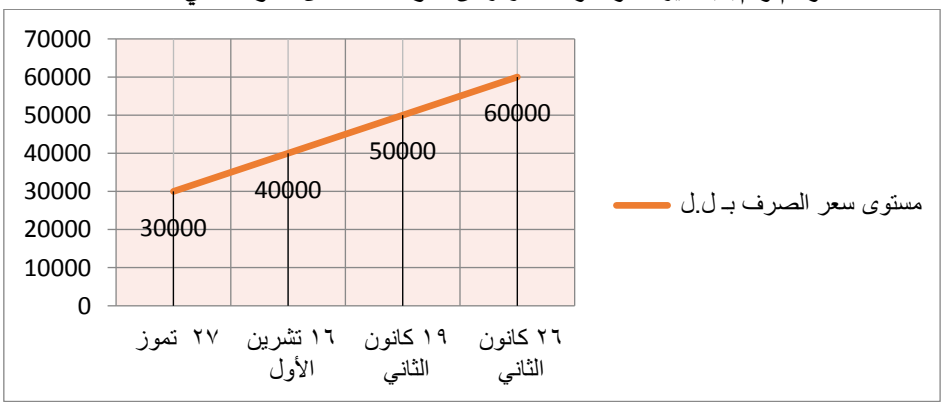

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقرير صادر في نشرة أخبار LBCI المسائية بتاريخ: 27/ كانون الثاني/ 2023

وعبثاً حاولت الحكومة احتواء الوضع عبر تدابير مختلفة كدعم سلع استهلاكية، ما تسبب بوقوع العديد من الاشتباكات بين المواطنين والعاملين في المتاجر بسبب التدافع لشراء السلع التي تضاعفت أسعارها بشكلٍ جنوني مع انهيار القدرة الشرائية للمواطنين، مما انعكس على تولد أزمات اجتماعية واقتصادية على المستوى الفردي والمجتمعي والدولة.

وفي تصريح لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حديثه لرويترز على مؤتمر "يوروموني" في 25 حزيران/يوليو 2019 في بيروت صرّح أن معدل النمو في البلاد بلغ صفراً منذ بداية 2019 (رويترز، سبتمبر 2019)، ولكن بحسب المعطيات الاقتصادية فإن النمو الإقتصادي الحقيقي قد يصبح سالباً، وهنا تكمن مكامن الخلل الحقيقي وهو في حجم الاقتصاد الصغير الذي لا يتناسب مع متطلبات الناس أو معدلات النمو الإقتصادي المنخفضة أو السلبية؛ مما ينعكس سلباً على حياة الناس واحتياجاتهم المعيشة، وقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة 20.3% عام 2020، فخسر المواطن اللبناني ما قيمته 90% تقريباً من قدرته الشرائية (world bank, sep, 2021). وتشير أقرب التوقعات إلى أن لبنان يحتاج إلى ما يقارب 12 عاماً لكي يتجاوز أزمته الحالية (Leb Eco monitor, 2021) بعد أن قدر الانكماش الإقتصادي بحوالي 10.5% عام 2021 وخسرت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها ما تسبب في ارتفاع التضخم الذي بلغ 145% عام 2021، كما استمرت الاحتياطات بالعملات الأجنبية بالتضاؤل حيث انخفضت إلى 5.9 مليار دولار منذ نهاية العام 2020 (الأمم المتحدة، تقرير 2022).

من منظور آخر يأتي الفساد والنهب المُنَظَّم لخزينة الدولة، والتي بلغت حوالي 52 مليون دولار بحسب بعض التقارير والتي لا تُعرف كيف صُرفت ولا أين تبددت. فهناك طبقة سياسية مارست نهباً منظماً لخزينة الدولة على مدى ثلاثين عاماً، وهي التي تتلاعب بسعر الدولار وبمصير الشعب والتغطية على فسادها وإلهاء الشعب بلقمة عيشه بعيداً عن جرائمها الرافضةً والمتلاعبةً بالتقارير الجنائية التي لا تخدم مصالحها نية الحصول على عفو عام عن جرائمها المالية منذ التسعينات تماماً كالعفو الذي حصلت عليه إزاء كل ما ارتكبته من جرائم دموية في الاقتتال الأهلي الطائفي.

ولم تنتهِ جرائم هذه السلطة المتآمرة على الشعب عند هذا الحد، بل لجأت إلى حرمان المواطن اللبناني من أبسط حقوقه ومستلزماته الضرورية عبر التهريب، من تهريب للدولار إلى المواد الغذائية المدعومة والسلع الضرورية والمحروقات والأدوية إلى الخارج وخاصة إلى سوريا من ناحية، وشجع تجار الأزمات الذين يتأمن لديهم هذه المواد من ناحية ثانية، ويضاف لذلك الضغوط الأميركية على إيران وحلفائها وانعكاس ذلك على الاقتصاد اللبناني ونظامه المصرفي، ما أدى إلى أزمات إضافية بدأت بوقف التحويلات الخارجية.

ويمكن اختصار السيناريو بأن الحكومات اللبنانية في تلك الفترة إلى الآن لم تصوّب الهدف بشكلٍ جيد ولم تساهم في تعزيز الرعاية الاجتماعية لمواطنيها. فبدلاً من أن دعم الحق في الصحة من خلال تأمين تغطية صحية وفي التعليم من خلال تأمينه للجميع، وفي حماية الأجور وتعويض البطالة والسكن والغذاء والتنقل اتجهت لمواجهة الأزمات الاجتماعية اعتماداً على سياسات دعم السلع والمحروقات والدواء وهو ما استفاد منه المحتكرون وقلة من اللبنانيين. فهي عمدت عن سابق تصميم وإصرار إلى اعتماد خيار دعم السلع بدلاً من وضع سياسات دعم مستدامة، فكانت تدعم تارة وترفع الدعم تارة أخرى.

وهذا ما حصل في حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب التي بدأت بتهيئة الأرضية لرفع الدعم عن المحروقات في نهاية العام 2020 بعد رفعها عن المواد الغذائية تباعاً. فكانت النتيجة ارتفاع أسعار المحروقات تدريجياً بحجة وقف التهريب إلى سوريا والتخزين في الشركات ولدى أصحاب المحطات منتصف العام 2021، وفي المشهد أزمة طوابير التي ارتفعت أحجامها حيث اضطر المواطن اللبناني إلى الانتظار نهاراً كاملاً للحصول على البنزين. وإزاء هذا المشهد والضغط المتواصل على الناس للوصول إلى المحروقات بدأت تعلو أصوات المطالبة برفع الدعم نهائياً بحجج متعددة منها عدم القدرة على استمرار لبنان بوتيرة الدعم نفسها، ومنها بحجة التهريب إلى سوريا وأخرى شعبية حيث ظن الناس أن مأساتهم أمام المحطات ستنتهي برفع الدعم. وبالفعل رُفع الدعم عن المحروقات في آب 2021م، دون أي إنذار مسبق ودون أي إجراء لتأمين بديل للبنانيين، حتى وصلنا إلى مرحلة وقف إعطاء الدولار للمستوردين بعد انتهاء الانتخابات النيابية ما يدفع إلى بيع البنزين بالدولار على المحطات ما سيؤدي إلى أزمة محروقات خطيرة ما زالت دوامتها مستمرة والمستفيدون منها أصحاب مصالح ونفوذ.

ناهيك عن العقوبات التي طالت القطاع المصرفي الذي ساهم في تأزيم الوضع وانزلاقه للهاوية، وهي الأزمة التي صنفها البنك بأنها الأسوأ عالمياً منذ العام 1850م حيث علت الأصوات اللبنانية والعربية والأجنبية بالضغط على سلطات بلادهم للتحرك دبلوماسياً وقضائياً بغية استرداد أموالهم. وترافق ذلك كله تراجع العلاقات الاقتصادية بين لبنان ومحيطه الإقليمي والدولي، إذ انخفض حجم التبادل التجاري مع دول الخليج خلال السنوات العشر الماضية بشكل كبير بنحو 450 مليون دولار سنوياً قبل الأزمة إلى نحو 50 مليون دولار عام 2020 وقلّ حجم الاستثمار الخليجي تدريجياً (سبوتنيك، 2021). ويعود هذا التراجع بالأساس إلى اعتراض الدول المحيطة بلبنان على دور "حزب الله" وممارساته سواء في الداخل اللبناني أو خارجه وارتباطه كذلك في عمليات التهريب من خلال المعابر غير الشرعية بين لبنان وسوريا ودوره في الأزمة الراهنة بين لبنان ودول الخليج جراء عمليات تهريب المخدرات.

كلها عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند التفكير بأزمة لبنان اليوم، والتي لعبت دوراً كبيراً في تعميقها وسرّعت بالانهيار الإقتصادي والمالي وفاقمته وأثرت في سمعة لبنان وبعض قطاعاته وسببت تغيراً واضحاً في طريقة تعاطي الدول الإقليمية والغربية معه.

ومن منظور آخر، تشابكت هذه الأزمة مع أزمة الطاقة وتفاقمها خلال الأشهر الماضية وما حملته من تأثير مريع في باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة، إذ تراجعت تدريجياً قدرة المؤسسات اللبنانية على توفير التغذية اللازمة لكل المناطق، مما انعكس على عدم وصول خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه إلى ملايين اللبنانيين **(Maslin & Osseiran, aug 2021)**. فأزمة الكهرباء والطاقة ليست أزمة قطاع فقط، إذ أنها تظهر في عدد من الأزمات حتى أنها كانت مشكلة إضافة فيها لمشكلة الافتقار للمساواة الاجتماعية أو العدالة المجتمعية.

ويعيش اللبنانيون اليوم على وقع انهيار أزمة انقطاع التيار الكهربائي بشكل دائم، مما انعكس بدوره على قطاعات الحياة، وخلق العديد من المشاكل. فمثلاً نجد الفئات الهشة من الأطفال والمسنين يعانون من حالات ربو، وفي ظل انقطاع الكهرباء، مما تتفاقم المشكلة حيث لا وجود لجهاز أوكسيجين بسبب انقطاع الكهرباء، والكارثة الأكبر إن توفرت الكهرباء تتوفر عن طريق "مولدات الاشتراك" وهي تتبع للقطاع الخاص وأسعارها مرتفعة جدًا يصعب توفيرها بسبب

الضائقة الاقتصادية، فنجد أن معظم هؤلاء الأفراد عاجزون على تحمل تكاليف الاشتراك الباهظة التي تقدمها شركات خاصة لتوليد الكهرباء التي بدورها تهوى الجشع والطمع في ظل الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات (المازوت) الذي انعكس على المؤسسات الخدمية والإنتاجية الحكومية، وتسببت في تعطيلها لأكثر من أربعة أشهر ما زالت متسمرة باضطرابات متقطعة بين الحين والآخر بسبب عدم قدرة الموظفين أيضاً للوصول إلى مراكز عملهم مع الارتفاع المستمر للمحروقات والتي تخطت المليون ليرة لبنانية في ايامنا هذه.

رسم رقم (2): أسعار المحروقات في لبنان حتى تاريخ 29 ك2/يناير/2023

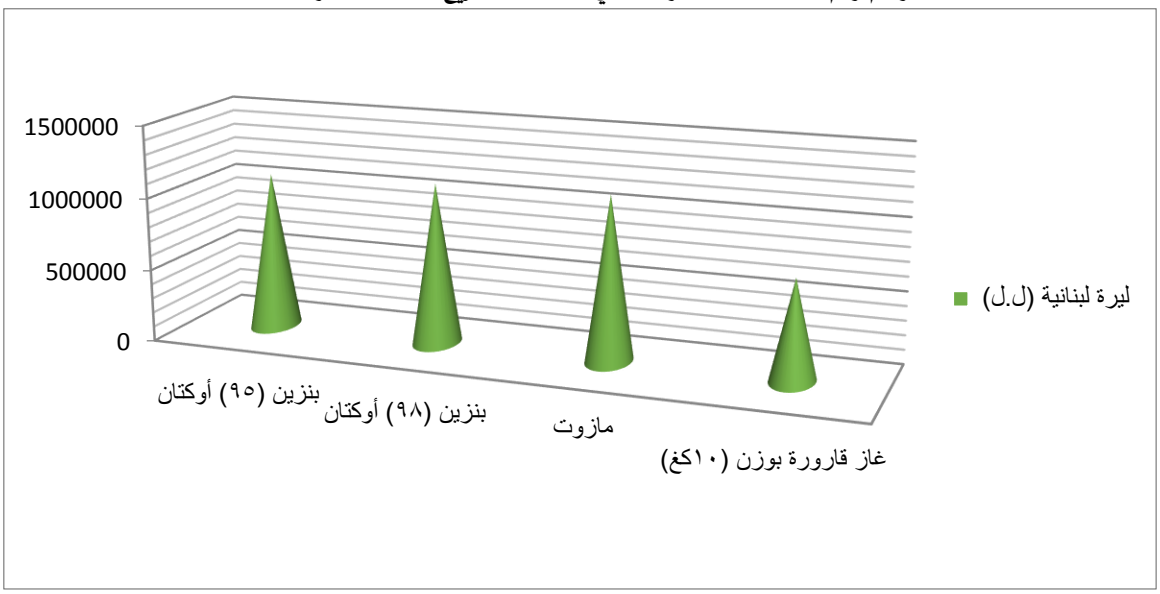

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول المحروقات الصادر عن وزارة الطاقة اللبنانية تاريخ 28/ كانون الثاني 2023

3. التربية والتعليم في لبنان: وضعٌ يحتضر

يمر القطاع التعليمي في لبنان بالعديد من الأزمات المتفاقمة سياسياً، واقتصادياً، ونقدياً ومالياً وحتى صحياً (كوفيد – 19)، هذا القطاع المتعثر بكل ما يحمله من مكونات وأفرقاء (التعليم العالي، والتعليم العام، والتعليم المهني). فهل أن أزمة التعليم هي نتيجة للأزمة الاقتصادية الحالية وقبلها أزمة كورونا وما رافقها من مشاكل، أم أنها كانت كامنة وظهّرتها وفاقمتها الأزمات المتلاحقة الآنفة الذكر؟

إن أزمة التعليم يمكنها أن تتفاقم وتصل لمرحلة الجهل وتراجع السياحة التعليمية في المؤسسات الأكاديمية والتي تعتبر أحد مصادر الدخل للدولة، في ظل تنوع المقومات الاقتصادية والطبيعية التي تساهم في زيادة الدخل عبر تطوير الاقتصاد التعليمي والاقتصاد البحثي في القضايا التنموية والطبيعية ذات العلاقة في مجالات البحث في المناطق التي تتسم فيها الدولة اللبنانية من خصائص بيئية ومناظر تعتبر من أكثر الحدائق العالمية.

في ظروف اجتماعية قاهرة لم يعشها اللّبنانيون حتى في أيام الحرب، فالمعطيات المتخفية التي تفرزها الأزمة الاقتصادية في لبنان وعدم وجود حكومة عاملة والفساد العميق وترسيم الحدود، كل ذلك لا يعني أبناء المدارس وطلابها، إذ نجد ارتفاعاً في مستوى التسرب المدرسي الذي وصل إلى ما يقارب 15% بحسب تقرير الأمم المتحدة للعام 2022 بسبب توقف العائلات اللّبنانية عن إرسال أولادها إلى المدارس وهذه المرة ليس هرباً من القذائف، بل شحاً في الأموال وعدم

القدرة على تمويل رسوم التعليم ومتطلبات المدارس، وهذا الرقم حسب التقرير لا يعكس الواقع كله. فهناك أولاد يضطرون إلى التعلم بشكلٍ جزئي وفي الوقت المتبقي يعملون ولكنهم ما زالوا مسجلين في جهاز التعليم.

إن حرمان أطفال لبنان من حقهم في التعليم يأخذ المجتمع إلى الخلف نحو الأمية القاتمة، ولبنان الذي كان رمزاً للتعلم المتقدم في الشرق الأوسط وينافس طلابه بنجاحٍ كبير في مسابقات العلم والمعرفة الدولية يفقد الآن جيلاً كاملاً من الطلاب والمعلمين. إذ يعاني التعليم وخاصة في شقه الرسمي في لبنان على كل الأصعدة، وأخطرها عدم تمكينه ليصبح بالقدر الذي ينافس فيه جودة التعليم الخاص. حيث تم تخصيص 350 مليار ليرة لبنانية لقطاع التعليم الخاص مقابل 150 مليار ليرة لبنانية للتعليم العام عن العام الماضي (2021 -2022) من أموال الدولة، فهي لطالما غلّبت التعليم الخاص لمصلحة المدارس الحزبية.

إن تداعيات انهيار القطاع التربوي ليست بعيدة المدى، فالأساتذة (الملاك والمتعاقدون) دخلوا فعلاً مرحلة الإضراب المفتوح للأسبوع الثالث على التوالي. فمع انتهاء عطلة الأعياد انتظر جميع الأساتذة تحويل المستحقات إلى جيوبهم فكانت عطلة إلى ما شاء الله. فالتحذير بالإضراب المفتوح كان منذ بداية العام الدراسي الحالي (2022 – 2023) بسبب عدم قبض مستحقات العام الماضي أو تحديد الآلية المناسبة لموعد فرض الحوافز والمستحقات هذا العام فوقعت الواقعة، حيث إن الأساتذة المتعاقدين الذين يشكلون 70% من الكادر التعليمي لم يحصلوا على بدل النقل الموعود منذ شباط الماضي رغم أن المرسوم في درج وزير التربية ولم يحصلوا على العقد الكامل تبعاً للقانون 235 (شاهين، ك1/ 2022). وأن أكثر من 3 آلاف أستاذاً لم يقبضوا حوافز 90$ عن العامي في حين أنه تم تحويل 200 مليار دولار لحساب الموظفين التي كانت مرصودة للحوافز وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الاختلاس المبطن".

فإضراب التعليم الرسمي مستمر ومصير الحوافز معلق بـ "الشحادة الدولية"، حيث أن هناك مصادر تقول إن الجهات المانحة لم تصرف المساعدات المقرة للقطاع التعليمي حيث رصد مبلغ الـ 130$ لكل أستاذ، ولكن بسبب غياب الشفافية في صرف الأموال من قبل وزارة التربية وصرفها في أماكن غير معروفة، ما يعني أن استكمال العام الدراسي مرهون بإفراج الجهات المانحة عن الأموال. وأخرى تشير إلى أن مسؤولية الدول المانحة التي وعدت منذ أيلول بتسديد حوافز تمكّن المعلمين والإداريين من الاستمرار، فالأولوية لهذه المنظمات هي للدوام المسائي (تعليم النازحين السوريين) وخاصة بعد أن أعلن المدير العام للتربية في لبنان عن توقف الدروس في مدارس بعد الظهر لتعلم النازحين السوريين، أسوة بمبدأ المساواة من منطلق أنه لا يجوز ألا يتعلم أبناء غيرنا (الأشقر، 2023).

ثلاثة أشهر مضت ولم تستجِب الدول المانحة لطلبات دفع الحواز خاصة بعد الاتهامات بالعنصرية جراء القرار الذي اتخذ من قبل وزارة التربية التي ما زال وزيرها بانتظار ردود إيجابية من الدول المانحة حيث لا قدرة للأساتذة على الاستمرار دون حصولهم على الحوافز بعد أن تآكلت قيمة أجر الساعة أُقرت زيادتها إلى 100 ألف ليرة لبنانية بسبب ارتفاع سعر الصرف من 30 ألفاً حين إقرارها ليلامس اليوم 60 ألفاً للدولار الواحد.

فالتعلم في لبنان على جميع المستويات قد تحول إلى ترف وفقط الفئة العليا يمكنها أن تحصل على تعليم جديد في مؤسسات خاصة حيث يضطر الأهل إلى الدفع بالدولار حينها والخطر كبير فيما الدولة غائبة.

4. انهيار القطاع الصحي

أدت الأزمة الاقتصادية إلى تراجع قدرة الناس الشرائية وارتفاع غير مسبوق في الأسعار وبات استيراد الوقود إلى البلاد شبه مستحيل. وفي غياب الكهرباء التي توفرها الدولة، إذ تعاني المستشفيات التي تعتمد على المولدات من انقطاع يومي للتيار الكهربائي يدوم لساعات صعوبة تشغيل المولدات الاحتياطي. فبعد جائحة كورونا والوضع المتعثر الذي عانت منه المستشفيات، ظهر تفشي الكوليرا في لبنان في وضع كارثي، وفي تصريحٍ لمنظمة الصحة العالمية في 15/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 أن مواجهة الموجة الجديدة من الأمراض المتفشية تحتاج إلى 10.2 مليون دولار في لبنان. وهذا الخطر يتضاعف في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة المستمرة منذ مدة طويلة وندرة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المناسبة في جميع أنحاء البلاد. فنظام الرعاية الصحية في لبنان يئن تحت وطأة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

ويعاني المرضى في لبنان من صعوبة توفير أدويتهم في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية التي ضاعفت آلامهم الجسدية والنفسية، وفقدان العديد من الأدوية من الصيدليات أو احتكارها أو ارتفاع أسعارها إلى ما بين 10 و12 ضعفاً بعد إقرار الحكومة تقليص الدعم عن الدواء تمهيداً لرفعه نهائياً. وتعد أدوية الأمراض المزمنة حاجة ضرورية للمرضى الذين يعانون من أمراض تستوجب تناول الأدوية بشكلٍ دائم ومنظم.

لم يستطع المجتمع المحلي تحمل تكاليف الرعاية الصحية الخاصة، فمنذ جائحة كورونا في شباط 2020 والتي أدت إلى تفاقم الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والتي ألقت بثقلها على المؤشرات التنموية التي انعكست على زيادة التضخم وتفشي البطالة. فلطالما كانت وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مدينين للمستشفيات بسبب التأخر في دفع الفواتير المتأخرة وبالليرة اللبنانية. ولذلك كانت دائماً تلك المستشفيات عرضة لكل التأثيرات، مما يؤدي إلى تراجع القدرات المالية للقطاع الصحي العام، ومن أجل استمرار العمل فيها لجأت بعض المستشفيات إلى تقليل خسائرها عبر خفض أجور العاملين أو تسريح البعض أو منح البعض الآخر إجازات مؤقتة بلا أجر أو تقليص أو إغلاق بعض الخدمات.

إن الأزمات التي يتواجه القطاع الصحي في لبنان تسببت في هجرة آلاف الأطباء والطواقم التمريضية وإقفال عدد كبير من الصيدليات وسط تحذيرات جديدة من إقفال عدد من المستشفيات التي لم تعد قادرة على تأمين مصاريفها ورواتب الموظفين. إذ تراجع الدخل الشهري للأطباء بشكلٍ كبير أدى إلى ندرة الاختصاصات الطبية مثل (الطوارئ وجراحة الشرايين)؛ مما انعكس على جودة العلاج والعمل الجراحي. أضف لذلك أزمة الدواء ونقصها وارتفاع أسعها وعدم قدرة المجتمع على تحمل النفقات العلاجية في ظل الغلاء الذي يطاول كل القطاعات والخدمات والمواد وانخفاض القدرة الشرائية.

يعاني الأطباء كباقي المجتمع من ضعف قدراتهم للوصول إلى أموالهم في المصارف، وتراجع قيمتها مما يؤثر سلباً على هذه القطاع والاتجاه نحو هجرة العقول التي وصل إلى هجرة 3500 طبيباً حتى شهر تموز 2022. وهذا تسبب في زيادة الأعباء على القوى العاملة في المستشفيات واضطر عدد منهم للعمل ساعات إضافية. فمع بدء الأزمة غادر عدد من الأطباء

المخضرمون تراوحت أعمارهم بين (40 – 50) سنة (وهبة، 2022/7/9) لعدم قدرتهم على الاستمرار في ظل الأزمة الحالية ومن بقي منهم، هم من القلة التي اختارت الصمود. وفي تصريح لنقيب الأطباء يوسف بخاش لموقع النهار الإلكتروني شرح الظروف التي أدت إلى الهجرة والتي حصلت على ثلاث مراحل خلال العامين الماضيين:

- **المرحلة الأولى:** هجرة الأطباء الأكاديمين في المستشفيات الجامعية الكبرى والتي بدأت مع الانهيار المصرفي والنقدي بعد أحداث 2019 حيث توجه أغلبها باتجاه أوروبا وأمريكا حيث تلقوا دراستهم ويحملون جنسيات هذه البلاد.

- **المرحلة الثانية:** والتي تلت انفجار مرفأ بيروت الذي قضى على ما بقي من أمل.

- **المرحلة الثالثة:** التي حصلت كردة فعل طبيعية للأزمة المصرفية وانعكاساتها على ما يتقاضاه الأطباء الذين يتعذر عليهم الحصول على أجورهم المحولة إلى المصارف من الجهات الضامنة.

فالكفاءات الطبية والتمريضية تستنزف في لبنان منذ العام 2019 بشكلٍ غير مسبوق ما ينعكس سلباً على غياب الكفاءات والخبرات في هذا المجال والتي تحتاج إلى سنوات لتعويضها ونقصٍ في الجودة الطبية.

5. الحالة الاجتماعية في لبنان وانعدام الأمن الإجتماعي

تسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية بزيادة العجز اللبناني لتأمين الاحتياجات وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية إذ تتحمل الأسرة ذات الدخل المحدود العبء الأكبر من توفير النفقات المعيشية، لذلا أصبح المجتمع اللبناني تحت وطأة تراجع النشاط الاقتصادي، وضعف الإستقرار السياسي وارتفاع تكاليف المعيشة، بحيث لا استجابة من قبل السلطات المعنية لمنح هؤلاء الأفراد أي حق في مستوى معيشي لائق بما في ذلك الحق في الغذاء، إن نظام الحماية الاجتماعية في لبنان مجزأ للغاية، هذا النظام المعدوم دفع بملايين الأشخاص في لبنان إلى براثن الفقر واضطروا إلى تقليص كميات طعامهم. وبعد ثلاث سنوات من الأزمة التي يتخبط بها اللبنانيون، ما زال يخيم عليهم غياب تام للتدابير الحكومية، فنظام الدعم الحالي يصل إلى نسبة صغيرة للغاية من ذوي الدخل المحدود تاركاً الغالبية الكبرى دون حماية. كما أن تغطية برامج المساعدة الاجتماعية الممولة من البنك الدولي ضئيلة وتستهدف بشكل ضيق للغاية الأسر التي تعيش في فقر مدقع ما يترك شرائح كبيرة من السكان غير المؤهلين معرضين للجوع وعاجزين عن الحصول على احتياجاتهم الصحية من الأدوية والمستلزمات الطبية، والاحتياج الغذائي وبالتالي عدم حصولهم على حقهم في الغذاء والصحة. وفي بحث أجرته هيومن رايتش ووتش على عينة من (1.209) أسرة في لبنان خلال العام 2021 حول الحصول على الدعم المالي أو العيني من الحكومة جاءت النتيجة كما يبنها الرسم أدناه:

رسم رقم (3): عجز الأسر اللبنانية عن سداد المصاريف الأساسية

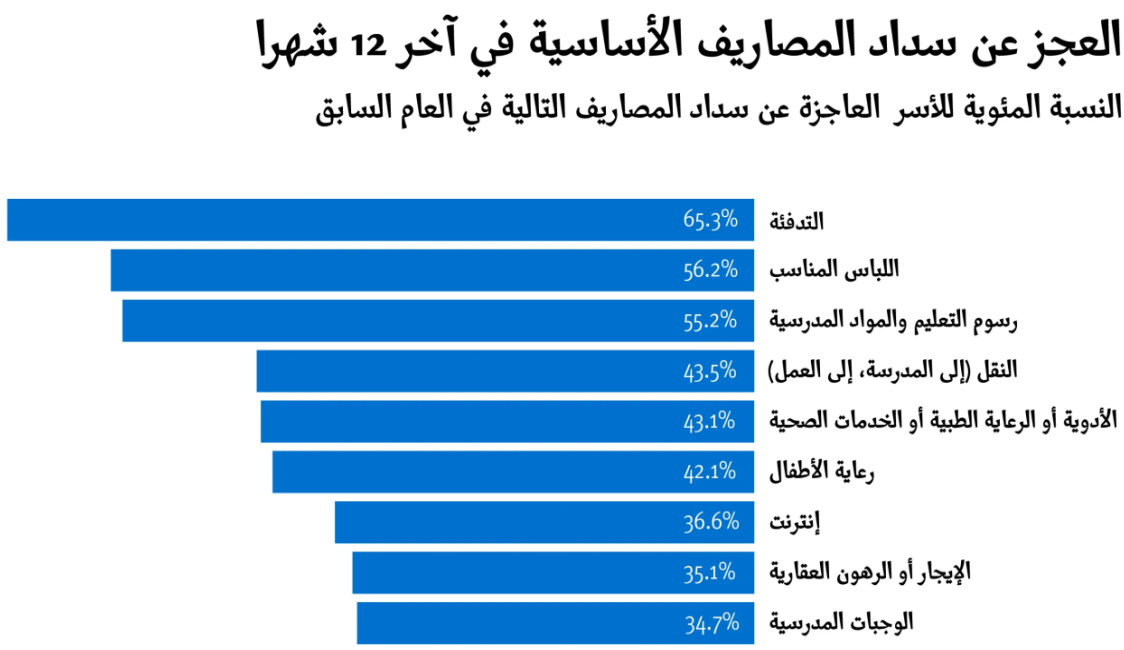

ملاحظة: رعاية الأطفال والوجبات المدرسية تشمل فقط الأسر التي لديها أطفال. يشمل الإيجار/الرهن العقاري الأسر التي تدفع الإيجار/الرهن العقاري فقط

المصدر: مسح هيومن رايتس ووتش، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١ - يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، حجم العينة: n = 1,209 أسر

تظهر نتائج الدراسة خطورة الوضع مع الإشارة إلى عجز نظام الحماية الحالي عن مواجهة الأزمة بالنسبة لكثير من الناس. بحيث واجه 70% من الأسر صعوبة في تغطية نفقاتهم، أو تأخروا عن دفع النفقات الأساسية للعام 2021 و5% من السكان تلقوا مساعدات من الحكومة. في حين بلغ متوسط الدخل الشهري للأسر (122) دولار أمريكي فقط مع استمرار التضخم في ارتفاع الأسعار بشكلٍ كبير. (Human rights, 2021)

الأزمة الاقتصادية ساهمت في تضخم خلل الإدارة المالية للأسرة اللبنانية، ومع الانهيار المستمر لسعر صرف الدولار منذ آب 2020 انعكس ذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض القدرة الشرائية للمجتمع اللبناني حيث تخطت للأسر 90% (عمر، 2022). وزاد الأزمة من عمقها بعد حجز أموال المودعين بالدولار في المصارف حيث لم تسمح المصارف سوى سحب كمية محدودة أسبوعياً وبالليرة اللبنانية وفق سعر حدده مصرف لبنان بـ 3900 ثم بـ 8000 ليرة لبنانية تحت اسم سعر المنصة، كما وُضِعت سقوفاً لسحب الودائع بالليرة اللبنانية، الأمر الذي أفقد أيضاً جزءاً من اللبنانيين بعضاً من مدخراتهم التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية وفي عمليات استهلاكهم. فقد بلغ تضخم الأسعار خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2021 حوالي 151.6% مقارنة بفترة تشرين الأول/أكتوبر 2019م، أي ما قبل بدء الأزمة من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (1): اسعار السلة الاستهلاكية بين أكتوبر 2019 وأكتوبر 2021

مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية	تشرين الأول /أكتوبر 2019 (%)	تشرين الأول/أكتوبر 2021 (%)
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	110.29	2409.28
مسكن – مياه، غاز – كهرباء ومحروقات وغيرها	107.83	215.94
الألبسة والأحذية	194.60	3415.16
الصحة	98.63	383.65
التعليم	123.97	184.60
النقل	97.74	1386.27
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة المنزل	118.82	2360.72
الاتصالات	77.03	195.06
مشروبات روحية – تبغ وتنباك	125.86	2273.97
مطاعم وفنادق	115.19	3190.49
سلع وخدمات متفرقة	114.19	988.65
الاستيام والتسلية والثقافة	123.81	898.89

المصدر: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان شهر كانون الأول /ديسمبر (2020 – 2021)

يشير الجدول رقم (1) إلى خطورة الأزمة وتأثيرها على الأمن الغذائي وارتفعت أسعار المواد الغذائية حوالي 22 ضعفاً، وارتفعت كلفة النقل حوالي 14%؛ ويعود السبب في ذلك إلى رفع الدعم عن المحروقات كما ارتفعت الفاتورة الصحية حوالي 4 أضعاف وأسعار المطاعم والفنادق أكثر من 27 ضعفاً؛ مما يهدد قطاع السياحة وانعدامها بسبب الأوضاع الصحية والسياسية وارتفاع أسعار الألبسة والأحذية أكثر من 17 ضعفاً. فالأمن الغذائي في لبنان تحت التهديد بالنسبة لكافة شرائح المجتمع.

بمعنى آخر أثرت الأزمة الاقتصادية على لبنان بشكلٍ سلبي على المستوى المعيشي لآلاف العائلات من مختلف المناطق اللبنانية وخاصة في مناطق الشمال المهمشة أصلاً من قبل الدولة؛ مما يجعل القسم الأكبر من سكانها يرزح تحت وطأة الفقر لقلة فرص العمل والمشاريع الإنمائية والموارد الاقتصادية. فثمة الكثير من الإحصاءات التي حاولت قياس توسع رقعة الفقر في لبنان وخصوصاً من جهة نسبة العائلات التي انتقلت خلال العامين الأخرين من شريحة الفئات المتوسطة الدخل إلى شريحة الفئات الصغيرة الفقيرة والأكثر فقرًا بعد أن انعدمت الطبقة الوسطى في المجتمع اللبناني، وبلغ معدل الفقر المدقع أكثر من 70% في عام 2021 ما يعادل 400,000 ألف أسرة لبنانية تقريباً (اسكوا، 2019 – 2021)

جدول رقم(2): الأسر التي تعاني من الفقر المدقع المتعدد الأبعاد (حسب المنطقة)

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية
بيروت	25.000	%28.9
جبل لبنان	133.000	%26.5
شمال لبنان	50.000	%32.6
عكار	40.000	%51.5
البقاع	32.000	%43
بعلبك الهرمل	30.000	%49.3
جنوب لبنان	50.000	%35.3
النبطية	40.000	%46.7

المصدر: إحصاءات الإسكوا حول الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019 – 2021) ص.2

هذه الأزمة قاسية جدًا وغير مسبوقة، وكان من الممكن أن تكون أصعب بكثير وأقسى لولا مساهمة اللبنانيون في بلدان الانتشار الذين وحدوا الجهود لمساعدة أهلهم في لبنان عبر مساعدات مادية وطبية وغذائية انطلاقا مما يمكنني أن أطلق عليه "**الاستثمار العاطفي**"، هؤلاء المغتربين الذين لم يسلموا أيضاً من الخسائر التي أصابتهم من البنوك والتي حصلوا على اليسير منها وعلى دفعات أيضاً. فلقد زادت الأزمة في لبنان نسبة المحتاجين وأمام ما يعانوه كان المغتربون يصنعون حلقات إنسانية ومبادرات لمساعدة أبناء وطنهم عبر طرق عدة كجمع التبرعات المالية أو العينية وإرسالها إلى لبنان أو عبر تأسيس جمعيات وحملات للغاية نفسها.

وفي منحى آخر للأزمة، فإن لبنان الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 6.7 مليون نسمة يستضيف من اللاجئين ما يفوق المليون ونصف لاجئ سوري وفقاً لمفوضية اللاجئين، ما ولّد مشاكل إجتماعية وطائفية في العديد من المناطق اللبنانية حيث اعتبرها البعض "**عنصرية**" بسبب التنافس الشديد بين اللبنانيين واللاجئين السوريين على المواد الغذائية المحدودة أصلاً وحتى الأدوية ومراكز الرعاية الصحية، مما زاد في ارتفاع نسبة التوترات واشتداد حدّتها. وبحسب "**الدولية للمعلومات**" اللبنانية واستناداً إلى أرقام المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عن ارتفاع جرائم السرقة والقتل والخطف، كما سُجلت في مناطق عدة من البلاد حوادث متعددة منها انتحار وقتل مع العثور على جثث. فقد بلغت جرائم القتل 45% عام 2021 وجرائم السرقة 144% فيما زاد المعد الشهري لجرائم الخطف مقابل فدية مالية نسبة بلغت 515% (فرح ناصر،5/حزيران/يوليو 2022). ويوضح الرسم التالي أنواع الجرائم ونسبها بين عامي 2019 و2022:

رسم رقم (4): المعدل الشهري للجرائم بين عامي 2019 – 2022

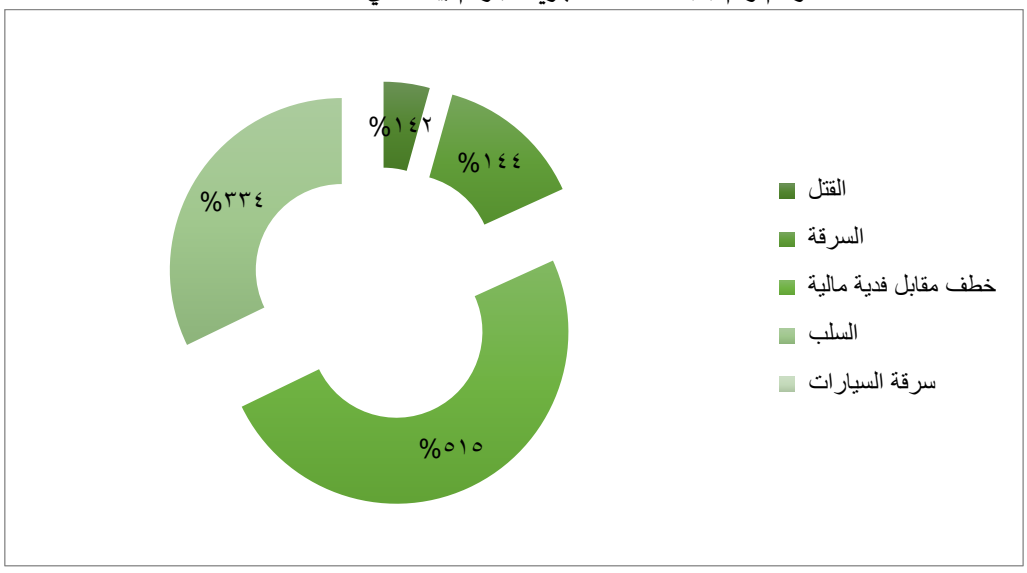

المصدر: المجلات الشهرية الصادرة عن المديرية العام لقوى الأمن الداخلي

فمع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تزداد وتيرتها بفعل اشتداد الأزمة المالية التي أفقدت المواطن اللبناني قدرته الشرائية نتيجة انهيار العملة الوطنية، أصبح تأمين الاحتياجات الأساسية عبئاً ثقيلاً على كاهله، حتى باتت السرقة بدافع الجوع والخطف بهدف الحصول على فدية مالية من أكثر الوسائل شيوعاً في الآونة الأخيرة في بلد يزيد فيه غياب الأمن الغذائي وانعدام العدالة الاجتماعية بالتزامن مع موجة من الضغوط النفسية من ارتفاع معدلات السرقة والخطف والقتل والانتحار.

فقد شرّعت الأزمة الاقتصادية في لبنان العديد من الظواهر السلبية وزادت من معدلات الجرائم وانتشارها في المجتمع، لا سيما في الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني. ومع وجود علاقة وثيقة بين انتشار الجريمة بشتى أنواعها والظروف الاقتصادية السيئة الناتجة عن التضخم والفقر والبطالة وتدني القدرة الشرائية، وعدم قدرة المواطن على توفير الحد الأدنى لتكاليف معيشته بصورة لائقة، ستبقى هذه الجرائم ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية في أقصى مستوياتها إلى حين القضاء على جذور الأزمة المسببة لها.

وأمام كل هذا الواقع وفي حقيبة منسية ومجهزة أساساً لرحلات استجمام إلى الخارج يجمعون خيباتهم وانكساراتهم وأحلامهم التي حاولوا عبثاً ترميمها على أرض وطن الأجداد ويسافرون إلى أصقاع الأرض من دون التفكير أو التخطيط لمشروع العودة. إنه واقع وطن ينام شعبه على سعر صرف ليرته المنهارة ويصحو على فراغ رئاسي وشغور الأمل بالوصول إلى بر الأمان.

فمنذ اندلاع ثورة تشرين الأول/أكتوبر 2019 ولبنان يشهد موجة هجرة جديدة هي الثالثة والأكبر في تاريخه الحديث والتي تفاقمت بعد تفجير مرفأ بيروت في آب 2020. ولبنان اليوم أضحى مجتمعاً للأعمار المتقدمة بعد إفراغه من شبابه الذين غادروه ولم يغادرهم، إذ يحملون وطناً مجروحاً يُقتل ألف مرة يومياً في قلوبهم وهم يحاولون شق حياتهم خارجه. أرقام الهجرة خيالية وهي وعلى الرغم من كل سيئاتها لا تزال القدم التي يقف عليها هذا البلد وتمنعه من الانهيار بشكل تام، ففرص العمل التي تؤمنها الغربة مفقودة في لبنان وسط ازدياد نسبة البطالة وتفاقمها. وفيما يلي أرقام الهجرة المتصاعدة خلال السنوات الأخيرة.

جدول (3) أعداد المهاجرين والمسافرين خلال الأعوام 2017 – 2022

السنة	عدد المهاجرين والمسافرين
2017	18.863
2018	33.129
2019	66.806
2020	17.727
2021	79.134
حتى نهاية تشرين الأول 2022	55.500

المصدر: الدولية للمعلومات استناداً إلى أعداد المغادرين والقادمين الصادرة عن الأمن العام في التأشيرات والجوازات

أن الهجرة من لبنان تشكل تحديًا كبيرًا لاقتصاده فتحرمه إنتاج طاقات بشرية كلفت تنشئتها الكثير للأسر وللدولة والمجتمع، ثم ذهبت إلى الخارج لتفيد اقتصادات دول المقصد. كما رأينا أن هناك بعض الجوانب الإيجابية للهجرة على صعيد تحويلات المغتربين وتوظيفها في لبنان ونقل المعرفة من الخارج إلى الوطن الأم. ورأينا كيف أن سلبيات الهجرة تفوق بكثير جوانبها الإيجابية.

الخاتمة

على مدار ثلاث سنوات تقريباً، تعرض لبنان لأزمة متعددة الأبعاد هي الأكثر إيلاماً وتأثيراً في تاريخه الحديث. إذ تفاقمت الأزمة الاقتصادية والمالية المتواصلة التي بدأت منذ تشرين الأول 2019 متزامنة مع أزمة كورونا حتى تبعها وفاقمها الانفجار الهائل الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب 2020.

هذه الأزمة التي تتزامن مع شح الدولار وفقدان العملة المحلية أكثر من 90% من قيمتها وارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة، فضلاً عن شحّ الوقود وانقطاع التيار الكهربائي والمياه معظم ساعات اليوم. ولبنان اليوم يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية وتأمين الغذاء بالنسبة للكثيرين بات يشكل مصدر قلق حتى أن الأنظمة الغذائية تغيرت بالنسبة لكثير من العائلات اللبنانية، ولا زالت هذه الأزمة مستمرة في وقعها على لبنان واللبنانيين في ظل غياب تام للمسولين وتراشقهم الاتهامات.

اللبنانيون باتوا أسرى الفقر والجوع وضحية لانهيار الوضع المعيشي والعملة في وقت ما تزال تتفاقم فيه الصعوبات التي يواجهها اللبنانيون يوميًا، بينما تزداد أسعار المحروقات والأطعمة والأدوية التي باتت غالبيتها نافدة من الأسواق ويصعب الوصول إليها.

النتائج العامة والتوصيات

1. أدى استمرار الانكماش الاقتصادي إلى تراجعٍ ملحوظٍ في الدخل المتاح للإنفاق. وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 36.5% بين عامي 2019 و2021.
2. يشهد لبنان انهياراً شديداً في الخدمات الأساسية مدفوعاً باستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي منذ بداية الأزمة المتفاقمة.
3. يؤدي النقص الحاد في مواد الوقود إلى تكرار انقطاع الكهرباء بشكل كامل ما شكل عائقاً أمام إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمياه النظيفة، في حين تواجه محلات المواد الغذائية، ومقدمو خدمات النقل، ومشغلو شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية اضطرابات شديدة في سلاسل الإمداد الخاصة بهم.
4. ضعف الهيكلية طويلة الأجل التي تشمل سوء حالة البنية التحتية وعدم قدرة قطاع الكهرباء على القيام بمهامه، ونقص إمدادات المياه، وعدم كفاية إدارة خدمات النفايات الصلبة والصرف الصحي، وسوء الإدارة المالية العامة، والاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي، وتدهور المؤشرات الاجتماعية .
5. تُعد الجريمة بكافة أشكالها والفقر والبطالة وضعف العدالة الاجتماعية من أهم المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن الإجتماعي في لبنان.

التوصيات:

يتطلب بناء لبنان على نحو أفضل اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاح. فعلى المدى القريب، يحتاج لبنان إلى اعتماد وتنفيذ استراتيجية موثوقة شاملة ومنسقة لتحقيق الاستقرار المالي الكلي. وعلى المدى المتوسط، يجب أن يعطي لبنان الأولوية لإعادة بناء مؤسساته على نحو أفضل، فضلاً عن تحسين نظم الحوكمة وبيئة الأعمال، إلى جانب إعادة الإعمار المادي. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة الإعسار في لبنان (الديون السيادية، والجهاز المصرفي) وعدم توافر احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، فإن المعونات الدولية والاستثمارات الخاصة تمثل ضرورة لتحقيق التعافي.

وأمام هذا الواقع لا بد من تقديم عدداً من الخطوات التي يمكن البدء بها كخطط تعافي مرحلية أقلها لتخفيف النزف المستمر ومنها:

- القدرة على التكيف مع السياقات الوطنية، والمستجدات، على نحو يتسم بأقصى قدر من المرونة، وتوظيف الذكاء في الوقت المناسب لتصحيح المسار.
- ضرورة الإسراع في اعتماد أساليب الطاقة المتجددة واستيعابها وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة.
- كسر الحواجز من خلال تضافر جميع الجهود، والشراكات، وتبني الأولويات الشاملة على مستوى مختلف القطاعات.
- تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة في نفوس المواطنين في اللبنانيين لا سيما لدى الجيل الجديد.
- ضرورة وضع خطة وطنية شاملة تشترك فيها كل المؤسسات العامة والخاصة بمشاركة واسعة من النخب الفكرية والاجتماعية في لبنان لمواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد أمنه الإجتماعي.
- العمل على إعطاء دورات تدريبية للشباب، وأن تكون هناك برامج للتدريب تهدف إلى خلق فرص عمل لمساعدة العاملين العاطلين عن العمل في أن يكونوا هم أصحاب المشاريع الصغيرة.
- ضرورة التركيز على افتتاح مشاريع صغيرة كأسلوب أثبت نجاحه في كثير من دول العالم المتقدم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. اسكوا، (2019 – 2021)، "الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان: واقع أليم وآفاق مبهمة"، الأمم المتحدة، 3/سبتمبر/ 2021
2. الأشقر عماد، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، تصريح حول تعليم النازحين السوريين، بتاريخ 10/يناير/2023
3. "خطة الاستجابة لحالات الطوارئ في لبنان"، (2021)، وثيقة صادرة عن الوكالات الإنسانية (2021 – 2022) لتلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالميWFP

4. الراوي منصور، (سبتمبر، 1993)، "الأمن الغذائي العربي: كفهومه وواقعه"، مجلة شؤون عربية، العدد (75).
5. رضوان اسماعيل، نهاد الثلاثيني، (2012)، "الأمن في السنة النبوية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد (20)، العدد (1)، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. رويترز، مقابلة مع حاكم مصرف بنان رياض سلامة، أنظر: https://www.reuters.com/article/lebanon-dollar-aa4-idARAKBN23N3DQ
7. سبوتنيك، بالأرقام "حجم التبادلات الإقتصادية بين الخليج ولبنان...، هل تتأثر بعد تصريحات شربل وهبة؟" بتاريخ 20/مايو/2021، أنظر: https://sputnikarabic.ae/20210520/
8. السبيعي نورة، "قراءة في المشهد اللبناني، أزمات مزمنة وتحديات محتملة"، 30/أوكتوبر/2021، (رصانة)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
9. شاهين نسرين (9 يناير 2022): رئيسة اللجنة الفاعلة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي.
10. الشماوي شكري رجب، الجابري، آمنة سالم (2022): "الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد – 19 نموذجاً"، حكومة دبي، الدائرة المالية.
11. أيمن، عمر (20 سبتمبر 2019): "الأزمة الاقتصادية اللبنانية، الواقع والتداعيات"، أنظر: https://studies.aljazeera.net/en/node/4481
12. أيمن، عمر (2022): "تداعيات الانهيار الاقتصادي على موازنة الأسرة وسبل حمايتها، حالة لبنان"، مجلة العلوم الإجتماعي، مركز الأبحاث في الجامعة اللبنانية، العددان (23 – 24)، لبنان.
13. المبيض، علياء وجيرار، زوين (2020): "نحو مخرج لأزمة لبنان لمقاربة شاملة وعادلة لإعادة هيكلة ديون لبنان"، ورقة بحث مقدمة في إطار برنامج طارئ وشامل للنهوض الإقتصادي والإجتماعي والتصحيح المالي بدعم من الجهات الدولية المانحة.
14. بيراني، جين وسانتوس، فيري واندیرا (2009): العالم بأزمة، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 1.
15. هويدي، أمين (1975): "الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي"، دار الطليعة، بيروت - لبنان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. https://www.annahar.com/arabic/section/77 /08072022054839959
2. Human Rights, https://www.nidaalwatan.com/article/130716
3. Jared Malsin & Nazih Osseiran, "Beirut port explosion Fuels Lebanon collapse", The waal journal street, (8 aug 2021), Accessed, 19/1/2023:
4. Review: https://www.wsj.com/articles/lebanons-economy-still-reeling-from-beirut-port-explosion-falls-off-a-cliff-11628089525

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على ادارة الازمات التعليمية من وجهة نظر مديري المدارس

The Extent to Which Wadi Alshatti Education Monitors Are Able to Manage Educational Crises From The School Administrators' Point of View

د محمد على محمد الصغير
Dr. Mohamed A. M. Al-Sgaier
أستاذ مساعد جامعة وادي الشاطئ ليبيا
Assistant Professor Faculty of Education, Wadi Alshatti University, Libya
Mohamed_Saghir123@outlook.sa

يوثق هذا البحث كـ: الصغير، محمد على محمد (2023): مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على ادارة الازمات التعليمية من وجهة نظر مديري المدارس، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، برلين، ص 62-87.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على إدارة الأزمات التعليمية، والتعرف على مساهمة الطلاب والمعلمين في إدارة الأزمات التعليمية، ومعرفة الصعوبات التي تواجه مراقبات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اتخذت من الاستبانة أداة لها لغرض جمع المعلومات من المجتمع والذي بلغ (70) مفردة فقط، وكانت عينة الدراسة (39) مفردة. أما محاور الأداة فتمثلت في توجه الطلاب نحو إدارة الأزمات، ودور المعلم في إدارة الأزمة، وإدارة الأزمات، والصعوبات التي تواجه المراقبات في إدارة الأزمات. وبعد جمع المعلومات والبيانات والمعالجة الإحصائية لها أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج من أهمها: قلة الصلاحيات الممنوحة لمراقبات التربية والتعليم، وعدم وجود فريق مدرب ومتخصص في إدارة الأزمات التعليمية، وعدم توفر الإمكانيات العينية والمادية للمراقبات، وضعف الاتصال بين الإدارة الوسطى والإدارة العليا. وعلى ضوء تلك النتائج يوصي الباحث بعدة توصيات أبرزها: توفير الإمكانيات العينية والمادية للمراقبات حتى تؤدي دورها على أكمل وجه، ومنح المزيد من الصلاحيات للمراقبات وخاصة النائية منها، والعمل على رفع كفاءة وتأهيل جميع الكوادر الإدارية والفنية والمهنية بمراقبات التربية والتعليم. وتشجيع المعلمين وتحفيزهم على مواصلة تحصيلهم العلمي.

الكلمات المفتاحية: *إدارة الأزمات، وادي الشاطئ، مراقبات التعليم، مديرو المدارس.*

Abstract

This study aimed to identify the ability of education monitors in Wadi Alshatti to manage educational crises from the point of view of school administrators as well as identify the

contribution of students and teachers to the management of educational crises and the knowledge of the difficulties that faced the education monitors in managing educational crises. The study relied on the analytical descriptive approach, and it also took the questionnaire as its tool for the purpose of collecting information from the community, which amounted to (70) individuals only, and the study sample was (39) individuals. As for the axes of the tool, they were represented in the students' orientation towards crisis management, the role of the teacher in crisis management, crisis management, and the difficulties faced by observers in crisis management. After collecting information, data, and statistical processing, the study yielded several results, including a lack of competence for educational monitors, a lack of a trained team specializing in the management of educational crises, a Lack of physical and in-kind capabilities for monitors and poor communication between lower, middle, and senior management. Considering these findings, the researcher recommends several recommendations, most notably: the provision of in-kind and physical means for monitors to fulfill their role to the fullest; the granting of more powers to monitors, especially those who are far from them; the promotion of the efficiency and qualification of all administrative, technical and professional personnel in educational monitors and encourage and motivate teachers to continue their educational achievement.

Keywords: *- Crisis Management - Wadi Alshatti - Education Monitors, School Principals.*

الملخص المفاهيمي

تمثل مراقبات التربية والتعليم الإدارة الوسطى في النظام التعليمي الليبي فهي قناة الوصل والتواصل بين الإدارة المدرسية حيث تنفيذ الخطط والسياسات التعليمية والإدارة العليا المتمثلة في (وزارة التربية والتعليم) حيث رسم الخطط والسياسات ، وتهتم مراقبات التربية والتعليم بتوفير متطلبات العملية التعليمية ، وفي أحيان كثير تواجه بعض الصعوبات والمعوقات التي تحد من فاعليتها وتأدية دورها على اكمل وجه ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الكيفية التي تنتهجها هذه المراقبات وادارتها للازمات التعليمية .

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لإدارة الازمات التعليمية

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للمراقبة على الأزمات التعليمية من وجهة نظر مديرية المدارس

مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على إدارة الازمات التعليمية من وجهة نظر مديري المدارس

ظهرت أساليب كثيرة من الأزمات التعليمية مثل العنف المدرسي، وزيادة أعداد الطلبة، ومركزية القرارات التعليمية، ومركزية العرف المالي على قطاعات التربية والتعليم، وتدني مستوى الخدمات التعليمية التي تقدمها مراقبات التربية والتعليم نتيجة ضعف الصلاحيات الممنوحة لهم، بالإضافة إلى ضعف الكوادر الإدارية التي هي قد سبق تأهيلها للتعليم وليس للإدارة.

هدفت الدراسة للتعرف على مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على إدارة الازمات التعليمية

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات، كما اتخذت من الاستبانة أداة لها لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى قلة الصلاحيات الممنوحة لمراقبات التربية والتعليم، عدم وجود فريق مدرب ومتخصص في إدارة الازمات التعليمية، عدم توفر الإمكانيات العينية والمادية للمراقبات، ضعف الاتصال بين الإدارة الوسطى والإدارة العليا

أوصت الدراسة بتوفير الإمكانيات العينية والمادية للمراقبات حتى تؤدي دورها على أكمل وجه، منح المزيد من الصلاحيات للمراقبات وخاصة النائية منها، العمل على رفع كفاءة وتأهيل جميع الكوادر الإدارية والفنية والمهنية بمراقبات التربية والتعليم. تشجيع المعلمين وتحفيزهم على مواصلة تحصيلهم العلمي.

تطلعات مستقبلية:

- إجراء دراسات حول ادرة الصراع المدرسي
- اجراء دراسات حول العنف المدرسي وعلاقته بالتسرب المدرسي.
- تطوير الهيكل التنظيمي بما يساهم في معالجة الفجوات ومسببات الأزمات التعليمية، وتحسين الاستجابة الطارئة والعاجلة.
- العمل على صياغة دليل لإدارة الأزمات التعليمية والرقابة الإدارية عليها.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تواجه مراقبات التربية والتعليم العديد من المشكلات التعليمية التي تنمو وتكبر إلى أن تشكل أزمة تعليمية يصعب التعامل معها وحلها وبذلك تهدم النظام التعليمي داخل المراقبة وتصبح غير قادره على تحقيق أهدافها، وبالطبع ينعكس سلبياً على النظام التعليمي للدولة بصفة عامة. كما أن الأزمة بصفة عامة أصبحت جزءاً من حياة الناس تؤثر فيهم وفي أحيان كثيرة ترسم بعضاً من ملامح حياتهم إذا لم يتم معالجتها وإيجاد الحلول الناجحة لها. وللعصر الذي نعيش فيه أثر كبير في حياتنا حيث تميز بالتطورات والتغيرات التي نتجت عن ثورة المعلومات وهذا التطور قد شمل جميع مناحي الحياة، وكنتيجة طبيعية لهذه التطورات تظهر مجموعة من الأزمات من ضمنها الأزمات التعليمية التي تتطلب أسالباً وأنماطاً حديثه لإدارتها والاستفادة من إيجابياتها، ومعالجة الآثار السلبية الناتجة عنها.

كما أصبح علم إدارة الأزمات من بين العلوم الحديثة التي تحظي باهتمام العديد من الباحثين، وهذا العلم شهد الكثير من التغيرات المتداخلة على المستويات الدولية والإقليمية والقومية، والمحلية؛ حيث يعتبر من علوم المستقبل والتكيف مع المتغيرات، وهو علم تحريك الثوابت وقوى الفعل في جميع المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، التفافية (الحضيري، 2003).

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

في الآونة الأخيرة ظهرت أساليب كثيرة من الأزمات التعليمية مثل العنف المدرسي، تضاعف أعداد التلاميذ والطلاب، ومركزية القرارات التعليمية، ومركزية الصرف المالي على قطاعات التربية والتعليم في الإدارات الوسطى والدنيا وكنتيجة طبيعية لهذه الأزمات يتطلب الأمر الاهتمام بإدارة الأزمات التعليمية بنجاح، كما لوحظ تدني مستوى الخدمات التعليمية التي تقدمها مراقبات التربية والتعليم نتيجة لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم، بالإضافة إلى ضعف الكوادر الإدارية التي هي قد سبق تأهيلها للتعليم وليس للإدارة، وعلى ذلك فإن مشكلة هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مستوى توجيه الطلاب في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ نحوي إدارة الأزمات التعليمية؟

2- ما دور المعلمين في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في إدارة الأزمات التعليمية؟

3- ما مدى تطبيق إدارة الأزمات في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ؟

4- ما الصعوبات التي تواجه مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في إدارة الأزمات التعليمية؟

5- هل هناك فروق دالة إحصائيا بين استجابات المبحوثين حول قدرة مراقبات التربية والتعليم على إدارة الأزمات التعليمية بوادي الشاطئ تعزي لمتغيرات (الجنس، والخبرة العملية، والدورات التدريبية، ونوع المرحلة؟

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في إدارة الأزمات التعليمية.
2. التعرف على دور المعلمين في إدارة الأزمات التعليمية في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ.
3. التعرف على مدى تطبيق إدارة الأزمات التعليمية والاستفادة منها في حل المشكلات التعليمية.
4. التعرف على الصعوبات التي تواجه مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في إدارة الأزمات التعليمية.
5. التعرف على الفروق الإحصائية حول بعض المتغيرات مثل الجنس، الخبرة، الدورات التدريبية ونوع المرحلة وعلاقتها بمدى قدرة مراقبات التربية والتعليم في إدارة الازمات.
6. التعرف على واقع إدارة الازمات في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ.

4.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الاتي:

1) تظهر أهمية الدراسة حول الموضوع الذي تتناوله بالدراسة والبحث وهو إدارة الأزمات التعليمية لما لها من انعكاسات على سير العملية التعليمية والتحصيل الدراسي وتوظيف نتائجها لذا متخذي القرار في الإدارة التعليمية العليا.

2) تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على التعامل مع الأزمات التعليمية وإدارتها بالشكل المطلوب والذي يتماشى مع أهداف العملية التعليمية.

3) تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تطبق في منطقة وادي الشاطئ في محاولة التعرف على استعدادات والقدرات القيادات الإدارية في مراقبات التربية والتعليم في التعامل مع الأزمات التعليمية.

4) يمكن ان تفيد هذه الدراسة القيادات الإدارية في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في التعامل مع الأزمات التعليمية وإدارتها بطرق وأساليب علمية تحفف من حدتها وتعمل على معالجتها.

5) يؤمل من هذه الدراسة إثراء المكتبة العربية والاستفادة من نتائجها لدى الباحثين في هذا المجال.

6) تسليط الضوء على موضوع هام (الأزمات التعليمية) لغرض إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع وعلاقته ببعض المتغيرات الأخرى بغية تطوير التعليم.

5.1 حدود الدراسة:

1.5.1 الحدود الزمانية: العام الدراسي 2022م.

2.5.1 الحدود المكانية: مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ (ليبيا).

3.5.1 الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على مدى قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على إدارة الأزمات التعليمية.

4.5.1 الحدود البشرية: مديرو مدارس التعليم الأساس والثانوي بوادي الشاطئ

6.1 مصطلحات الدراسة:

1.6.1 الازمة: تعرف بأنّها: حدث غير عادي، تتمثل فيه مواقف تتعرض لها المؤسسة بصورة غير متوقعة وفجائية وتتسارع فيها الأحداث وتتلاحق، وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج، وينتج عنها تهديد للأرواح والممتلكات والقيم، كما ينجم عنها قلق وتوتر. (أبو خليل،2001).

2.6.1 التعريف الاجرائي للأزمة: هي موقف غير عادي تتعرض له مراقبة التربية والتعليم ويؤدي إلى تدني مستوى العمل مما يسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

3.6.1 إدارة الأزمة: هو استخدام مجموعة من الأنماط والأساليب الحديثة من قبل مديرو المؤسسات التعليمية في كيفية التعامل واحتواء الأزمات التي تواجههم بطرق علمية (أبو قحف، 2002).

4.6.1 إجرائيا تعرف إدارة الأزمة التعليمية: قدرة مراقبة التربية والتعليم على التعامل مع الظروف والمواقف الطارئة بفاعلية وكفاءة عالية من أجل التقليل من مخاطرها وعدم التأثير على سلامة القيادات الإدارية والمحافظة على المراقبة من الانهيار والتشتت.

5.6.1 مراقبة التربية والتعليم: هي الإدارة الوسطى في النظام التعليمي الليبي وتمثل حلقة الوصل بين الإدارة العليا (وزارة التربية والتعليم) والإدارة الدنيا (الإدارة المدرسية).

7.1 الدراسات السابقة:

- **أجرت العريفان (2021) دراسة بعنوان "إدارة الأزمة التربوية في وزارة التربية والتعليم العالي الكويتية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها"** وقد هدفت الدراسة الى معرفة درجة نجاح أدوار وزارة التربية والتعليم العالي في إدارة الأزمات في ظل جائحة كورونا، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لأنه الأنسب لدراستها، كما اعدت الباحثة مقياس مواجهة الأزمة لغرض قياس التعامل مع أزمة جائحة كورونا، وبعد معالجة البيانات احصائيا أظهرت النتائج أن أداء وزارة التربة والتعليم العالي كان متوسطا، وعلى ضوء ذلك قدمت الباحثة توصيات أهمها: تدريب وتنمية المراكز والمستويات الوظيفية بالوزارة على أساليب إدارة الأزمات.

- **من جانب آخر قامت نيروخ (2020) بدراسة حول "درجة ممارسة إدارة الأزمات المدرسية لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل"** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة مديري المدارس الحكومية على إدارة الأزمات المدرسية، ومعرفة أثر بعض المتغيرات على درجة الممارسة لدى مديري المدارس، استخدمت الباحثة الاستبانة لغرض جمع المعلومات من عينة الدراسة، كما اتخذت من المنهج الوصي منهجًا لدراستها، وبعد جمع

المعلومات وتنظيمها وترتيبها ومعالجتها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن درجة ممارسة المديرون لإدارة الأزمات كانت مرتفعة، وأن المديرين كان لديهم تصوراً لإدارة الأزمات والطواري، كما أوصت الباحثة باستمرارية التكامل بين الإدارة العامة والمتوسطة والمدرسية، والعمل على تصميم برامج تدريبية تنمى قدرات المديرين وكفاءتهم على التطبيق العملي لسيناريو أزمة متوقعة داخل المدرسة.

- **بينما استهدفت دراسة المقري (2020) معرفة "واقع إدارة الأزمات في مدارس التعليم الأهلي للبنات في مدينة الرياض (نموذج مقترح)** هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الأزمات التي تواجه مدارس التعليم الأهلي للبنات في مدينة الرياض، وتحديد أسباب الأزمات التي تواجها المدارس الأهلية، والتعرف على معوقات إدارة الأزمات في تلك المدارس، والتوصل إلى نموذج مقترح لرفع كفاءة إدارات المدارس الأهلية للبنات بالرياض، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما اعتمدت الاستبانة أداة لدراستها، فيما تكون مجتمع الدراسة من جميع مديرات المدارس الأهلية بالرياض، وبعد المعالجة الإحصائية للمعلومات التي تم جمعها بواسطة أداة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن من أسباب وقوع الأزمات ناتج عن قلة الدورات التدريبية، وعدم وجود آليات حديثة في مجال الإدارة، وأوصت الدراسة بالعمل على نشر ثقافة الأزمات بين المعلمات والطالبات والعاملات، وعقد الدورات التدريبية لمنتسبي المدارس الأهلية في مجال إدارة الأزمات التعليمية.

- **وسعت دراسة عبدالرحمن (2017) إلى الكشف عن واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي الأردنية " (دراسة ميدانية على جامعة البلقاء)**، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض المتغيرات حول واقع إدارة الأزمات التعليمية على الجامعة، ولغرض تحقيق الدراسة لأهدافها استخدمت الباحثة الاستبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، كما اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لأنها تراه الأنسب لمثل هذه الدراسات، وبعد معالجة البيانات إحصائيًا توصلت الدراسة إلى حزمة من النتائج كان أهمها أن ممارسة إدارة الأزمات في الجامعة كان متوسطًا، كما أوصت الباحثة على ضوء نتائج الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: إعادة ثقة الموظفين بالقيادات الإدارية والأكاديمية القادرة على إدارة الأزمات.

- **بينما أجرى سلامة دراسة (2017) عن "واقع إدارة الأزمات بقطاع التربية والتعليم بمدينة درنة من وجهة نظر مدراء المكاتب"** وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة الأزمات بقطاع التعليم بمدينة درنة، ومعرفة هل هناك فروق دالة احصائيا حول واقع إدارة الأزمات تعود إلى متغيرات (النوع، العمر ، المستوى التعليمي)، وتكون مجتمع الدراسة من (18) مديرًا، ولأجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، كما اعتمد الاستبانة أداة لجمع المعلومات من عينة البحث والتي تمثل جميع أفراد المجتمع، وبعد معالجة البيانات وتحليلها احصائيا توصلت الدراسة إلى حزمة من النتائج أبرزها: أن واقع إدارة الأزمات بقطاع التربية والتعليم بدرنة كان متوسطا، كما كشفت الدراسة أن مستوى الاستعداد والوقاية من الأزمات كان ضعيفًا. وعلى ضوء تلك النتائج يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات نذكر منها: إعطاء صلاحيات أوسع للقيادات الإدارية لتمارس دورها المنوط بها، وتشكيل لجان فنية من مهامها التخطيط لإدارة الأزمات الفعلية.

- **واستهدفت دراسة الزعبي (2014) التعرف على درجة توفر عناصر إدارة الأزمات في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر رؤساء الأقسام فيها"** حيث هدفت الدراسة إلى معرفة درجة توفر عناصر إدارة الأزمات في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد، ولأجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، كما قامت بتصميم استبانة لغرض جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، وبعد معالجة البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفر عناصر إدارة الأزمات في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير الجنس، الخبرة. كما أوصت الباحثة: بالاهتمام بجمع المعلومات التفصيلية في المواقع التي تتأثر بالأزمة من قبل المديرية، وإنشاء إشارات انذار مبكر للكشف عن وجود ازمة في المديرية.

- **وجاءت دراسة درباس (2011) لتسليط الضوء على مدى تمكن مديري المدارس من مهارة إدارة الأزمات في مدينة جدة".** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكن مديري المداس للتعليم العام في مدينة جدة من مهارة إدارة الأزمات، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لها كما اختار الباحث الاستبانة لجمع المعلومات من العينة القصدية التي بلغت (39) مبحوثا وبعد المعالجة الإحصائية للمعلومات التي تم الحصول عليها من المبحوثين توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أغلب المديرين يمارسون مهارة إدارة الأزمات دون وجود منهجية واضحة، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود فرق مدربة في إدارة الأزمات للتفاعل مع الأزمات والطوارئ في المدارس وعلى ضوء تلك النتائج أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها: تدريب مديري المدارس على مهارة إدارة الأزمات، ونشر ثقافة إدارة الأزمات بين العاملين في المدارس الابتدائية والمتوسطة .

- **وسعت دراسة عليان (2011) إلى تحديد دور مديريات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية التي تواجهها المدارس الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره"** حيث هدفت الى التعرف على دور مديريات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية التي تواجه المدارس الحكومية في ظل الحصار على غزة، ودور المديريات في استشعار الأزمات والتخطيط لها ومواجهتها، ومعرفة الإجراءات المقترحة لتطوير أدائها. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة عشوائية مقدارها (118) مديرًا ونائبًا، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على الاستبانة لجمع المعلومات حيث شملت (50) فقرة، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: تمارس مديريات التربية والتعليم إدارة الأزمات التعليمية بدرجة كبيرة بلغت 86.3%، تقوم المديريات بمهارة التخطيط للازمات ومواجهتها بدرجة كبيرة وبنسبة 88.6%، وعلى ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بإنشاء قسماً خاصاً بإدارة الأزمات في كل مديرية، تخصيص ميزانية مستقلة لكل مدرسة من أجل معالجة آثار الأزمات التي تتعرض لها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين لنا من خلال استعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأزمات التعليمية ما يأتي:

- معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات.

- جميع الدراسات اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة البحث.
- هذا البحث يعتبر الأول من نوعه على حد علم الباحث الذي يسلط الضوء على الأزمات التعليمية وكيفية إدارتها في منطقة إجراء البحث وهي وادي الشاطئ في الجنوب الليبي.
- استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في إثراء المرجعية العلمية للدراسة وتنظيم وتنسيق الدراسة وبناء أداتها.

2. الإطار النظري:

تعتبر الأزمات التعليمية محطات حساسة لاختبار قدرة القيادات الإدارية في جميع الإدارات والمراقبات والمؤسسات التي تعمل على تنفيذ النظام التعليمي في أي دولة فهي تنمي روح التعاون وتجسد مبدأ المشاركة الفاعلة في إدارة هذه المؤسسات، وتعمل على تنشيط التفكير الناقد والهادف والبناء، كما تهدف إلى ترسيخ مفاهيم العلاقات الإنسانية والعمل بروح الفريق وتهيئة المناخ المناسب من أجل الاستعداد التام لأي حدث طارئ.

1.2 مفهوم الأزمة التعليمية:

يعرفها ملائكة (2007) عل أنها **"محطة تحول حرجة وحاسمة تفقد المؤسسة التعليمية قدرتها على الحل بالشكل الصحيح"**. أما بطاح (2006) فعرفها على أنّها: موقف فجائي يحمل تهديداً مباشراً لنظام المؤسّسة ويستلزم جملة من الاجراءات السريعة والفعّالة لتجاوز هذا الموقف أو التقليل من آثاره السلبية. في حين عرفها الباحث على أنها: حالة من الارباك في اتخاذ القرارات الرشيدة ويصعب التعامل معها وفق إجراءات إدارية اعتيادية.

مفهوم إدارة الأزمة: تعرف على أنها القدرة على استخدام الأساليب المتنوعة والمتطورة في مواجهة الازمات التعليمية والحد منها وفق منهجية علمية وفي وقت محدد. (عودة، 2008)، أما الباحث فيعرفها على أنها عملية إدارية تقوم بها القيادات الإدارية في المؤسسات التعليمية من أجل مواجهة الأحداث والأزمات التي يمكن أن تهدد النظام التعليمي وتعيق تحقيق الأهداف التعليمية.

2.2 أهداف إدارة الأزمات التعليمية

قد يتبادر إلى الأذهان سؤال مفاده هل فعلًا هناك أهداف لإدارة الأزمات التعليمية؟ عندها نقول لكل عمل يقوم به العنصر البشري أو بالأحرى الكائن الحي هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال انجاز العمل المكلف به بكفاءة عالية، وأهداف إدارة الأزمات لخصها العزاوي (العزاوي،2010) في:

- العمل على عدم حدوث الأزمات من خلال دراسة مسبباتها والاستعداد لها.
- العمل على اختيار الأسلوب التنظيمي الأمثل والفعال لاحتواء ومواجهة الأزمة عند حدوثها والتقليل من آثارها السلبية.

3.2 وظائف إدارة الأزمات التعليمية

كما أن لإدارة الأزمات أهداف أيضا لها وظائف تقوم على تنفيذها وقد أشار الحريري إلى هذه الوظائف منظمة في التالي: (الحريري، 2012):

1- متابعة ومراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها المراقبة سواء كانت على مستوى المراقبة أو على المستوى الخارجي (المجتمع المحلي، وزارة التربية والتعليم).

2- التخطيط الجيد لمواجهة الأزمات التعليمية المتوقعة الحدوث والاستعداد لها.

3- اعداد خطة متكاملة لتجميع البيانات والمعلومات التي من شأنها تساعد على التخطيط والتنبؤ بحدوث الازمة التعليمية.

4- تنظيم جميع العمليات الإدارية والمالية داخل المراقبة بما يكفل حسن التواصل بين جميع الأطر الإدارية في المراقبة.

5- التدخل المناسب في الوقت المناسب من أجل إجراء المعالجة المناسبة للأزمة.

6- التحليل العلمي والمنطقي للأزمات التعليمية.

7- مواجهة الجهات المسببة للأزمة بحزم دون تردد.

8- العمل على تدريب العاملين على كيفية مواجهة الأزمات وحل المشكلات الإدارية التي تواجههم أثناء تأديتهم لأعمالهم.

4.2 أسباب الأزمة:

قد يتبادر إلى الذهن سؤال مفاده هل تقع الأزمات بدون أسباب؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول: لابد أن تكون هناك أسباب كثيرة لوقوع الأزمة أو حدوثها، وعندما يكون القائد الإداري له استعداد دائم للتعامل مع الأزمات ومعالجتها وتعديل سلوكها وتوظيف نتائجها والاستفادة من آثارها السلبية، عندها نستطيع القول: بأن مسببات الأزمات يمكن مواجهتها بعناصر مدربة ولها القدرة للحد من حدوثها، ومن أسباب حدوث الأزمات التعليمية ما يلي:

1.4.2 تعارض المصالح والأهداف: حينما تكون وجهات النظر مختلفة ومتباينة من أجل المصلحة الشخصية وليست من أجل مصلحة المؤسسة، تحدث الفجوة الواسعة في الآراء بسبب اختلاف المصالح والأهداف، وتبدأ الصراعات في الظهور سواء بين الأفراد أو العاملين أو المديرين أو رؤساء الأقسام، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الأزمة بسبب عدم وجود الاحترام المتبادل بين العاملين، وعدم احترام المؤسسة ونظمها، وقلة التنسيق بين طواقم المؤسسة المختلفة والمتعددة، وعدم التزام العاملين بتعليمات الإدارة العليا والصراع الهدام أي التّنافس السلبي الذي يؤدي بدوره إلى مجموعة من الأزمات التعليمية. (آل الشيخ، 2008).

2.4.2 الإدارة العشوائية: القيادة الإدارية غير المناسبة وما ينتج عن ذلك من عدم القدرة على تحمل المسؤولية وعدم القدرة على التّنبؤ بالأحداث المستقبلية (حواش، 1999).

3.4.2 سوء الفهم: تحدث الأزمات في أحيان كثيرة نتيجة لسوء الفهم لدى أحد الأطراف ذات العلاقة بالأزمة، وينشأ سوء الفهم من خلال إما المعلومات الناقصة، أو التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل اتضاح حقيقتها (ماهر، 2006).

4.4.2 الخوف الوظيفي: وما ينتجّ عنه من عدم تشجيع العاملين على إبداء آرائهم ومقترحاتهم، وعدم مشاركة العاملين في صنع القرارات، وعدم اعتراف العاملين بأخطائهم، وانعدام الثّقة بينهم.

5.4.2 ضعف الإمكانات البشرية والمادية: يقلل من التّعامل مع الأزمات التّعليمية والاهتمام بها مما يؤدي إلى تفاقمها أو تحويلها إلى كوارث ومضاعفة الخسائر النّاجمة عنها.

6.4.2 الإشاعات: وهي عبارة عن استخدام معلومات كاذبة ومضللة واختيار الوقت المناسب للإعلان عنها يؤدي إلى حدوث أزمة كما تعد الإشاعات من أهم المصادر والأسباب القوية التي تسهم بشكل كبير في حدوث الأزمة وعادة ما تكون أسرع من أي مسببات أخرى، بل إن كثير من الأزمات غالبًا ما يكون مصدرها الوحيد هو إشاعة أطلقت وتم توظيفها بشكل معين يخدم أهداف مروجيها (العماري، 2003)

7.4.2 انعدام الثقة: وهو عدم تكليف الآخرين بمهام تكون على قدر من الأهمية؛ وذلك لعدم مقدرتهم في انجاز تلك المهام أو لعدم الثقة في قدراتهم الفكرية والفنية والوظيفية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الروح المعنوية لدى الأفراد، أو نتيجة للتذمر الوظيفي، أو يعود ذلك إلى الدكتاتورية المستبدة في العمل الإداري، أو إلى انخفض دخل العاملين، كل ذلك يودي إلى انعدام الثقة بين الأطراف في النظام التعليمي (ماهر، 2006).

إضافة إلى ذلك يرى الباحث أن من أسباب الأزمات التعليمية ضعف التنمية المهنية للعاملين في الحقل التعليمي بما يوافق ويعزز انتمائهم إلى المهنة، كذلك ضعف نظام الاتصال والمعلومات وطرق انسيابها قد يحدث فجوة كبيرة في مصداقية القرارات المتخذة، وعدم وضوح الأهداف وما ينجم عنه في تحديد الأولويات ورسم الخطط لمواجهة التحديات المستقبلية ومواكبة التطور الهائل والسريع في مجال علوم الإدارة.

إذا فالأسباب كثيرة ومتنوعة ومترابطة، وهذا يتطلب من واضعي السياسة التعليمية والنظم التعليمية في الدولة الأخذ بعدة اعتبارات منها: التخصص الوظيفي، والمؤهل العلمي، والتدريب المهني، والقدرة على القيادة الإدارية، والصفات الشخصية للقيادة الإدارية، والعلاقات الإنسانية، وحسن الخلق، والقدرة على التكيف مع الأزمات وسرعة التعامل معها، واتقان مهارة التفاوض والاقناع، وإدارة الحوار، كلها تؤهل لقيادة المؤسسات التعليمية بنجاح وتحقق الأهداف المرجوة.

5.2 مراحل إدارة الأزمات التعليمية

يرى الباحثون أن إدارة الأزمات تمر بمجموعة من المراحل منها (حمدونة، 2006):

- **مرحلة الاحتكاك:** هذه المرحلة تتكون نتيجة تضارب المصالح واختلاف الرؤى والأهداف وعادة ما ينتج عنها نتائج غير مألوفة وهنا يأتي دور الإدارة الناجحة في سرعة الاستجابة مع الأحداث وفق ما يتوفر لديها من خبرات بشرية وامكانيات مادية ومعنوية تؤسس إلى اتخاذ قرارات رشيدة

- **مرحلة التشدد في المواقف:** وهذه نتيجة طبيعية لتلك القرارات التي اتخذت في المرحلة التي سبقتها وعلاجها يعتمد على نجاح مرحلة الاحتكاك وكذلك يعتمد على حكمة ودراية القيادة الإدارية وتصرفها بثبات ورؤية واضحة حتى تلين المواقف وتصبح تحت السيطرة.

- **مرحلة الصراع بين الأطراف:** عندما تصبح الإدارة غير قادرة على حلحلة المواقف المتشددة، وتصير الأمور خارج السيطرة يؤدي ذلك الى تزايد وتعقيد المواقف وإصرار كل طرف على مواقفه الأمر الذي ينتج عنه صراعاً إدارياً بين تلك الأطراف قد يؤدي إلى انهيار النظام داخل المراقبة وتغدو غير قادرة على تحقيق أهدافها، وتعتبر هذه المرحلة مؤشرًا أساسيًا لحدوث الأزمة التعليمية (حمدونة، 2006).

- **مرحلة التصادم:** هذه المرحلة تعد من المراحل المتقدمة وعادة لا يصل إليها إلا المديرون الفاشلون أو القيادات الإدارية غير المدربة، كما تسمى هذه المرحلة بمرحلة التشتت والارتباك في اتخاذ القرارات وتدهور المواقف، وتوجد عدة عوامل تؤهل وتساعد على حدوث التصادم منها ما يلي:

  - عدم التفكير في معالجة الأزمة والتفكير في الخسائر الشخصية
  - انعدام الروح المعنوية بين الأطراف
  - تعدد وكثرة مصادر اتخاذ القرارات

كل هذه العوامل فرادى أو مجتمعة تساعد على تفاقم المواقف وخلق مناخًا مهيئ لنشوء أزمة حقيقية في أحيان كثيرة يصعب حلها والتغلب عليها ومعالجتها بطريقة علمية وتربوية ناجحة.

6 .2 خصائص الأزمة

تتعدد الخصائص الّتي تتسمّ بها الأزمات التعليميّة، ويرى حمادات (2007) أن أبرزها هي:

- التعقيد والتشابك: فالأزمة التعليمية تتصف بالتعقيد، والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة.

- تصعب فيها السيطرة على الأحداث.

- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة.

- سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير.
- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المعروضة.
- نقص المعلومات وعدم دقتها.
- مفاجئة: فهي تفاجئ جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية وتؤدي إلى صدمة وتوتر، الأمر الذي يضعف من إمكانية الفعل السريع لمجابهتها.

ويضيف جادالله مجموعة من الخصائص، نذكر منها ما يلي: (جادالله، 2008).

- **غياب الحل الجذري السريع**: ترك فرصة للوقت للحل ومحدودية المدة الزمنية للأزمة، قد يساعدان على تفاقمها ويكونان سببًا في انهيار المؤسسة وزوالها.
- **الشعور بالحيرة والضعف**: وهذا ناتج عن عدم قدرة صناع القرار ومتخذيه على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها بأسلوب علمي منظم ومدروس، وعدم ثقتهم في جدوى الجهود التي يبذلونها في مواجهة هذه الأزمة، وقد يلجأ المسؤولون إلى الافتراء والتضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم في مواجهة الأزمة.
- **القوى الضاغطة (أصحاب المصالح)**: ظهور بعض المتنفذين الذين يدعمون الأزمة ويسعون إلى زيادتها وتفاقمها، وهم أصحاب المشاكل أو المصالح وسبب من أسباب حدوث الأزمة، ومن ثم تصبح المطالبات بضرورة إحداث تغييرات إدارية جوهرية في المؤسسة، كما تتعرض مصالح المؤسسة في ظل الأزمة إلى التهديد وإلى ضغوط كبيرة من جانب أطراف متعددة (أصحاب المصالح).
- **ظهور سلوكيات سلبية**: تؤدي الأزمة إلى ظهور سلوكيات في غاية الخطورة، منها تفكك النسيج الاجتماعي وتفسخ العلاقات الاجتماعية، والتوتر والقلق، وعدم الانتماء إلى المؤسسة.

7.2 عوامل نجاح إدارة الأزمات

لتحقيق النجاح يجب أن يتم التركيز في إدارة الأزمة على العوامل ذات الصلة المباشرة بموقف الأزمة والمراحل المختلفة لتطورها، ويتوقف نجاح إدارة الأزمة على عدة عوامل أهمها (قدري، 2008):

- إدراك أهمية الوقت ويجب توظيفها واستثمارها.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تتضمن جميع أنشطة المراقبة.
- العمل على توفير أنظمة متطورة تتميز بالدقة والكفاءة لرصد علامات الخطر وتفسيرها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة حولها.
- الاستعداد واليقظة الدائمة ا لمواجهة الأزمات.
- القدرة على توفير وتوظيف كافة الموارد المتاحة من أجل التعامل مع الأزمات والتغلب عليه.
- تعزيز العلاقات الإنسانية، من خلال توفير نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفعالية.

- اتصاف النظام التعليمي بالشفافية لغرض حشد جميع القوى الفاعلة أثناء إدارة الأزمة

ويضيف الباحث إن من عوامل نجاح إدارة الأزمات التعليمية وخاصة في مراقبات التربية والتعليم اتباع أنماط وأساليب حديثة في الإدارة مثل الإدارة بالمشاركة، والاهتمام بالوقت فهو عامل مهم إذا ما تم توظيفه بالشكل المطلوب وخاصة اثناء تحديد الأولويات، وإن من عوامل النجاح في قيادة المؤسسات التعليمية إن تستمع إلى من حولك ودراسة مقترحاتهم وآرائهم وعدم الانفراد بالقرارات كل هذه العوامل وغيرها تساعد القيادات الإدارية في إدارة الازمات التعليمية بكفاءة واقتدار.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

1.3 المنهج: تختلف مناهج البحث العلمي باختلاف موضوع الدراسة، وطبيعتها هي التي تحدد المنهج الذي يجب إتباعه، فهو بالتالي لا يقتصر على معلومات وبيانات فقط، بل يخضع إلى تصنيف وترتيب وتحليل وتفسير لهذه البيانات . وبما أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض نوع المنهج المتبع، فإن الدراسة الحالية المتمثلة في معرفة قدرة مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ على إدارة الأزمات التعليمية، فإن المنهج الوصفي التحليلي هو المناسب لمثل هذه الدراسات.

2.3 أداة الدراسة: ولغرض جمع المعلومات من عينة الدراسة تم اعتماد الاستبانة كأداة لهذه الدراسة، واعتمادا على الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة فقد تم بناء الأداة والتي تضمنت على (49) سؤال توزعت على ستة محاور على النحو التالي:

- **المحور الاول**: يشتمل على 4 أسئلة ديموغرافية وهي الجنس وسنوات الخبرة، والدورات التدريبية، طبيعة المرحلة.
- **المحور الثاني**: يشتمل على 5 ست عبارات وتمثل في (**توجه الطلاب نحو إدارة الأزمة**)
- **المحور الثالث**: يشتمل على 5 خمس عبارات وتمثل في (**دور المعلمين في إدارة الأزمة**)
- **المحور الرابع**: يشتمل على 7 سبع عبارات وتمثل في (**إدارة الأزمة**)
- **المحور الخامس**: يشتمل على سبع عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل في (**الصعوبات التي تواجه المراقبة في إدارة الأزمة**)

حركة نماذج الاستبانة الموزعة: يبين الجدول التالي حركة الاستبيان بعد تجميعها والعدد الجاهز للتحليل.

جدول رقم (1) يوضح حركة الاستبيانات الموزعة

بيان	الموزع	المستلم	الفاقد		الجاهز
			غ مستلم	المستبعد	
العينة	45	42	3	3	39
النسبة	%100	%93	%06	%06	% 86.6

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن إجمالي نماذج الاستبانة الموزعة كانت **45** نموذجا، وتمثل نماذج الاستبانة الفاقدة نسبة **13%** فقط أي أن عدد نماذج الاستبانة الصالحة للتحليل **39** نموذجا وتمثل **86.6%**.

أ. صدق الأداة:

لغرض التحقق من صدق الأداة فقد تم عرضها بعد تصميمها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة في مجال التخصص، وتم اختيار العبارات التي اجمع عليها اغلب المحكمين من انها صالحة وتنتمي الى المحور المدرجة فيه، وبذلك اعتبرت موافقة اغلبية المحكمين مؤشرا على صدق الأداة، كما تم إجراء اختبار الفا كرونباخ لصدق الأداة وكانت نتيجته ممتازة حيث تراوحت ما بين 83% الى 91.7 % وتمثل درجة عالية جدا من صدق الأداة.

ب-ثبات الأداة:

من أجل التحقق من ثبات الأداة فقد أجرى الباحث اختبار الفا كرونباخ على محاور الأداة وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي:

- **ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**: يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، وهو اختبار يبين مدى ثبات الاستبانة (البياتي، 2005).

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	معامل الصدق
توجيه الطلاب	5	0.794	%89.1
دور المعلم في إدارة الأزمة	5	0.738	%85.9
إدارة الأزمة	7	0.841	%91.7
الصعوبات التي تواجه المراقبة	7	0.690	%83

يتضح من الجدول السابق رقم (2) إن معامل ثبات لعبارات المقياس تتراوح من 0.690 إلى 0.841 تعتبر هذه القيم جيدة وهذا يدل على وجود اتساق داخلي قوي بين العبارات، بينما معامل الصدق يتراوح ما بين 83% إلى 91.7% وهي درجة ممتازة. وبذلك يكون قد تأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس، وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات أو تساؤلات الدراسة.

3. 3 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل **مجتمع** الدراسة في جميع مديري المدارس بمراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ.

أما **عينة** الدراسة فقد تمثلت في (45) مفردة اختيرت بطريقة عشوائية من مديري المدارس بمراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ.

3. 4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات: ليبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة.
- التوزيع النسبي: لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة بمقياس لكارت الثلاثي.
- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية للإجابة على أسئلة الدراسة.
- اختبار T حول المتوسط: لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع.

بالرغم من أن البيانات المجمعة من صحائف الاستبانة والداخلة في اختبار فرضيات هذه الدراسة تعد من المستوى الترتيبي إلا أنه يمكن **استخدام اختبار T** لتحديد نقطة على مقياس الترتيب الخماسي والتي (تجتمع عندها أو أعلى منها أو أدنى منها أغلب إجابات مفردات العينة).

4. نتائج الدراسة

1.4 أولا: خصائص مفردات العينة:

أ- **توزيع مفردات العينة حسب الجنس: -**

جدول رقم (3) التوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	31	%79.5
انثى	8	%20.5
المجموع	39	%100

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن مفردات العينة تمثل **79.5%** من الذكور وكذلك تمثل 20.5% من الإناث من جميع مفردات العينة.

ب- **توزيع مفردات العينة حسب الخبرة العملية: -**

جدول رقم (4) التوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب الخبرة العملية.

بيان	العدد	النسبة
اقل من 5 سنوات	3	%7.7
من 6 -12 سنة	8	%20.5
أكثر من 12 سنة	28	%71.8

يتضح من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 12 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 71.8%، ويليها اللذين خبرتهم من 6 إلى 12 سنة فقد بلغت نسبتهم 20.50%، وأقل نسبة اللذين خبرتهم من 5 سنوات فأقل وبلغت 7.7% توزيع مفردات العينة حسب الخبرة العملية: -

ت- **توزيع مفردات العينة حسب عدد الدورات التدريبية:**

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكرار عدد الدورات التدريبية في مجال التعليم

البيان	العدد	النسبة
دورة واحدة	9	%23.1
أكثر من دورة	20	%51.3
لا يوجد	10	%25.6
المجموع	39	%100

يتبين من الجدول رقم (5) أن أعلى نسبه من مفردات عينة الدراسة عدد الدورات التدريبية في مجال التعليم الذين شاركوا فيها أكثر من دورة واحدة بلغت نسبتهم51.30%، ويليها نسبة الذين لم يشاركوا في أي دورة بلغت 25.6% وأقل نسبة الذين شاركوا في دورة واحدة بلغت 23.10%.

ث- **توزيع مفردات العينة حسب نوع المرحلة:**

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكرار نوع المرحلة

نوع المرحلة	العدد	النسبة
التعليم الأساسي	25	%64.1
التعليم الثانوي	14	%35.9
المجموع	39	%100

تبين من الجدول رقم (6) أن أعلى نسبه من مفردات عينة الدراسة نوع المرحلة هي التعليم الاساسي وبلغت نسبتهم64.1%، ونسبة التعليم الثانوي قد بلغت 35.9%.

4.2 تساؤلات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز Statistical Package for Social Sciences (SPSS) بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات الخاصة ترميز الإجابات المتعلقة المقياس ليكيرث الثلاثي كما بالجدول (7):

الجدول رقم (7) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	موافق	أحيانا	لا أوافق
الدرجة	3	2	1

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم (7) و ذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي طول خلايا المقياس الثلاثي الحدود الدنيا والعليا المستخدم في محاور الدراسة، وتم حساب المدى (3-1=2)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية أي (3/2 = 0.67) بعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وبداية المقياس وهي الواحد الصحيح)وذلك لتحديد الحد الأقل لهذه الخلية ولتحديد درجات مقياس ضرب القيم في العدد 4 لان كل أسلوب عدد فقراته 4 وهكذا أصبح طول الخلية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) بيان الوسط المرجح للدراسة

المستوى	منخفض	متوسط	مرتفع
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.67	من 1.68 إلى 2.34	من 2.35 إلى 3

4. 3 التساؤل الأول: ما مستوى توجيه الطلاب في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ نحو إدارة الازمات التعليمية؟ للإجابة على هذا التساؤل سوف نستخدم الاختبارات التالية (النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل عبارات المحور الذي يتناول مستوى توجه الطلاب نحو إدارة الازمات التعليمية في الجدول التالي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	الدرجة
1	يوجد في المدرسة اخصائي اجتماعي وآخر نفسي	2.59	0.677	%86.32	1	مرتفع
2	تنظم المراقبة ندوات ومحاضرات توعوية للطلاب بكيفية التعامل مع الازمات	1.79	0.894	%59.83	5	متوسط
3	تهتم المراقبة بمشكلات الطلاب وتعمل على معالجتها	2.13	0.801	%70.94	3	متوسط
4	تعمل المراقبة على تنمية مهارات المعلمين حول الارشاد الطلابي	1.85	0.844	%61.54	4	متوسط
5	تعقد المراقبة اجتماعات دورية بمديري المدارس للحد من الازمات التعليمية	2.36	0.707	%78.63	2	مرتفعة
المتوسط الاجمالي		2.14	0.584	%71.45		متوسط

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) ان درجة الموافقة على العبارات ككل متوسطة حيت كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 2.14 وهي في خانة متوسطة في جدول المتوسط المرجح وبوزن نسبي 71.45%، وربما يعود ذلك الى قلة الخبرات التعليمية في مجال إدارة الازمات في جميع مراقبات وادي الشاطئ، او ناتج الى عدم اهتمام المراقبات بتأهيل كوادر فنية لإدارة الأزمات التعليمية، وقد يعزى ذلك إلى ندرة الندوات التوعوية للطلاب وعدم اشراكهم في الأزمات التعليمية كونها لا تعنيهم وليست مجال اهتمامهم. وإنما تركزت اهتمامات المراقبات على عقد الاجتماعات وتوفير بعض الوظائف ذات الصلة بمشكلات التلاميذ والطلاب.

4.4 التساؤل الثاني: ما دور المعلمين في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في إدارة الازمات التعليمية؟ لتحديد دور المعلم في إدارة الازمة في مراقبات التعليم بوادي الشاطئ سنوضح بالنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	الدرجة
1	تحرص المراقبة على توفير جميع متطلبات العملية	2.21	0.833	%73.5	2	متوسط
2	تنظم المراقبة دورات منهجية ومهنية لرفع كفاءة المعلمين المهنية	1.72	0.793	%57.3	4	متوسط
3	تهتم المراقبة بالحوافز المادية والمعنوية للمعلمين	1.62	0.877	%53.8	5	منخفض
4	يوجد بالمراقبة كادر متكامل من الموجهين التربويين	2.44	0.788	%81.2	1	مرتفع
5	تحرص المراقبة على التعرف على مشكلات المعلمين وتساعد في حلها	2.15	0.630	%71.8	3	متوسط
المتوسط الاجمالي		2.03	0.551	%67.5		متوسط

تظهر النتائج في الجدول رقم (10) ان درجة الموافقة على العبارات التي تناولت دور المعلم في إدارة الأزمات التعليمية بصفة عامة جاءت متوسطة حيت كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور(2.03)، وهي في خانة متوسطة في

جدول المتوسط المرجح وبوزن نسبي(67.5%) ، ويعزى ذلك الى قلة الإمكانيات التي تساعد على إدارة الازمات التعليمية بنجاح ، وضعف تأهيل الكوادر التعليمية ، وقلة الحوافز المعنوية والمادية مما سبب عزوفاً من قبل المعلمين على المشاركة في كل الأنشطة التعليمية التي تنظمها مراقبات التربية والتعليم، بينما كان التركيز على بناء جهاز رقابي جيد على اداء المعلمين .

5.4 التساؤل الثالث: ما مدى تطبيق إدارة الأزمة في مراقبات التعليم بوادي الشاطئ؟

للإجابة على هذا التساؤل سوف نستخدم الاختبارات (النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، مقياس الرتب) لكل عبارات المحور الذي تناول مدى تطبيق إدارة الازمات في مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في الجدول التالي:

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	الدرجة
1	تخطط المراقبة للحد من حدوث الازمات التعليمية	2.28	0.724	%76.1	2	متوسط
2	تستخدم المراقبة أساليب إدارية متنوعة لإدارة الازمات	2.23	0.706	%74.4	3	متوسط
3	يوجد بالمراقبة فريق متخصص في تحليل الازمات التعليمة ومعرفة أسبابها	2.03	0.811	%67.5	4	متوسط
4	لدى المراقبة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة عند حدوث الازمة	2.28	0.724	%76.1	2	متوسط
5	تستعين المراقبة بخبراء من المجتمع المحلى للمساعدة في إدارة الأزمات التعليمية	2.03	0.811	%67.5	4	متوسط
6	تهتم المراقبة بالوقت وتعطيه الأهمية اللازمة	2.28	0.724	%76.1	2	متوسط
7	تقوم المراقبة بتحديث البيانات والمعلومات وفقًا لتطور الأزمة التعليمية	2.38	0.711	%79.5	1	مرتفع
	المتوسط الاجمالي	2.22	0.533	%73.9		متوسط

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) يتبين ان درجة الموافقة على عبارات المحور كانت متوسطة وبذلك جاء المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين بدرجة (2.22) وهي تقع في خانة متوسطة في جدول المتوسط المرجح وبوزن نسبي (73.9%)، ويعود سبب ذلك الى ضعف تأهيل القيادات الإدارية بمراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ ، ويعزى أيضا ذلك الى اتباع أنماط إدارية معينة تحد من تطلعات العاملين في المراقبات ، ويتركز العمل على فئات معينة دون غيرها من باب الحرص على انجاز الاعمال ، فهناك غياب تام لتشكيل فرق العمل كما أظهرت النتائج ، وغياب التخطيط التربوي والعلمي ويتم الاعتماد على مهارات فردية، كما توضح النتائج ان هناك عدم اهتمام للوقت وتوظيفه بالشكل المطلوب ، و لا يوجد تبادل للخبرات التعليمية بين المراقبات ويدل ذلك الى ضعف قنوات الاتصال التربوي بين الإدارات الدنيا والمتوسطة والعليا الا عند استيفاء بعض البيانات او المعلومات وتتفق في ذلك مع دراسة (سلامة) ، ودراسة (عبد الرحمن) ، ودراسة (عريفان) من حيث ان ممارسة إدارة الازمات كانت متوسطة، وتختلف مع دراسة (عليان) الذي كان مستوى الممارسة كان مرتفعا ، وكذلك دراسة (عريفان) .

6.4 التساؤل الرابع: ما الصعوبات التي تواجه مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ في إدارة الازمات التعليمية؟

لتحديد الصعوبات التي تواجه مراقبات التربية التعليم بوادي الشاطئ في إدارة الازمة التعليمية سوف نجري الاختبارات التالية (النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومقياس الرتب) لكل عبارات محور الصعوبات في الجدول التالي:

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	الدرجة
1	يوجد ضعف في الصلاحيات الممنوحة للمراقبات من	2.28	0.686	%76.1	4	متوسط
2	هناك كثرة من المهام الملقاة على عاتق المراقبات	1.92	0.739	%64.1	6	متوسط
3	عدم تعاون المجتمع المحلي مع المراقبة	2.44	0.788	%81.2	2	مرتفع
4	ضعف قنوات التواصل بين المراقبات والمدارس	1.97	0.903	%65.8	5	متوسط
5	عدم تأهيل المعلمين على إدارة الازمات التعليمية	2.31	0.922	%76.9	3	متوسط
6	عدم وجود مقررات حول إدارة الازمات التعليمة	2.56	0.680	%85.5	1	مرتفع
7	عزوف مديرو المدارس عن حضور الدورات التأهيلية	1.67	0.806	%55.6	7	منخفض
المتوسط الاجمالي		2.16	0.470	%72.2		متوسط

يتبين من الجدول رقم (12) إن درجة الموافقة من عينة الدراسة على عبارات محور الصعوبات كانت متوسطة وبمتوسط حسابي قدره (2.16) وتقع هذه الدرجة في خانة المتوسط في جدول المتوسط المرجح وبوزن نسبي (72.2%)، وسبب ذلك يعود الى ضعف الصلاحيات الممنوحة للمراقبات أي التعامل بنمط المركزية في كل المجالات التعليمية من تخطيط واتخاذ القرارات وضعف قنوات الاتصال وشح الموارد المالية التي تعطى للمراقبات ، وضف الى ذلك كثرة المهام الإدارية الموكلة للمراقبات، وقد يعود سبب ذلك الى عدم تعاون المجتمع المحلى والذي يعتبر تعاونه رافدا مهما لإنجاح عمل المراقبات ، وربما يعزى الى عدم اهتمام مديري المدارس بالدورات التأهيلية والفنية ظنا منهم بانها لا تجدي نفعا او عدم قناعتهم بمن يقومون عليها ويخططون لها ، وتتفق في ذلك مع دراسة (المقري) في عدم وجود اليات واضحة لإدارة الازمات ، بينما تختلف مع دراسة (الزعبي) التي تشير الى توفر عناصر إدارة الازمات بدرجة مرتفعة.

7.4 السؤال الخامس: هل هناك فروق دالة إحصائيا بين استجابات المبحوثين حول قدرة مراقبات التربية والتعليم على إدارة الازمات التعليمية بوادي الشاطئ تعزي لمتغيرات (الجنس، والخبرة العملية، والدورات التدريبية، ونوع المرحلة؟

1.7.4 مدى تطبيق إدارة الازمات ومتغير الجنس

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا إلى اختلاف الجنس تم استخدام اختبار ت Independent Sample T-test " لتوضيح دلالة الفروق في إجابات المبحوثين على قدرة مراقبة التعليم على إدارة الازمات عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13) للفروق في متوسطات : **Independent Sample T-test** " نتائج اختبار " ت إجابات جدول رقم (13)أفراد عينة الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير الجنس

نوع الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
ذكر	31	2.24	0.718	37	0.537	0.595	غير دال عند0.05
أنثى	8	2.13	0.487				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (13) إن قيمة ت (0.537) وهي أقل من قيمة ت الجدولية البالغة(2.021) عند درجة الحرية 37 ، ومعدل الدلالة أكبر من 0.05، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات المبحوثين حول قدرة مراقبات التربية والتعليم على إدارة الأزمات التعليمية بوادي الشاطئ تعزي لمتغير الجنس وقد يعود سبب ذلك الى تساويهم في المعاملات الإدارية ، وشعورهم بنفس المشكلات التعليمية، وتأثرهم بنفس القوانين واللوائح التعليمية المنظمة لقطاع التربية والتعليم ، وتتفق في ذلك مع دراسة (الزعبي)، ودراسة (درباس).

2.7.4 مدى تطبيق إدارة الازمات ومتغير نوع المرحلة

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا إلى اختلاف نوع المرحلة تم استخدام اختبار ت Independent Sample T-test " لتوضيح دلالة الفروق في إجابات المبحوثين على قدرة مراقبة التعليم على إدارة الازمات عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(14) للفروق في متوسطات :" نتائج اختبار " ت إجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير نوع المرحلة

نوع المرحلة	العدد	المتوسط	الانحراف	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
تعليم اساسي	25	2.14	0.563	37	1.058	0.297	غير دال عند0.05
تعليم ثانوي	14	2.34	0.471				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (14) إن قيمة ت (0.537) وهي أقل من قيمة ت الجدولية البالغة (2.021) عند درجة الحرية 37، ومعدل الدلالة أكبر من 0.05، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات المبحوثين حول قدرة مراقبات التربية والتعليم على إدارة الازمات التعليمية بوادي الشاطئ تعزي لمتغير نوع المرحلة، وربما يعزى ذلك الى تبعية المرحلتين لنفس المراقبة وهو ما من شانه عدم حدوث تغيير في السياسات المتبعة ، كذلك تحكم المرحلتين نفس اللوائح والنظم التعليمية، ووجودهما في محيط واحد وبيئة واحدة كسبهما عدم وجود فروق دالة احصائيا.

3.7.4 مدى تطبيق إدارة الازمات ومتغير سنوات الخبرة

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة لتوضيح الدلالة استخدم "تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (15) تحليل التباين لتحديد الخبرة

مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة P-Value	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.413	6	0.207	0.715	0.496	غير دال عند 0.05
داخل المجموعات	10.398	36	0.289			
المجموع	10.811	38				

يتضح من الجدول رقم (15)إن قيمة (ف) المحسوبة تساوي (1.857) وهي أقل من قيمة (اف) الجدولية بدرجتي حرية (6)، (36) عند مستوى معنوية (0.05) (ف الجدولية = 2.25) وبما إن مستوى الدلالة المعنوية يساوي (0.496) وهو أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة وهذا يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات المبحوثين حول قدرة مراقبات التربية والتعليم على إدارة الازمات التعليمية بوادي الشاطئ تعزي لمتغير سنوات الخبرة وقد يعود ذلك لتقارب سنوات الخبرة ، وينجزون نفس الاعمال المكلفين بها وتطبق عليهم ذات القوانين الصادرة من الوزارة او المراقبة.

4.7.4 مدى تطبيق إدارة الازمات ومتغير الدورات التدريبية

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير الدورات التدريبية لتوضيح الدلالة استخدم "تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (16) تحليل التباين لتحديد الدورات التدريبية

مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة P-Value	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1830.	6	0.091	0.309	0.736	غير دال عند 0.05
داخل المجموعات	10.629	36	0.295			
المجموع	10.811	38				

يتضح من الجدول رقم (16)إن قيمة (ف) المحسوبة تساوي (1.857) وهي أقل من قيمة (اف) الجدولية بدرجتي حرية (6) (36) عند مستوى معنوية (0.05) (اف الجدولية = 2.25) وبما إن مستوى الدلالة المعنوية يساوي (0.736) وهو أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة وهذا يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات المبحوثين حول قدرة مراقبات التربية والتعليم على إدارة الازمات التعليمية بوادي الشاطئ تعزي لمتغير الدورات التدريبية ، يعود ذلك الى تشابه الدورات التدريبية ونوعية البرامج التي تقدمها ، وربما الى الأساليب المستخدمة في الدورات التدريبية ، وقد لا تلبي رغبات مديري المدارس في الحصول على مهارات إضافية ، وربما الى تكرار نفس الدورات ومعديها ومقدميها .

5. النتائج

- توصلت الدراسة الى جملة من النتائج وهي على النحو التالي:
- أظهرت النتائج ان هناك ضعف وقلة في الصلاحيات الممنوحة للمراقبات مما يقيدها في انجاز اعمالها.
- بينت النتائج ان هناك كثرت المهام المطلوب إنجازها من المراقبات دون مراعاة قدرتها على ذلك.
- اكدت النتائج على وجود فريقاً متكاملاً من الموجهين التربويين في المراقبات.
- أظهرت النتاج عدم اهتمام المراقبات بالحوافز المادية والمعنوية للمعلمين.
- بينت النتائج عدم تعاون المجتمع المحلي مع مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ.
- أظهرت النتائج ضعف التأهيل العلمي للمعلمين.
- اكدت النتائج ان المراقبات تخطط لعقد الاجتماعات بمديري المدارس بصفة دورية.
- بينت النتائج ندرة الدورات المهنية والتربوية والارشادية للمعلمين.
- أظهرت النتائج عدم اهتمام مراقبات التربية والتعليم بوادي الشاطئ بمشكلات الطلاب.
- بينت النتائج ضعف مشاركة مديرو المدارس في الاجتماعات التي تعقدها المراقبات.
- أظهرت النتائج عدم وجود فريق مدرب لاحتواء الازمات التعليمية بالمراقبات.
- أظهرت النتائج ان هناك هدر للوقت وعدم الاستفادة منه.
- ضعف الاتصال بين الإدارات (الإدارة الدنيا، الإدارة الوسطى، والإدارة العليا)

6. التوصيات

وعلى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات وهي على النحو التالي:

- منح المزيد من الصلاحيات الى مراقبات التربية والتعليم في البلديات وخاصة النائية منها حتى تقوم بمهامها على أكمل وجه.
- العمل على تأهيل القيادات الإدارية بالمراقبات على إدارة الازمات التعليمية.
- حث مديري المدارس على الحضور الفاعل للاجتماعات التي تخطط لها وتعقدها مراقبات التربية والتعليم والمشاركة في وضع جدول اعمالها والاخذ بمقترحاتهم وآرائهم.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للمعلمين لأنها تعمل على تحسين أدائهم.
- العمل على اعداد وتأهيل فريقاً متكاملاً ومدرباً على إدارة الازمات التعليمية.
- الاعداد لمزيد من الدورات المهنية والتأهيلية والمنهجية والتربوية لجميع اطر مراقبات التربية والتعليم.
- الاهتمام بمشاكل الطلاب والعمل على حلها اولاً بأول وعدم تركها للوقت.
- الاستفادة من الوقت وتوظيفه بالشكل المطلوب لأنه ثمين.
- حث المعلمين على مواصلة تحصيلهم العلمي.

- العمل على اعداد فريقاً متخصصاً في التخطيط التربوي للاستفادة منه في رسم الخطط التربوية وإدارة الازمات التعليمية.
- العمل على توفير الإمكانيات العينية والمادية لمراقبات التربية والتعليم ليتسنى لها انجاز مهامها بكل سهولة ويسر.

7. تطلعات مستقبلية:

- إجراء دراسات حول إدارة الصراع المدرسي.
- إجراء دراسات حول العنف المدرسي وعلاقته بالتسرب المدرسي.

المراجع

أولا: الكتب

- أبو قحف، عبد السلام (2002)، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الازمات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- البطاح، أحمد (2006): قضايا معاصرة في الإدارة التّربوية، دار شروق، عمان، الأردن.
- البياتي، محمود مهدي (2005): تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ص49، دار الحامد، عمان.
- الحريري، محمد سرور(2012): إدارة الازمات واستراتيجية القضاء عليها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحضيرى، محسن أحمد (2003): إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
- حمادات، محمد (2007): الإدارة التربوية وظائف وقضايا معاصرة، الحامد للنشر، عمان، الاردن
- حواش، جمال (1999): سيناريو الأزمات والكوارث بين النّظرية والتّطبيق، المؤسسة العربيّة للنّشر والإعلام، القاهرة.
- قدري، عبد الحميد، (2008): اتصالات الأزمة وادارات الأزمات، دار الجماعة الجديدة، القاهرة.
- ماهر، أحمد (2006): إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمود جاد الله (2008): إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، الاردن
- ملائكة، عبد العزيز (2007): مبادئ ومها ا رت القيادة والإدارة، دار العلم، جدة.

ثانيا: الرسائل العلمية

- آل الشيخ، بدر (2008، 20): مدى جاهزية ادارات الأمن والسلامة لمواجهة الأزمات والكوارث رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- حمدونة، حسام الدّين حسن عطية (2006): ممارسة مدير المدرسة الثّانوية لمهارة إدارة الأزمات في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التّربية، كلية التّربية، الجامعة الإسلاميّة، غزة.
- العماري، عبد الله (2003): دور تقنية ونظم المعلومات في إدارة الأزمات والكوارث – رسالة ماجستير، الرياض، جامعة نايف العربية.

- عودة، رهام راسم (2008): واقع إدارة الازمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ثالثا: المجلات العلمية

- أبو خليل، محمّد (2001): موقف مديري التّعليم الأساسي من بعض الأزمات والتّخطيط لمواجهتها، مستقبل التّربية العربيّة، المجلد (7)، العدد(21) .

رابعا: المؤتمرات العلمية

- العزاوي، نجم (2010): إثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الازمة، المؤتمر العلمي السابع، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، "التحديات، الفرص، الافاق"، جامعة الزرقا الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، من 11-13مارس.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي: أداة لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات (حالة دراسية الجامعة الإسلامية بمدينة غزة)

Gender-sensitive urban planning: A Tool to Enhance the Security and Safety of Students in Spaces A case study of the Islamic University of Gaza City

م. مريم عمر الشريف
Eng. Miriam O. El-Shreef
ماجستير الهندسة المعمارية
الجامعة الإسلامية- غزة
Master of Architecture - The Islamic University – Gaza
miriamshreef@gmail.com

د. م. سناء يوسف صالح
Dr. Sanaa Y. Saleh
أستاذ مساعد- كلية الهندسة- قسم الهندسة المعمارية الجامعة الإسلامية- غزة
Assistant Professor-Department of Architecture- Faculty of Engineering Islamic University of Gaza, Palestine
sysaleh@iugaza.edu.ps

يوثق هذا البحث كـ: الشريف، مريم عمر & وصالح، سناء يوسف (2023): التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي: أداة لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات (حالة دراسية الجامعة الإسلامية بمدينة غزة)، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (18)، ألمانيا، ص 88-124.

المستخلص

تندرج هذه الدراسة من حيث طبيعتها تحت الدراسات متعددة التخصصات، ولتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف نهج التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي والفراغات الخارجية للجامعات، والمنهج التحليلي الذي يحلل الحالة الدراسية والتقارير المرتبطة في مشكلة الدراسة، واعتمدت الباحتان على المنهج الاحصائي من خلال تحليل الاستبانات الموزعة على عينة ميسرة عدد (110) من طالبات الجامعة الإسلامية بمدينة غزة، بالإضافة لاستخدام الملاحظة والمقابلة كأدوات. خلصت الدراسة إلى تناسب سياسة وفلسفة الجامعة الإسلامية مع نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي بتوفير حرم جامعي أكثر أمناً وسلامةً للطالبات والطلاب على حد سواء. وأن الطالبات في أي محتوى ثقافي لديهن احتياجاتهن الجامعية الحضرية وأهمها توفير الأمن والحفاظ على سلامتهن داخل الحرم الجامعي. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة الاتجاه لوضع سياسات حضرية واجتماعية واقتصادية جيدة التصميم تعزز أمن الطالبة وسلامتها في الجامعة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الطالبات بالمشاركة في خطط تراعي النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري والمشاريع التنموية الخاصة بالجامعات.

الكلمات المفتاحية: *التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي، أمن وسلامة، الفراغات الخارجية، الجامعة الاسلامية.*

Abstract

This study, in its nature, falls under multidisciplinary studies. In order to achieve its objectives, the analytical descriptive curriculum describing the gender-sensitive planning approach and the external spaces of universities, the analytical curriculum analyzing the study situation, and the reports associated with the study problem were used. The researchers relied on the statistical curriculum through the analysis of questionnaires distributed to a sample of facilitators (110) students of the Islamic University of Gaza City, in addition to using observation and interviews as tools. The study concluded that the policy and philosophy of the Islamic University are commensurate with the gender-sensitive urban planning approach by providing a safer campus for both male and female students. Female students in any cultural content had their urban university needs, the most important of which was to provide security and maintain their safety on campus. The study recommended a number of recommendations, including the need to develop well-designed urban, social, and economic policies that enhance the female student's security and safety at university, as well as to strengthen the capacities of female students by participating in gender-sensitive plans in urban planning and university-specific development projects.

Keywords: Gender-sensitive planning, security and safety, external spaces, Islamic University.

الملخص المفاهيمي

تعد الجامعات من بين إحدى مؤسسات المجتمع الفاعلة والمؤثرة في تشكيل شخصية الطلبة، وتوجيههم نحو المستقبل. كما أن التعليم الجامعي أحد المراحل التعليمية المتميزة، كونه يؤدي رسالة لها أهمية خاصة للنهوض بالمجتمع. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، ركزت الكليات والجامعات جهودها على جعل الحرم الجامعي أكثر إنصافاً وأمناً للرجال والنساء. وقد تأثرت المرأة الجامعية الفلسطينية بشكل كبير لأن الضغط الاجتماعي والسياسي والأمني عكس نفسه على مكانتها في المجتمع وداخل البيت والجامعة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للتخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي كأداة لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات (حالة دراسية الجامعة الإسلامية بمدينة غزة)

الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي كأداة لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات (حالة دراسية الجامعة الإسلامية بمدينة غزة)

التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي: أداة لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات (حالة دراسية
على مدى السنوات الماضية، لم تعد المدن تستجيب بشكل جيد لاحتياجات ساكنيها وخاصة في المدن النامية كمدينة غزة في فلسطين، وأصبحت النساء لديهن وصول مقيد إلى الموارد والخدمات الحضرية. ولذا ظهر مصطلح التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي لجعل المدن أكثر انصافاً للجميع. ومؤخراً توجه الاهتمام والتركيز على طلبة الجامعات وبيئاتهم الحضرية كأشخاص وأماكن معرضة للخطر
هدفت الدراسة إلى بيان مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية بمدينة غزة وفق تطبيق نهج التخطيط
تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف نهج التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي والفراغات الخارجية للجامعات، والمنهج التحليلي الذي يحلل الحالة الدراسية والتقارير المرتبطة في مشكلة الدراسة، والمنهج الاحصائي من خلال تحليل الاستبانات الموزعة على عينة ميسرة من طالبات الجامعة الإسلامية بمدينة غزة.
خلصت الدراسة إلى تناسب سياسة وفلسفة الجامعة الإسلامية مع نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي بتوفير حرم جامعي أكثر أمناً وسلامةً للطالبات والطلاب على حد سواء. وأن الطالبات في أي محتوى ثقافي لديهن احتياجاتهن الجامعية الحضرية وأهمها توفير الأمن والحفاظ على سلامتها داخل الحرم الجامعي.
أوصت الدراسة بضرورة الاتجاه لوضع سياسات حضرية واجتماعية واقتصادية جيدة التصميم تعزز أمن الطالبة وسلامتها في الجامعة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الطالبات بالمشاركة في خطط تراعي النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري والمشاريع التنموية الخاصة بالجامعات.
تطلعات مستقبلية:
أهمية ارتباط معايير تخطيط المساحات الخارجية في الجامعات باحتياجات الطلاب والطالبات.
مراعاة التوسع المستقبلي للجامعة عند البدء في مرحلة التخطيط بحيث يتم توزيع المباني والمساحات لكل مرحلة مع مراعاة المرحلة التالية بحيث لا يكون هناك تعارض خلال مراحل نمو الجامعة وتوسعها.
تنمية وتطوير مهارات وقدرات العاملين في كافة الجهات المختصة وتدريبهم على الاشتراك في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة

يقول ماسلو أن البشر لديهم مجموعة من الاحتياجات الفطرية التي تحفز سلوكياتهم. كواحدة من هذه الاحتياجات الأساسية، تأتي احتياجات الأمن والسلامة مباشرة بعد تلبية الاحتياجات النفسية نسبياً. وفي غياب متطلبات الأمن والسلامة، فإن هذه الحاجة الأساسية تهيمن تماماً وتحفز السلوكيات وتحول الفرد إلى آلية تبحث عنها باستخدام طاقته الكاملة (MASLOW, 1970, p. 39).

وفي بحث الانسان عن الأمن تشكلت المدن التي تعد من أعظم إبداعات البشرية، والتي تتكون من بيئات عديدة بما في ذلك البيئة الحضرية والبيئة الاجتماعية. وللأسف، فإن البيئة الحضرية اليوم أصبحت معادية لسكانها خاصة للنساء (Rashied, 2019, p. 122) (MacKenzie, 1984, p. 184) (Ghadban, 2016, p. 2). ومع أن الأساس المنطقي للتخطيط هو: نظراً لأن الرجال والنساء لهم أدواراً مختلفة في المجتمع، فغالباً ما يكون لديهم احتياجات مختلفة (MOSER, 1989, p. 1800) (McDowell, 1983, p. 59).

ولذا في أي مجتمع، للمرأة احتياجات وقيم خاصة، بما في ذلك الحاجة إلى الأمن والسلامة، وتنعكس هذه في التصميم الحضري، على سبيل المثال، في المساحات الخضراء والمفروشات والأرصفة والإنارة ووظائف الفراغات (Ghadban, 2016, p. 2). ولأن احتياجات المرأة في الفراغات الحضرية يعتمد على فهم احتياجاتها وتحليل مشكلاتها؛ ظهر مصطلح النوع الاجتماعي في نهاية القرن الثامن عشر، لوصف الإيمان بالمساواة بين الجنسين (Rendell, 2000, p. 7).

ولأن المدن لم تعد تستجيب بشكل جيد للمطالب الحديثة وأن الناس الذين لديهم عادة ما يكون الوصول المقيد إلى الموارد هم الأكثر حرماناً، كالنساء وكبار السن ومتوسطي العمر والأطفال (McDowell, 1983, p. 61) (Rashied, 2019, p. 117). هذا يتطلب أن تكون السياسات الحضرية مرنة وديناميكية أيضاً للاستجابة لاحتياجات كافة السكان (MacKenzie, 1984, p. 188) (Beebeejaun, 2016, p. 4).

وتشير الدراسات في التخطيط الحضري إلى أن تصميم الأماكن العامة له تأثير أكبر على الحياة اليومية للنساء أكثر من تأثير الرجال، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن النساء لديهن علاقة أوثق بكثير مع بيئتهن الحضرية المباشرة ويقضين وقتاً أطول في الهواء الطلق عند تنفيذ المهام (Rezazadeh, 2013, p. 65) (MacKenzie, 1984, p. 187).

ومن المسلم به أن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي مسألة متعددة القطاعات (Moser, 1993, p. 10)، حيث تعتبر سلامة المرأة وأمنها جزءاً لا يتجزأ من حقيقة أنها تنطوي على العديد من القضايا المثيرة للقلق خاصةً في الأماكن الخاصة والعامة. وتتضمن الاستجابات والحلول لهذه المشكلة استخدام التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي (Rashied, 2019, p. 122) (Seaforth, 2008, p. 11).

وتعاني النساء في المدن النامية كمدينة غزة، فالنساء الفلسطينيات يواجهن عبء عنف مزدوج، عنف الاحتلال الإسرائيلي وعنف مجتمعاتهن المحلية. وقد أدت عقود من معاناة المرأة من العنف المرتبط بالاحتلال والهياكل الأبوية للمجتمع الفلسطيني إلى تعريضها لأشكال مختلفة من الأذى في المجالين العام والخاص، مما يهدد حقها في الأمن وسلامتها الجسدية. (الاسكوا، 2019، صفحة 29) (Moser, 1993, p. 5).

وقد توجهت أغلب الفتيات إلى التعليم الجامعي الذي يعتبر أحد المراحل التعليمية المهمة في المجتمع، فيقع على عاتقه النهوض بالمجتمع لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ركزت الكليات والجامعات جهودها مؤخراً على جعل الحرم الجامعي أكثر إنصافاً للرجال والنساء (Kelly, 2006, p. 20). مما أوجب على الجامعات مراعاة العوامل التي تؤثر على الأمن والسلامة الشخصية في التخطيط والتطوير (Ledwitz-Rigby, 1993, p. 87). وقد ركزت الدراسة على الجامعة الإسلامية والتي تأسست في عام 1978 وتعتبر من أكبر جامعات مدينة غزة، وأهم ما يميزها وسبب اختيارها كحالة دراسية وجود حرم خاص بالطالبات وآخر بالطلاب مع وجود بعض الخدمات المشتركة. كما توفر الجامعة الأجواء الأكاديمية المناسبة ضمن الإمكانيات المتوفرة بما يتناسب مع عدد الطلبة، ففي العام الدراسي 2023-2022 بلغ عدد الطلاب (7018) والطالبات (9659) بمجموع (16.677) (عمادة القبول والتسجيل بالجامعة الإسلامية، 2022)، وأوضحت هذه الدراسة مدى تحقق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الجامعة الإسلامية، بما يعزز حياة المرأة الجامعية ويجعلها تجربة تعليمية وحضرية فريدة ومتجددة.

2.1 مشكلة الدراسة

تعد الجامعات من بين إحدى مؤسسات المجتمع الفاعلة والمؤثرة في تشكيل شخصية الطلبة، وتوجيههم نحو المستقبل. كما أن التعليم الجامعي أحد المراحل التعليمية المتميزة، كونه يؤدي رسالة لها أهمية خاصة للنهوض بالمجتمع. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، ركزت الكليات والجامعات جهودها على جعل الحرم الجامعي أكثر إنصافاً وأمناً للرجال والنساء.

وقد تأثرت المرأة الجامعية الفلسطينية بشكل كبير لأن الضغط الاجتماعي والسياسي والأمني عكس نفسه على مكانتها في المجتمع وداخل البيت والجامعة. وهنا ظهر التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية بمدينة غزة وفق نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي؟ ومنه تفرعت التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي؟
- كيف تصنف احتياجات المرأة الخاصة بالتخطيط الحضري؟
- ما مفهوم الأمن والسلامة وكيف يمكن تطبيقه بالجامعات؟
- ما هي المعايير التخطيطية ومكونات الفراغات الخارجية للجامعات؟
- هل حققت الجامعة الاسلامية متطلبات الأمن والسلامة للطالبات وفق نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي؟

3.1 فرضية الدراسة

في ضوء المشكلة البحثية السابقة تفترض الدراسة أن استخدام التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي له دور كبير في تحقيق وتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات، مما يؤثر إيجاباً على تلبية احتياجات الطالبات في الجامعة الإسلامية خاصةً، وفي أغلب الجامعات عامةً.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعة الاسلامية بمدينة غزة وفق نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي. ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي بأبعاده الكاملة.
- دراسة العلاقة بين احتياجات المرأة والتخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي.
- زيادة المعرفة حول مفهوم الأمن والسلامة وعلاقته بتخطيط الفراغات الخارجية للجامعات.
- دراسة مدى تحقيق المتطلبات الخاصة بالأمن والسلامة على مستوى الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية.

5.1 أهمية الدراسة

إن للجامعات مكانة مهمة في كل مجتمع، فخريجي الجامعات هم أفراد سيشغلون مناصب مهمة وسيحددون المسار الذي ستتخذه الدولة. ومؤخراً تم تسليط الضوء على ضرورة وضع أمن وسلامة المرأة في الأماكن العامة – ومنها الجامعات-ضمن السياسات والخطط التنموية وفق نهج التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي. لذا ركزت الدراسة على مناقشة مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية بغزة، وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- التخطيط لمساحات أكثر أمناً وسلامةً للمرأة يؤدي لتحسين وحماية حياة النساء في الجامعات وفي الأماكن العامة أيضاً.
- المساهمة في تحسين الوضع القائم لتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الجامعات من خلال الهيئات المختصة.

6.1 منهجية الدراسة

تندرج هذه الدراسة من حيث طبيعتها تحت الدراسات متعددة التخصصات، حيث إنها تجمع ما بين الهندسة المعمارية والدراسات الاجتماعية والنسوية في موضوع واحد. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لموضوع أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعات. وقد اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات هما:

1. **البيانات الأساسية:** وهي الجانب الميداني للدراسة والمتمثلة أولاً، باستخدام أداة الملاحظة (المشاركة وغير المشاركة) لتحليل الحالة الدراسية (الجامعة الاسلامية) وتوثيق ذلك بالصور. وثانياً، توزيع استبانة الكترونية على عينة الدراسة وجمع البيانات لتحقيق أهداف الاستبانة وهي: دراسة واقع الفراغ الحضري للجامعة الإسلامية، تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن الطالبات في الجامعة، وتحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة. ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
2. **البيانات الثانوية:** تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي والمعايير التخطيطية والفراغات الخارجية للجامعات، بالإضافة لدراسة تقارير المنظمات والوثائق السنوية والبحوث العلمية التي ناقشت مفاهيم الأمن والسلامة، مما أسهم في إثراء الموضوع بشكل علمي وعملي.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (Abdelmoaty, 2021)، بعنوان: (تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في استراتيجيات التخطيط الحضري)

Gender Mainstreaming and Women's Involvement in Urban Planning Strategies

هدفت الدراسة إلى التركيز على دراسة تأثير مشاركة المرأة بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومراعاة الفروق والاحتياجات بين الجنسين من خلال التخطيط الحضري الاستراتيجي. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاحصائي بتوزيع استبيان على عينة طبقية مختارة من المتعلمين رجالاً ونساءً العاملين في الجهات الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى أن النساء المحليات في مصر يفتقرن للشعور المكاني والراحة في الأماكن العامة الحضرية للعديد من الأسباب المادية والاجتماعية. وأوصت الباحثة بأهمية الترويج لفكرة حق المرأة في التمتع بالمشاركة الفعالة والتفاعل داخل المساحات الحضرية للمدينة.

2.7.1 كتاب (Allen, 2018)، بعنوان: (مناهج للتنقل الحضري المراعي للنوع الاجتماعي)

Approaches for Gender Responsive Urban Mobility

وضح الكتاب في الفصل الأول الاحتياجات الخاصة للمرأة وما لها تأثير واسع على المدن واقتصادها وسكانها. ولخص الفصل الثاني الإطار الدولي الحالي لسياسة الجنسانية النوع الاجتماعي. في الفصل الثالث ذكرت الكاتبة التحديات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بالنقل ودور التصميم الحضري واستخدام الأراضي. يقدم الفصلان الرابع والخامس أدوات وتوصيات ملموسة فيما يتعلق بالتقييم والتنفيذ والحلول، وتلها مجموعة مختارة من الممارسات الدولية الجيدة في الفصل السادس. ووضح الفصل السابع والثامن النتائج والتوصيات.

3.7.1 دراسة (Mahmud, 2017)، بعنوان: (هيكل مدينة مراعية للنوع الاجتماعي)

Gender Responsive City Structure

هدف الباحث إلى التركيز على تعزيز وحماية حقوق المرأة في ضوء حقوق الإنسان، وخلق بيئة حامية للمرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام، والخوف من العنف الجنسي بشكل خاص. وقد اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدم المسح ميداني وتوزيع استبانة والمجموعات البؤرية لمجموعة من النساء والفتيات لاستكشاف الواقع. وتوصلت الدراسة إلى أن التثقيف والتوعية العامة يؤدي إلى تحسين الوضع الحالي للمناطق الحضرية بشكل كبير. وأوصى الباحث بإدماج منظور النوع الاجتماعي في إعداد الخطط وتنفيذ المشاريع، مع الأخذ في الاعتبار حاجة النساء والفتيات.

4.7.1 دراسة (Lau, 2014)، بعنوان: (حرم جامعي صحي من خلال تصميم المساحات المفتوحة: المناهج والمبادئ التوجيهية)

Healthy campus by open space design: Approaches and guidelines

تبحث هذه الدراسة في استراتيجيات التصميم المعماري والمناظر الطبيعية ومرافق المساحات المفتوحة التي تستهدف تخفيف التوتر في الحرم الجامعي. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لوجهات نظر النشطاء التربويين للتصميم المادي، ومناهج تصميم المناظر الطبيعية ومقارنة بين حرمين جامعيين مختلفين. وخلصت الدراسة إلى أنه قد تحد البيئة الجامعية عالية الكثافة من إمكانية الوصول بينما قد يكون هناك مساحة صغيرة مفتوحة توفر لمستخدمها اتصالًا أكثر حميمية بالعناصر الطبيعية. وأوصى الباحثون بضرورة أن يشمل الحرم الجامعي الصحي مجموعة متنوعة من المساحات مفتوحة لتلبية أغراض مختلفة.

5.7.1 دراسة (Molyneux, 1985)، بعنوان: (التعبئة بدون تحرير مصالح المرأة والدولة والثورة في نيكاراغوا)

Mobilization without Emancipation? Women's Interests, the State, and Revolution in Nicaragua

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية مشاركة المرأة في النشاط السياسي واعتباره جزء من عملية التعبئة الشعبية في ثورة نيكاراغوا. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، لوصف احتياجات واهتمامات المرأة ومصالح الجنسين. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، كان من أهمها أنه إذا أردنا أن تتحقق اهتمامات النوع الاجتماعي في سياق اعتبارات أوسع، فمن الضروري أن يوجد مؤسسات سياسية مكلفة بتمثيل هذه المصالح. وأوصت الدراسة بضرورة مناقشة ودراسة كيف يتم تمثيل المرأة في الدولة، للوصول إلى شكل دولة مناسب وديموقراطي للجميع.

6.7.1 كتاب (شاهين، 1987)، بعنوان: المبنى الجامعي وموائمته لأهداف التعليم العالي.

تناول الكتاب عدة فصول أهمها توضيح المعايير والدلائل الأساسية في تصميم مواقع المباني الجامعية وتخطيطها، ودراسة متطلبات المساحات والفراغات الخارجية للجامعات. وأهمية تأسيس البنية التحتية في المواقع الجامعية بالإضافة إلى معايير وتحديد مساحات الفراغات الداخلية والخارجية.

7.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العديد من المواضيع ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي، وبينت دراسة (Abdelmoaty, 2021) مفهوم منظور النوع الاجتماعي ومراعاة الفروق والاحتياجات بين الجنسين من خلال التخطيط الحضري الاستراتيجي. وأفادت دراسة (Lau, 2014) الباحثة في معرفة مكونات وعناصر الفراغات الخارجية للجامعات، كما وضح كتاب (Allen, 2018) الاحتياجات الخاصة للمرأة لما لها من تأثير واسع على المدن واقتصادها وسكانها. كما ساعدت دراسة (Mahmud, 2017) في تتبع خطوات وأساسيات وخلق بيئة حامية للمرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالنسبة لدراسة (Molyneux, 1985) مكنت الباحثة من وصف احتياجات واهتمامات المرأة ومصالح الجنسين، وأفاد كتاب (شاهين، 1987) الباحثة في توضيح المعايير والدلائل الأساسية في تصميم مواقع المباني الجامعية وتخطيطها، ودراسة متطلبات المساحات والفراغات الخارجية للجامعات.

يتضح أن أغلب الدراسات العربية والأجنبية ركزت على احتياجات المرأة في الأماكن العامة والجامعات الأجنبية بشكل عام، ولكن ستركز الورقة البحثية على دراسة أهمية تحقق متطلبات الأمن والسلامة في الجامعات في المدن الإسلامية النامية، وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها في قطاع غزة من حيث دراسة أهمية التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي في تعزيز متطلبات أمن وسلامة الطالبات في الجامعات.

8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

- **النوع الاجتماعي (Gender):** هو دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي يقوم بها المرأة والرجل (مفتاح، 2006، صفحة 9).
- **التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي (Gender Sensitive Urban Planning):** هو نهج تخطيطي يراعي الفوارق بين الجنسين في تطوير البنية التحتية، ويعزز المساواة في الحصول على الخدمات والفرص الحضرية ويحسن النظرة الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والفئات المهمشة، مما سيؤدي في النهاية إلى تحسين رفاهية كل فرد في المدينة (Kitchin, 2022).
- **الأمن:** الجهود والإجراءات التي تحمينا من الأذى المتعمد والتهديدات الخارجة عن السيطرة؛ لحماية الأفراد والمؤسسات والأصول من التهديدات الخارجية والإجرامية التي قد تسبب ضرراً (Ceccato, 2015, p. 12).

- **السلامة:** حالة يتم فيها التحكم في المخاطر والظروف التي تؤدي إلى الأذى الجسدي أو النفسي أو المادي من أجل الحفاظ على صحة ورفاهية الأفراد والمجتمع (Maurice, 2010, p. 238) . وتعريف السلامة في الهندسة هو القضاء على سيناريوهات المخاطر أو التحكم فيها في التصميم (Bieder, 2020, p. 19).

2. الإطار النظري

1.2 التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي

إن التخطيط والتصميم الحضريين يشكلان حرفياً البيئة من حولنا، لذا فإن عمليات التخطيط والتصميم لها علاقة مباشرة مع السلوكيات التي تحدد مجتمعاتنا، والتي غالباً ما تعكس وتعزز عدم المساواة داخلها. بشكل عام، يشعر الكثيرون بعدم الراحة وعدم الأمان في البيئة الحضرية، وتنبع هذه القضايا إلى حد كبير من غياب النساء والفتيات والأقليات في قرارات التخطيط والتصميم. لذا تزال الأقليات مستبعدة إلى حد كبير من أغلب مجالات التخطيط والتصميم، ومن عمليات صنع القرار العامة حول التنمية الحضرية (The World Bank , 2020, p. 8) (Beebeejaun, 2016, p. 9). ويؤكد التخطيط على أهمية تعزيز طرق الشعور بالأمن للأشخاص كجزء من تحسين المعيشة واستدامة بيئات الحياة اليومية في المدن والمجتمعات (Ratnayake, 2017, p. 70).

يشير النوع الاجتماعي إلى الممارسات الاجتماعية والعلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. تم تطوير العديد من الأطر لاستكشاف كيفية هيكلة العلاقات بين الجنسين والخبرات المعيشية والرفاهية والفرص لمجموعات مختلفة من النساء والرجال، وتحديد الأدوار الاجتماعية المختلفة لهم، وحقهم في الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وبالتالي ظهر مفهوم احتياجات النوع الاجتماعي أو اهتمامات النوع الاجتماعي (Walker, 2013, p. 112).

2.2 احتياجات النوع الاجتماعي (Gender Needs):

عند تحديد الاهتمامات من المفيد التفريق بين "اهتمامات المرأة" (Women's needs)، والاهتمامات الجندرية الاستراتيجية (Strategic Gender needs)، والاهتمامات العملية بين الجنسين (Practical Gender needs).

1.2.2 احتياجات المرأة (Women's Needs):

إن مفهوم احتياجات المرأة (Women's needs) يفترض توافق المصالح على أساس بيولوجي، ويعتمد وضع المرأة في المجتمع على مجموعة متنوعة من المعايير المختلفة، مثل الطبقة والعرق، وبالتالي يمكن تحديد المصالح المشتركة بينهن من خلال موقعهن الطبقي أو هويتهن العرقية بقدر ما يتحدد التشابه البيولوجي للمرأة (MOSER, 1989, p. 1803) (Molyneux, 1985, p. 232).

2.2.2 الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية (Strategic gender needs)

احتياجات الجنسين هي تلك التي تهم النساء أو الرجال، وقد تتطور بحكم وضعها الاجتماعي من خلال سمات النوع الاجتماعي. يمكن أن تكون احتياجات او اهتمامات الجنسين إما استراتيجية أو عملية، كل منها مشتق بطريقة

مختلفة وكل منها ينطوي على آثار مختلفة المرأة، وهي أكثر الأشياء التي تعتبر حقيقية للمرأة (Molyneux, 1985, p. 232).

3.2.2 الاحتياجات العملية بين الجنسين (Practical gender needs)

تُعطى الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي بشكل حثيث وتنشأ من الظروف الملموسة لوضع المرأة داخل المجتمع، وعلى النقيض من الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية، تصيغها النساء اللواتي هن أنفسهن في هذه المناصب وليس من خلال التدخلات الخارجية. وعادة ما تكون الاهتمامات استجابة لحاجة متصورة، ولا تنطوي بشكل عام على هدف استراتيجي مثل تحرير المرأة أو المساواة بين الجنسين (Molyneux, 1985, p. 232).

3.2 العلاقة بين النوع الاجتماعي والتخطيط الحضري

ترتبط مسألة استخدام منظور النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري بمسألة كيفية مساهمة المدينة في دعم وتنظيم الأدوار والقوالب النمطية للجنسين. لأكثر من ثلاثة عقود، كان إنهاء العنف ضد المرأة هو الهدف الرئيسي للحركات النسوية الدولية، لكن النتيجة كانت ضئيلة. حيث يتزايد تعرض النساء لأشكال مختلفة من العنف والتحرش في الأماكن العامة (Abdelmoaty, 2021, p. 2). وتتزايد الأبحاث حول التخطيط الحضري الاستراتيجي ولكنها تكاد لا تمعن النظر في الاختلافات بين الجنسين. نتيجة لذلك، ظهر منظور النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري لفحص القرارات من منظور المرأة، لتوفير مدينة آمنة حيث يمكن للنساء الاستمتاع بالأماكن العامة المفتوحة دون خوف من المضايقات (MacKenzie, 1984, p. 187)

1.3.2 تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي (Gender mainstreaming) في التخطيط الحضري

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي يعني جعل منظور المساواة بين الجنسين عنصراً مركزياً في جميع القرارات. وجعل استراتيجية تطبيقه جزءاً لا يتجزأ من جميع القرارات السياسية والتخطيطية. (Mahmud, 2017, p. 10). ولا تدرك النساء المدن ويختبرنها بطريقة مختلفة عن الرجال فحسب، بل يستخدمن أيضاً الأماكن العامة بطرق مختلفة (UN-Habitat, 2012, p. 2)، لذا يجب دعم المجموعات التي تميل إلى أن تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات التخطيط الحضري بشكل متزايد في حياتها اليومية وذلك باتباع ما يلي (Mahmud, 2017, p. 10):

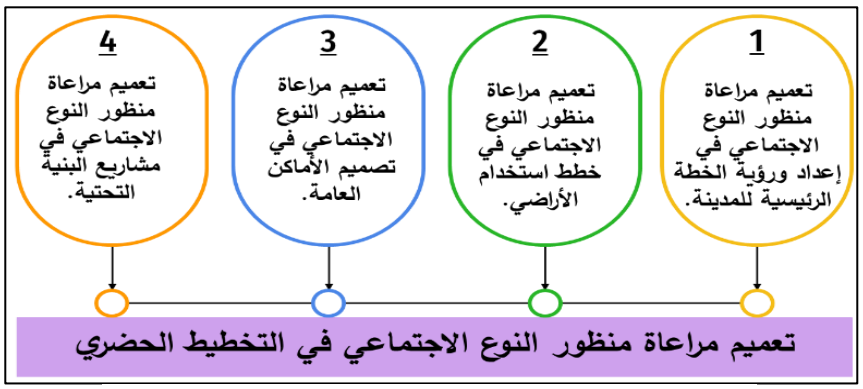

رسم توضيحي (1) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري، المصدر: (Mahmud, 2017, p. 10) بتصرف.

2.3.2 الأمن والسلامة (Security and Safety)

تعتبر السلامة والأمن مفاهيم متنازع عليها ومفتوحة للنقاش لأن التخصصات المختلفة تعلق عليها معاني مختلفة. الموضوع المشترك هو أن جميع التعريفات تأخذ في الاعتبار فكرة عدم وجود ضرر، أو تشير ضمناً إلى أن هذا جزء ضروري من احتياجات الفرد (Zedner, 2003, p. 154).

تم تعريف السلامة على أنها: **"حالة يتم فيها التحكم في المخاطر والظروف التي تؤدي إلى الأذى الجسدي أو النفسي أو المادي من أجل الحفاظ على صحة ورفاهية الأفراد والمجتمع"** (Maurice, 2010, p. 238) . فقد تناولها البعض بمفهوم الضرر، حيث عرفوا السلامة بأنها الحماية الجسدية للفرد من الأذى الناجم عن مصادر غير مقصودة، بينما يشير الأمن إلى حماية الفرد أو الممتلكات من الضرر الناتج من الأفعال الإجرامية والاضطرابات الفعلية المقصودة. وأشار البعض إلى مصطلح السلامة على أنه حماية الفرد من الضرر الشخصي، والأمن على أنه "التصميم البيئي والإدارة والتنفيذ المرتبط بمنع جرائم الأشخاص والممتلكات" (Ceccato, 2015, p. 12). وتشير التعريفات المقدمة من الأكاديميين بشكل أساسي إلى نوعين من الفروق بين السلامة والأمن: حيث يتعلق الأمن بالقصد، والسلامة التي تركز على المخاطر غير المقصودة أو العرضية (Bieder, 2020, p. 3). وعرفت (Allen, 2018, p. 14) الأمن والسلامة كالتالي:

'Safety means being protected from danger, risk, or injury; on the other hand, security is the state of being free from danger or threat of harm or injury, in other words freedom from danger".

بغض النظر عن التعريف المعتمد للأمن والسلامة، لابد أن يكون الأمن والسلامة من القضايا الاجتماعية ذات الصلة التي يجب معالجتها في إطار تشاركي، وهو نتاج التفاعل بين المستخدمين والعلماء الذين يدرسون أفضل الظروف لضمان حياة حضرية آمنة للجميع (Ceccato, 2015, p. 14). لكن يعتبر الأمن أكثر تعقيداً لأنه يعتمد أيضاً على التفاعلات البشرية، والتي تكون أقل قابلية للتنبؤ بها، ولا يؤثر تحسين جوانب السلامة الفنية دائماً بشكل إيجابي على الأمن بالقدر نفسه، ولكن مع ذلك توجد روابط قوية بين المجالين (Allen, 2018, p. 14).

1. الأمن (Security):

الأمن الشخصي قضية في كل مكان ولكل فرد، وهناك ارتباط واضح بينه وبين الفراغات العامة، ويختلف الأمن عن السلامة لأنه أكثر ذاتية ولدى الأشخاص مستويات مختلفة لما يمكن اعتباره آمناً. في الواقع، إن مفهوم الأمن بين الرجال والنساء مختلف تماماً، كما أنه يختلف بشكل كبير بين النساء من مختلف الفئات الاجتماعية (Ceccato, 2015, p. 15).

غالباً، تتعرض النساء للعنف والتحرش عندما يستخدمن الأماكن العامة وهو يعرف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو مصطلح شامل لأي فعل ضار يرتكب ضد إرادة الشخص (Russo, 2006, p. 180). يتخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي أشكالاً عديدة، بما في ذلك الجنسي والجسدي وسوء المعاملة النفسية، ويمكن أن

يكون الأمن الشخصي للمرأة بديلاً عن جميع الفئات الضعيفة وخاصة الفتيات والفتيان الصغار وكبار السن، وبالتالي يمكن أن يستفيد الجميع تعزيز الأمن وليس فقط النساء (Allen, 2018, p. 15).

2. السلامة الشخصية (Personal Safety):

تتحقق السلامة الشخصية عند ابتعاد الخطر، إذ أن الإنسان عندما يكون مسكنه في الطابق الأرضي فلن يكون قادراً على النوم ليلاً بسبب الخوف من إمكانية دخول لصوص إلى المسكن. ومن أجل الحفاظ على سلامته الشخصية يتطلب اتخاذ تدابير كوضع قضبان حديدية على الشبابيك واحكامها من أجل زوال خطر اقتحام المسكن ليحل الإحساس بالأمن ومن ثم الطمأنينة والسكينة لينام مطمئناً؛ لذلك فان مفهوم الأمن والسلامة الشخصية متلازمان لكن الأمن يسبق السلامة لاتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لكل حالة معينة (حسن، 2020، صفحة 176).

3. العوامل التي تؤثر على الأمن والسلامة الشخصية

تؤثر على الأمن والسلامة عدة عوامل، وقد تم تصنيفها لثلاث مجموعات هي (Rastyapina, 2016, p. 2043) (Waters, 2004, p. 415):

- **العوامل الاجتماعية**: البيئة الاجتماعية لها تأثير كبير على شعور الفرد بالأمن والمحافظة على سلامته.
- **العوامل الفيزيائية**: يمكن أن تؤثر ميزات مثل تصميم البيئة المبنية والإضاءة وكاميرات المراقبة على الأمن والسلامة الشخصية الفعلية والمتصورة. حيث يمكن لبعض الخصائص المادية للبيئة المبنية أن تزيد من الضعف ومشاعر الخوف.
- **العوامل الشخصية**: وجد أن تجارب الحياة وتاريخها يمكن أن يكون لها تأثير كبير على تصورات الفرد في الوقت الحاضر، لذلك لا ينبغي تجاهلها عند استكشاف تأثير البيئة المادية والاجتماعية على الأمن والسلامة الشخصية.

يجب أن يستند تخطيط وإدارة المناطق الحضرية إلى احتياجات وأولويات ومساهمات النساء والرجال على حد سواء، ومع ذلك، لا يتم إشراك أصوات النساء بشكل منهجي في المناقشات حول تخطيط المدينة. كما لا تزال المرأة بعيدة عن التمثيل العادل في المجال الحضري وصناعة القرار. ونتيجة لذلك، لا يتم دائما تصميم مؤسسات ومرافق وخدمات المدينة وفق احتياجات المرأة وأولوياتها، مما قد يؤدي إلى إهمال المناطق الهشة أو الحصول على خدمات عامة غير فعالة.

4.2 الفراغات الخارجية للجامعات

تسهم البيئة الجامعية في بناء شخصية الشباب بما تمتلكه من دور كبير في التأثير على قيمهم، وجذبهم لحب التعلم وزيادة دافعيتهم نحو تنمية روح الإبداع لديهم، ولا يعود هذا التأثير لعامل معين، وإنما لعدة عوامل؛ منها أن نجاح التصميم يعتمد على الادراك الصحيح لأهداف الحرم الجامعي ووظيفته (شاهين، 1987، صفحة 4).

وتعد الجامعة بما تشـتمل عليه من مرافق وأنشـطة وأندية وغيرها بمنزلة مجتمع مصـغر، أو صـورة مصـغرة للمجتمع الأكبر، فالحياة الجامعية ليست مجرد قاعات تدريسية ومحاضرات وأساتذة، بل هي محصلة التفاعل بين عناصر العمل الجامعي جميعاً (الصفدي، 2015، صفحة 12).

1.4.4 المعايير التخطيطية الرئيسية للجامعات

يعتبر التخطيط العمراني أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات مستقبلية لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المختلفة للأراضي في المكان الملائم والوقت المناسب، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية فاعلة (شاهين، 1987، صفحة 4).

وفيما يلي ذكر لعدة معايير تخطيطية يجب أخذها بالحسبان عند وضع المخطط العام للجامعات وهي:

1. **الموقع العام والوصولية:** هناك حاجة مستمرة لتسهيل الوصول إلى الحرم الجامعي من خلال توفير المزيد من طرق الحركة لمرور السيارات وأماكن وقوفها (Griffith, 1994, p. 655).
2. **سهولة الوصولية إلى الساحة المركزية من أي نقطة بالحرم**، حيث يشمل سهولة الانتقال بين المناطق الأخرى، مع مراعاة الفصل بين محاور حركة المشاة وحركة المركبات، وتحديد محور الحركة الرئيسي الذي يعد مركز النشاط الاجتماعي في الجامعة (Lau, 2014, p. 459) (شاهين، 1987، صفحة 29).
3. **مراعاة شبكة الطرق المحددة للموقع**، وكثافة المرور عند مداخل ومخارج الموقع بما يحقق سهولة وانسياب الحركة، وتوزيع مداخل الموقع بما يتناسب مع أقسام المناطق الرئيسية، مما يحافظ على خصوصية كل جزء (شاهين، 1987، صفحة 27).
4. **الاستجابة للتوسعات المستقبلية**، مع مراعاة الرؤية المنظورية العامة واختلاف ارتفاع المنشآت والمراحل المختلفة التي تضمن التوسع المنتظم الذي يستجيب للمتطلبات المتجددة للجامعة (شاهين، 1987، صفحة 12) (Griffith, 1994, p. 652).
5. **مراعاة توفير البنية التحتية** وتوزيعها داخل الموقع بما يضمن الكفاءة والاقتصادية، فمثلاً تخضع المختبرات والورش المتخصصة والتي تنتج نفايات ضارة إلى منظومة خاصة بها يحددها المختصون (شاهين، 1987، صفحة 12).
6. **مراعاة التوجيه البيئي للمناطق الوظيفية الرئيسية**، حيث يعد التوجيه الشمالي مناسباً للمكتبة ومخازن الكتب وقاعات المطالعة والمراسم الهندسية وقاعات المشاريع (Hajrasouliha, 2017, p. 364)، بينما يتناسب التوجيه الجنوبي للقاعات الدراسية والمختبرات والورش (شاهين، 1987، صفحة 12).
7. **مراعاة توفير المساحات اللازمة للطلبة**، والتي تتمثل في: مناطق أقسام التدريس، والمساحات الخضراء والخدمات الترفيهية والخدمات الرياضية (شاهين، 1987، صفحة 9). وخدمات عامة: وهي تتمثل في الورش والمخازن ومواقف السيارات ومحطات الطاقة والإطفاء... الخ، (شاهين، 1987، صفحة 14). (Hajrasouliha, 2017, p. 364).

2.4.4 مكونات الفراغات الخارجية للحرم الجامعي

إن عملية تخطيط الفراغات العمرانية هي عملية تنظيم وتنسيق البيئة العمرانية الخارجية بما يلاءم سلوكيات واحتياجات الإنسان المختلفة (خلف الله، 2015، صفحة 25). إن تصميم الحرم الجامعي أبعد من توفير مكان للدراسة فقط.، فالمساحات المفتوحة الواقعة بين المباني والبيئات المحيطة تولد إحساساً بالانتماء للحرم الجامعي من خلال دمج وتنظيم الاختلافات بين الأماكن والعناصر (Lau, 2014, p. 454).

تتناول هذه الفقرة دراسة المكونات والعناصر المادية للفراغات الخارجية للحرم الجامعي لما لها من أهمية في تشكيل وتكوين الفراغات وإعطائها طابع وشخصية مميزة، وتأثيرها على تحديد نوع النشاط الخاص بكل فراغ، وفيما يلي عرض لكل منهما (Griffith, 1994, p. 648).

1. أولاً: العناصر الطبيعية

هي العناصر الطبيعية المستخدمة داخل الفراغات الخارجية، ويعد الغطاء النباتي بأنواعه من أهم العناصر الطبيعية المستخدمة داخل الفراغات الخارجية للحرم الجامعي (Lau, 2014, p. 456)، لذلك فان توظيف النباتات داخل أي موقع لابد أن يحقق المتطلبات الوظيفية والجمالية ويضيف بعداً حيوياً على الموقع، ويحقق المتطلبات البيئية والمناخية (Luymes, 1995, p. 398).

2. ثانياً: العناصر الغير طبيعية

تعتبر العناصر الغير طبيعية عناصر مكملة للعناصر الطبيعية في تشكيل طبيعة الفراغ، وتلعب أيضاً دور هام في تحديد وتوجيه النشاط الذي يتم داخل الفراغ الخارجي للحرم الجامعي، اعتماداً على عناصرها من أماكن جلوس ومساحات خضراء وممرات مشاة وغيرها. وفيما يلي تحديد للعناصر الغير طبيعية الأساسية في الفراغات الخارجية داخل الحرم الجامعي:

أ- **عناصر فرش الفراغ الخارجي للحرم الجامعي**

وهي كل ما يوضع فوق أرضية الفراغ، وتؤدي وظائف هامة وحيوية وينتج عنها في نفس الوقت شكلا جمالياً، وهي تمثل العناصر اللازمة لإعطاء الفراغ الطابع والوظيفة الخاصة به، وتتمثل في عدة عناصر، مثل:

I. **أماكن الجلوس:** عنصر أساسي لخدمة وراحة الطلبة، يجب أن تتلاءم في التشكيل والخامات مع مواد الأرضيات (عبدالقادر، 2017، صفحة 56).
II. **المظلات:** توفير أماكن الظلال والحماية من العوامل الجوية المختلفة لأماكن الجلوس ومناطق وقوف السيارات، وبالتالي لها تأثير مباشر على راحة الطلبة ورفع كفاءة الأنشطة المختلفة (عبدالقادر، 2017، صفحة 56).

صورة 1، أماكن الجلوس، جامعة هارفرد.

صورة 2، المظلات، جامعة فلوريدا.

III. **العناصـر النحتية والعلامات:** تؤثر العناصـر النحتية كعلامة مميزة لجذب انتباه الطلبة تجاه عنصـر معين. كما يجب أن تكون العلامات بسـيطة وسـهلة القراءة من 20 متراً (Lau, 2014, p. 456) (Luymes, 1995, p. 397).

IV. **العناصـر المائية:** تعمل على تحقيق مفهوم التشـكيل البيئي وإعادة اسـتخدام العناصـر الطبيعية لتشـكيل الفراغات المعمارية الخارجية مما ينشط الحرم الجامعي ويضفي عليه الحيوية (Lau, 2014, p. 457).

صورة 3، العناصر النحتية. معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. المصدر: (Lau, 2014, p. 456)

صورة 4، العناصر المائية، بركة الزنبق، جامعة هونغ كونغ. المصدر: (Lau, 2014, p. 455)

V. **أعمدة الإنارة:** تلعب الإنارة دور كبير في تأكيد وتوضـيح الشـكل المتكامل للفراغ المراد تنسـيقه خاصـة داخل الجامعات التي يرتادها الطلبة لذا يجب أن تكون الإضاءة شاملة (Luymes, 1995, p. 391) (Rashied, 2019, p. 121).

VI. **صناديق القمامة:** لها أهمية كبرى داخل الجامعات للحفاظ على نظافة المكان وجماله، ويجب وضح صناديق القمامة في مكان واضح ولا يعوق حركة المشـاة ولا يفسـد الشـكل الجمالي للفراغ (عبدالقادر، 2017، صـفحة 56).

صورة 5، Southern Cross University

صورة 6، University of Rochester

ب- **ممرات المشاة**

وهي الممرات المتواجدة بين الفراغات والمباني، ولتوافد أعداد كبيرة من الطلبة على الجامعات بشكل مستمر يجب أن تكون هذه الممرات بأبعاد مناسبة لاستيعابهم وإيصالهم لكافة مرافق الجامعة. فمثلاً ممرات الرئيسية يكون هدفها الوصول إلى النقاط المميزة والمباني الهامة، أما الممرات الثانوية فيكون الهدف منها الوصول إلى الفراغات الترفيهية وغالباً ما تكون ذات أشكال منحنية (Lau, 2014, p. 459).

صورة 7، طريق المكتبة في جامعة كاليفورنيا.
المصدر: (Lau, 2014, p. 460)

صورة 8، Northwestern University.
المصدر: (Lau, 2014, p. 460)

ج- **الأرضيات:**

تقوم الأرضيات بدور أساسي في فصل وتحديد أنواع الممرات والفراغات، فهي تعطي كل منهم هوية مختلفة من خلال تنوع أشكالها والمواد المستخدمة في تحديدها، فمثلا الأرضيات الإسمنتية المجمعة أو المطبوعة هي الأكثر استخداماً خصوصا في الفراغات المظللة (عبدالقادر، 2017، صفحة 56).

صورة 9، DePaul University, Chicago

د- **البوابات والحواجز:**

البوابات هي منطقة الوصل بين الجامعة والبيئة الخارجية المحيطة بها، يتم تصميمها بشكل جمالي مميز لتجذب انتباه المارة خارج الجامعة وتشوقهم للتعرف على باقي مفرداتها. تفصل البوابات بين حركة المشاة وحركة المركبات وتنظم سير كل منهم في الاتجاه الرئيسي إلى وجهته مما يجعل معرفة الطريق أكثر سهولة (Luymes, 1995, p. 399).

هـ- **الأدراج والمنحدرات**

تنظم حركة الطلبة داخل الموقع بطريقة آمنة وذات كفاءة، وتستخدم الأدراج في دعم نسق وظيفي معين، مثل استغلالها كأماكن للجلوس. كما وتعتبر المنحدرات الوسيلة الثانية للربط بين مستويين مختلفين في المنسوب، ونجد أن المنحدرات تعطي إحساس بصري بالتواصل بين المستويات وحرية أكبر في الانتقال بينهم خصوصا لذوي الاحتياجات الخاصة (Lau, 2014, p. 459).

صورة 10،الأدراج في Northwestern University.
المصدر: (Lau, 2014, p. 460)

3.4.4 الأمن والسلامة في الجامعات

تقيس دراسات الأمن والسلامة في الجامعات التصورات عنها إما من خلال سؤال المستجيبين عن مشاعر الأمان بناءً على الوقت من اليوم والمكان، كمنشآت سكنية داخل الحرم الجامعي، ومناطق محيطة بالقرب من الحرم الجامعي، ومواقف للسيارات وأماكن في الحرم الجامعي وحوله، وفي الأحداث المدرسية أو ما إذا كانت إجراءات أمنية خاصة بالحرم الجامعي (Kelly, 2006) (Jennings, 2007, p. 199). ويمكن قياس تصورات السلامة في الحرم الجامعي من خلال سؤال الطلاب عما إذا كانوا يدعمون سياسات السلامة والأمن في الحرم الجامعي، مع ملاحظة أن هناك ندرة في الأبحاث التي تدرس كيفية إدراك الطلاب للسياسات المصممة لضمان سلامتهم (Braaten, 2020, p. 3).

إن الخصائص الوقائية في الحرم الجامعي مثل الإضاءة والتحكم في الوصول وتعديل تصميم المناظر الطبيعية لزيادة الرؤية وتقليل مواقع الفرص تؤثر بشكل كبير على تصورات السلامة، حيث يشعر الطلاب الذين أدركوا أن هناك إضاءة كافية وإجراءات سلامة كافية في الحرم الجامعي بأمن أكبر (Braaten, 2020, p. 3). ويمكن القول أن العناصر الخمسة المتعلقة بإدراك الطلاب بالحرم الجامعي للأمن وللسلامة هي: الإضاءة، والقضايا المتعلقة بالمناظر الطبيعية، وكفاية المعدات والخدمات الأمنية، والوصول المفتوح إلى الحرم الجامعي، والانتقال من الحرم الجامعي إلى المجتمع المحلي (Froughisaeid, 2018, p. 14).

الأمن والسلامة دائماً عاملان مهمان في أي مشروع، حيث يعتبر تحقيقهما من أهم الأمور بالنسبة للإنسان عند ممارسة أي نشاط، فالأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان متنوعة، منها ما يرتبط بطبيعة المواد المستخدمة في الفراغات الخارجية سواء كانت صناعية أو طبيعية، ومنها ما يتعلق بسلوك المستخدمين الآخرين. ويتضح مما سبق أن تخطيط وتصميم الفراغات الخارجية للجامعات يؤدي إلى التخفيف من العديد من مشكلات الأمن والسلامة. وقيام الجامعات بمعالجة اعتبارات السلامة الجسدية والنفسية وتوفير فراغات إيجابية للتجمع والاسترخاء والدراسة، يوفر فراغ آمن ومرن، مما يعزز تجربة التعلم، ويخلق شعور قوي بالراحة والمشاركة والشمولية.

3. الإطار العملي: الدراسة التحليلية للحالة الدراسية (الجامعة الإسلامية بمدينة غزة)

فيما يلي وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف ووصف منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينتها، وكذلك أدوات الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها، وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي تمت في اختيار أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية للاستبيان باستخدام برنامج **SPSS** التي اعتمد عليها في التحليل.

1.3 حدود الدراسة:

تتحدد حدود الدراسة بما يأتي:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة الحالية على تحديد متطلبات الأمن والسلامة في الجامعات كما تراها طالبات الجامعة الإسلامية بمدينة غزة.
- **الحدود المكانية:** الجامعة الإسلامية، وفي أداة الاستبانة فإن الحدود المكانية لتطبيقه هو حرم الطالبات.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق البحث خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2022-2023.
- **الحدود البشرية:** عينة ميسرة عدد (**110**) من طالبات الجامعة الإسلامية بغزة.

2.3 أدوات الدراسة:

- **الملاحظة المباشرة:** تم استخدام الملاحظة المشاركة والملاحظة غير المشاركة في وصف وتحليل الفراغات الخارجية للجامعة الاسلامية، وتم توثيق ذلك بالتصوير بالإضافة إلى تدوين الملاحظات.
- **الاستبانة:** هدفت الاستبانة إلى جمع البيانات وتحليلها للإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة؛ من إجابات الفئة المستهدفة والتي تمثلت في عينة ميسرة من طالبات الجامعة الإسلامية عدد (110).
- **المقابلات:** إجراء مقابلة مع نائب رئيس الجامعة للشئون الإدارية أ.د. أحمد سلامة محيسن وموظفة القبول والتسجيل في الجامعة لمعرفة عدد الطلبات والطلاب الملتحقين بالجامعة.

1.2.3 الملاحظة المباشرة:

تعتبر الملاحظة هي الأداة المستخدمة لجمع البيانات الخاصة بالحالة الدراسية، وفيما يلي توضيح لنوعي الملاحظة المستخدمة في هذه الدراسة.

الملاحظة المشاركة (Participate Observer): كانت الباحثة أحد عناصر بيئة الدراسة ضمن الحياة اليومية في الجامعة الإسلامية مدة 8 سنوات أثناء دراستها في البكالوريوس والماجستير ومراحل العمل، وبذلك تكون الباحثة قد شهدت مجموعة من التغييرات والتحسينات التي حدثت في الجامعة، وبالتالي استفادت الباحثة من ذلك في وصف الجامعة بناءً على ملاحظاتها اليومية.

الملاحظة غير المشاركة (Non-Participate Observer): لاحظت الباحثة الأحداث والأنشطة دون التفاعل معها، وذلك خلال إتمام الجزء العملي من الدراسة، وملاحظة فراغات الجامعات الحضرية ومتابعة سلوك الطالبات وكيفية التعامل معها في أماكن متعددة من الجامعة وبأوقات مختلفة. وتم توثيق ذلك بالتصوير بالإضافة إلى تدوين الملاحظات.

نبذة تعريفية عن الجامعة الإسلامية:

تعتبر الجامعة الإسلامية في غزة مؤسسة أكاديمية أهلية (غير حكومية) تعمل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، تأسست في عام 1978. وتضم الجامعة 11 كلية مختلفة بها (161) برنامجاً أكاديمياً. كما توفر الجامعة الأجواء الأكاديمية المناسبة ضمن الإمكانيات المتوفرة بما يتناسب مع عدد الطلبة، ففي العام الدراسي 2023-2022 بلغ عدد الطلاب (7018) والطالبات (9659) بمجموع (16.677) (الإسلامية، 2022).

تبلغ مساحة الحرم الجامعي 81.6 دونم بما تضمه من مبانٍ أكاديمية وإدارية وخدماتية مختلفة بالإضافة إلى وجود الحدائق المتنوعة والملاعب ومواقف السيارات. ومما قام عليه النظام التصميمي للحرم الجامعي هو تقسيمه لقسمين وذلك اتباعاً لمبدأ سياسة الفصل ما بين الذكور والإناث لمراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية وحفاظاً على العادات المجتمعية في القطاع، لذا تم تصميم الحرم الجامعي بحيث يتوفر مداخل خاصة بالطلاب والذي تبلغ مساحته 42.6 دونم من المساحة الكلية للحرم الجامعي. كما وتتوفر مداخل خاصة بالطالبات والذي تبلغ مساحته 27 دونم (المكتب الهندسي، 2022).

شكل 2، مخطط الموقع العام للجامعة الإسلامية- غزة. المصدر: المكتب الهندسي بالجامعة الإسلامية (بتصرف).

2.2.3 الدراسات الميدانية لتقييم الوضع القائم

1. النظام التخطيطي للجامعة

وعلى الرغم من أن أعداد الطالبات أكثر من الطلاب، فإن مساحة الجامعة عند الطلاب تعتبر ضعف مساحتها عند الطالبات، وهذا ما اقتضى إعادة النظر في نظام التخطيط داخل الجامعة؛ لذا تم تخصيص بعض الأجزاء من بعض مباني الطلاب لتستخدم للطالبات مثل مبنى طيبة وفلسطين، كما تم زيادة المساحات الخضراء والمعرشات الخاصة بالطالبات لتلبية احتياجاتهن. وفيما يلي تقييم للحرم الجامعي للطالبات حسب المعايير التخطيطية للجامعات المذكورة سابقاً وربطها بمفاهيم التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي:

أ- **الموقع العام والوصولية:** يتميز حرم الجامعة بتصميم معماري يعطي الشعور بالانفتاح والاتساع منذ الوصول بسبب الاتساع في ممرات الحركة والمواقف، بالإضافة لوجود الحدائق المركزية والحدائق المتفرقة، وغيرها، مما يسهل على الطالبات الحركة داخل الفراغ بسلاسة.

ب- **سهولة الوصولية إلى الساحة المركزية من أي نقطة بالحرم:** يمكن الوصول إلى الحديقة المركزية من خلال محاور الحركة سواء الرئيسة أو الفرعية الخاصة بالطالبات، وتمتلك المباني اطلالات على الحديقة المركزية. وتقع مداخل ومخارج مباني الطالبات على الحديقة مما يسهل التنقل والوصول إلى الحدائق من المباني ويوفر بيئة خضراء تعزز سلامتهن النفسية خلال التنقل في الفراغات الخارجية للجامعة.

صورة 10 الحديقة المركزية للطالبات. (المكتب الهندسي للجامعة الإسلامية).

صورة 13 الحديقة المركزية. (الباحثة،2022).

ج- **محاور الحركة ومواقف السيارات:** وتنقسم المحاور إلى رئيسة لحركة المركبات تربط ما بين المداخل الرئيسة وبعض المباني مباشرة، ومحاور فرعية موصلة لمباني وحدائق الجامعة، وترتبط المحاور بمناطق مفتوحة كمواقف للسيارات. ويلاحظ محاولة الجامعة تحسين محاور الحركة والمواقف في خلال العشر سنوات الماضية حيث تم تخصيص أماكن لمواقف السيارات بعيداً عن أماكن الحركة قدر الإمكان لتوفير فراغ جامعي يهتم بأمن وسلامة الطالبات.

صورة 11، ممرات الحركة بالجامعة. (الباحثة،2022).

صورة 12، مواقف السيارات. (الباحثة،2022).

د- **توفير البنية التحتية وتوزيعها داخل الموقع:** تتواجد المباني الخدمية مثل الإدارة والمكتبة في أماكن سهلة الوصول. كما تم زيادة مناطق الجلوس في الساحات الرئيسية لجعل الطالبات يشعرن بالراحة أكثر، ويرتبطن بالفراغ الخارجي بشكل أفضل مما يعزز سلامتهن أثناء الوجود في البيئة الحضرية وبالتالي جعل الأنشطة اليومية الجامعية أكثر متعة وفعالية.

صورة 13، مبنى الإدارة ومبنى المكتبة المركزية. (الباحثة،2022).

صورة 14، مقاعد الجلوس في الجامعة. (الباحثة،2022).

صورة 15، مبنى المختبرات بالجامعة الإسلامية. (الباحثة،2022).

صورة 16، مبنى المدينة المنورة واطلالته على الساحة الرئيسية للطابات (الباحثة،2022).

هـ- **مراعاة التوجيه البيئي للمناطق الوظيفية الرئيسية:** حيث يعد التوجيه الشمالي مناسباً للمكتبة والمراسم الهندسية، بينما يتناسب التوجيه الجنوبي للقاعات الدراسية والمختبرات والورش مع إضافة كاسرات الشمس الأفقية لحجب الشمس من الدخول، وتوفير بيئة جامعية مناسبة للطالبات وتزيد من شعورهن بالسلامة أثناء وجودهن في الجامعة.

و- **توفير المساحات الخضراء:** الحديقة الرئيسية للطالبات تتوسطها نافورة مياه، ويوجد بها أشجار كبيرة، كما تتوفر فيها مقاعد جلوس وتحتوي عدة خدمات مثل ماكينات المشروبات والبيع المباشر، وهي مكتظة بالطالبات خاصة في ساعات الفراغ الجامعي. كما زادت الجامعة على مدار السنوات أماكن الجلوس ما بين المباني للتكيف مع زيادة عدد للطالبات، وتم إضافة أماكن مغطاة لحماية الطالبات من الأمطار والشمس والمحافظة على سلامتهن داخل الحرم الجامعي.

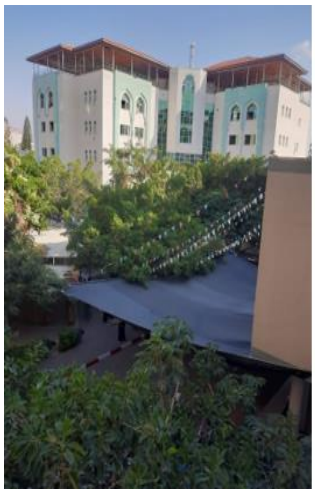

صورة 17، صور متنوعة للحديقة المركزية. (الباحثة،2022).

ز- **الاستجابة للتوسعات المستقبلية:** نسبة البناء عند الطالبات عالية مما يحد من التوسعات المستقبلية، فالنظام المركزي لا يسمح بالتوسع المستقبلي إلا بالتوسع خارج المركز، ولذا قامت الجامعة بإنشاء مباني مشتركة للطلاب والطالبات خارج المركز الرئيسي، مثل مبنى القاعات المدرجة، ومبنى تكنولوجيا المعلومات، ومبنى التعليم المستمر وقاعة المؤتمرات. كما قامت الجامعة بتخصيص بعض الفراغات للطالبات للقيام بالأنشطة إيماناً بضرورة مراعاة الاحتياجات المتجددة للطالبات.

3.2.3 تطبيق نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي في الجامعة الإسلامية: (محيسن، 2022)

يتميز نظام التخطيط المتبع بالجامعة الإسلامية بالفصل بين حرم الطلاب وحرم الطالبات، وهذه هي فلسفة الجامعة التي تبنها منذ انشائها، من منطلق إسلامي وطبيعة المجتمع والعادات والتقاليد التي تفرض ذلك لأنه كمجتمع مسلم يعنى بالحفاظ على المرأة وحمايتها واحترام خصوصيتها. ومن ضمن سياسة الجامعة توفير الخدمات وكافة الإمكانيات للطلاب والطالبات على حد سواء، من ناحية المباني والساحات الخضراء وكافة الخدمات الأخرى.

ويعتبر نظام الفصل مكلف للجامعة لوجود خدمات خاصة منفصلة في كلا الحرمين مثل الكافتيريات، المصليات، الصالات الرياضية، والساحات الخضراء والمفتوحة. وبالتالي فإن تكرار الخدمات مكلف للجامعة بشكل كبير وإذا فكرت الجامعة بالدمج فهذا سيوفر الكثير من المصاريف، لكن هذا يتعارض مع سياسة الجامعة وفلسفتها الإسلامية المميزة. وتتناسب هذه الفلسفة وتتلاقى مع نهج التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي من حيث جعل الحرم الجامعي أكثر انصافاً للجميع، ويلبي احتياجات الجنسين واحتياجات الأهالي والمجتمع.

وتقدم الجامعة للطالبات بعض المزايا الإضافية مراعاة لاحتياجاتهن الحضرية المختلفة نوعاً ما عن الطلبة، فيلاحظ أن حرم الطالبات نسبياً آمن أكثر من حرم الطالبات ومحمي من جميع اتجاهاته. وتم تخصيص أماكن ومعرشات خارجية للطالبات حمايةً من الأمطار والشمس حرصاً عليهن ولجعل الفراغات الخارجية أكثر راحة. ويوجد بالجامعة

مركز دراسات المرأة ومجلس الطالبات، ويهدفان إلى توفير التعليم الأكاديمي والبحث العلمي لتحقيق العدالة والحياة الأفضل للمرأة والرجل، وتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع وفق الإطار الثقافي الإسلامي.

3.3 الاستبانة

يمثل الجانب الميداني لهذه الدراسة، حيث تم استخدام مكونات الفراغات الخارجية للحرم الجامعي التي ذكرت في المبحث الثاني كمعيار لوضع محاور الاستبيان، وتم قياسها كما هي على أرض الواقع دون تدخل الباحثة فيها وفي مسارها. وقد تمت الدراسة من خلال الآراء الحرة لطالبات الجامعة الاسلامية، وكان دور الباحثة في الاستبانة هو إعداد البيانات وتوزيعها ومن ثم التعامل مع مخرجات البيانات بالوصف والتحليل.

أ- أهداف الاستبانة:

إن الهدف الرئيسي للاستبانة هو: **تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الجامعة الاسلامية وفق نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي**، وفيما يلي الأهداف الفرعية التي انبثقت من الهدف الرئيسي:

I. **الهدف الأول:** دراسة واقع الفراغ الحضري للجامعة الاسلامية.

II. **الهدف الثاني:** تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن الطالبات في الجامعة.

III. **الهدف الثالث:** تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة.

ب- محاور وفقرات الاستبانة:

اتبعت الباحثة الخطوات التالية في إعداد الاستبانة:

- الاطلاع على الأدب المتعلق بموضوع الدراسة بما في ذلك الكتب والأبحاث وأوراق العمل.
- إعداد الاستبانة بصورتها الأولية بحيث تم تقسيم لثلاثة محاور، كما يلي:

I. **المحور الأول:** ويتكون من البيانات الأولية المتعلقة بالمشاركين في عينة الدراسة. مدة المكوث في الجامعة والمؤهل الدراسي هما متغيران مؤثران في تحليل الأسئلة. تؤخذ مدة المكوث في الاعتبار لمعرفة مدة استخدام الطالبات للفراغ الخارجي وتأثير ذلك على نظرة الطالبة للفراغ. والمؤهل الدراسي يؤثر على مدة استخدام الفراغ حيث يستخدم طلبة البكالوريوس الفراغات الخارجية للجامعة أكثر من طلبة الدراسات العليا وفي أوقات مختلفة.

II. **المحور الثاني:** مدى الوعي بالواقع الحضري للجامعة الاسلامية ويبلغ عدد فقراته (6) فقرات.

III. **المحور الثالث:** مدى تحقيق متطلبات المحافظة على أمن الطالبات في الجامعة، ويبلغ عدد فقراته (5) فقرات.

IV. **المحور الرابع:** مدى تحقيق متطلبات المحافظة على سـلامة الطالبات في الجامعة، ويتكون هذا المحور من أقسـام وهي، **المقاعد وأماكن الجلوس** ويبلغ عدد فقراتها (4) فقرات، **الممرات والأرصـفة** ويبلغ عدد فقراتها (4) فقرات، **المسـاحات الخضـراء** ويبلغ عدد فقراتها (5) فقرات، **اللافتات والعلامات** ويبلغ عدد فقراتها (3) فقرات.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على هذه المحاور الأربعة.

V. **المحور الخامس:** ويبلغ عدد فقراته (2).

1.3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

1. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من طالبات الجامعة الإسلامية المسجلات في العام الدراسي 2023/2022، وقد بلغ عددهن (9659) طالبة. تم تحديد مجتمع الدراسة لعلاقتهم المباشرة مع موضوع الدراسة.
2. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة ميسرة من طالبات الجامعة الإسلامية من مختلف الكليات، وفي هذه الدراسة تم توزيع استبانة إلكترونية لطالبات الجامعة، وبلغ عدد المستجيبات لتعبئة الاستبانة (110) طالبة.

2.3.3 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن استخدام التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي له دور كبير في تحقيق وتعزيز أمن وسلامة الطالبات في الجامعات، مما يؤثر إيجاباً على تلبية احتياجات الطالبات في الجامعات خاصةً، وفي أغلب الفراغات الحضرية عامةً.

3.3.3 صدق أداة الدراسة وثباتها:

1.3.3.3 صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال احتساب معاملات الصدق في برنامج (SPSS) بين كل فقرة من فقراتها والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت معاملات الارتباط لفقرات بين (.478–.932) وكانت القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أعلى من 0.4 وجد ان جميعها معاملات ارتباطية دالة إحصائياً، وتشير إلى أن أداة الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

2.3.3.3 ثبات أداة الدراسة: عند إجراء حساب معاملات ألفا كرونباخ لكل فقرة من الفقرات (27) فقرة في جميع المحاور بلغ معدل الثبات (0.726)، وهو أعلى من القيمة (0.70) وهذا يدلل على أن الثبات دال إحصائياً، كما يؤكد ملاءمة البيانات للاستخدام كأداة للدراسة.

4.3.3 تحليل نتائج الاستبانة

1. **المحور الأول:** البيانات الشخصية: يتضح من جدول رقم (1) أن أغلب عينة الدراسة تمثلت في طالبات البكالوريوس بنسبة (78.2%) وذلك لاستخدامهن الفراغ الخارجي للجامعة يومياً لمدة أطول من طالبات الدراسات العليا. كما تم توزيع العينة على كافة كليات الجامعة (11) بالنسب الموضحة في الجدول.

جدول 1 يوضح النسب المئوية للمؤهل العلمي للطالبات والكليات المشاركة في الاستبانة

المؤهل العلمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية لمشاركة الكليات في الجامعة الإسلامية (11 كلية)			
بكالوريوس	%78.2	1- كلية الطب	%2.9	3- كلية التمريض	%4.8
دراسات عليا	%21.8	2- كلية الهندسة	%32.7	4- كلية العلوم	%19.2
				5- كلية الشريعة والقانون	%3.8
				6- كلية التربية	%8.7
				7- كلية تكنولوجيا المعلومات	%5.8
				8- كلية العلوم الصحية	%9.6
				9- كلية الآداب	%6.7
				10- كلية أصول الدين	%1.9
				11-كلية الاقتصاد والعلوم الادارية	%3.8

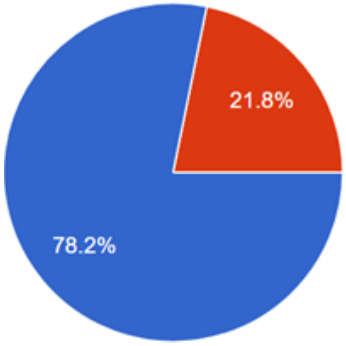

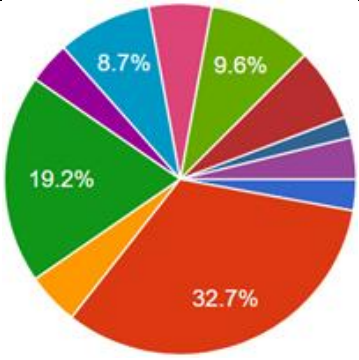

وقد تم اعتماد محك للدراسة بتحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين الدرجات (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (5/4= 0.8). وبعد ذلك إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد صحيح (1)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول2، يوضح محك الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي	التقدير
من 1.00 - 1.80	من 36% فأقل	قليلة جداً
من 1.81 - 2.60	أكثر من 36% - 52%	قليلة
من 2.61 - 3.40	أكثر من 52%- 68%	متوسطة
من 3.41 - 4.20	أكثر من 68%- 84%	كبيرة
من4.21 - 5.00	أكثر من 68%- 84%	كبيرة جداً

2. المحور الثاني: واقع الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية

يحقق هذا المحور الهدف الأول المتمثل في: **"تحديد واقع الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية"**، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة باستخدام المتوسطات والأوزان النسبية، وكانت النتائج كما يتضح في الجدول رقم (3):

جدول 3، تحليل واقع الفراغات الخارجية للجامعة الاسلامية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	التقدير
1	تشعرين بأن نظام التخطيط المتبع بالجامعة للفصل بين الطالبات والطلاب مريح ومناسب لكِ.	4.27	1.01	85.4%	1	كبيرة جداً
2	توزيع مداخل ومخارج الجامعة يسهل حركتك ووصولك إلى كافة الفراغات والمباني.	3.60	1.14	72%	5	كبيرة
3	تعتبرين بأن ساحات الجامعة متناسبة مع أعداد الطابات واحتياجاتهن المختلفة.	3.14	1.22	63.8%	6	متوسطة

4	تساعدك الفراغات الخارجية للجامعة على تكوين الصداقات والمشاركة في الأنشطة.	3.67	1.03	73.4%	4	كبيرة
5	تشعرين بالانتماء للفراغ الخارجي خلال فترة تواجدك فيه.	3.70	1.09	74%	3	كبيرة
6	هل ستشاركين إذا عقدت ورشات عمل لتشجيع مشاركة الطالبات في اعادة تخطيط بعض فراغات الجامعة؟	4.03	.770	80.6%	2	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور		**3.70**	**1.04**	**74%**	**كبيرة**	

لقد تم دارسة الفروق لجميع الفقرات في الجدول رقم (3) وتبين أن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.000) ويتضح أن الدرجة الكلية للمحور كانت كبيرة بوزن نسبي قدره (74%)، وهذا يدل أن إدراك الطالبات لواقع وخصائص الفراغ الجامعي بالجامعة الإسلامية كبير. كما يلاحظ أن أعلى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (1) بوزن نسبي قدره (85.4%) مما يدل على أن الطالبات يجدن نظام الفصل مريح لهن، أما أدنى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (3) بوزن نسبي قدره (63.8%) وتفسر الباحثة ذلك بأن عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة كبير، بسبب مستوى التعليم العالي والخدمات العديدة التي تقدمها الجامعة، مما يجعل عدد الطالبات كبير وأنهن يرغبن بمساحات خارجية أكبر خاصةً في فترة الفراغ الجامعي. ويتضح أنه من خلال إجابات الطالبات على هذا المحور أنه يوجد استعداد ورغبة كبيرة بالمشاركة في أي أنشطة أو مبادرات مستقبلية تنظمها الجامعة، من شأنها أن تعزز أمن وسلامة الطالبات في فراغات الجامعة.

3. المحور الثالث: مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن الطالبات في الجامعة

يحقق هذا المحور الهدف الثاني وهو: **"تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن الطالبات في الجامعة"**، لذا قامت الباحثة باستخدام المتوسطات والأوزان النسبية، وكانت النتائج كما يتضح في الجدول رقم (4):

جدول 4، يوضح مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن الطالبات في الجامعة

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	التقدير
1	تفضلين إذا كانت المداخل والمخارج والطرق الرئيسية للجامعة مصممة بشكل مختلف وألوان مميزة.	2.82	0.72	56.4%	3	متوسطة
2	تحبذين وجود لافتات بأرقام الهواتف الطارئة (الدفاع المدني والشرطة والإسعاف).	1.71	0.68	34.2%	4	قليلة جداً
3	تعتبرين بأن الاضاءة كافية في الفراغات الخارجية للجامعة.	3.49	0.78	69.8%	2	كبيرة
4	يوجد لديكِ مخاوف بشأن سلوك الآخرين في الحرم الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفون).	1.67	0.58	33.4%	5	قليلة جداً
5	تشعرين بأن مستوى الأمن حول محيط الحرم الجامعي جيد.	4.03	0.76	80.6%	1	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور		**2.74**	**0.69**	**54.8%**	**متوسطة**	

لقد تم دارسة الفروق لجميع الفقرات في الجدول رقم (4) وتبين أن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.000) ويتضح أن الدرجة الكلية للمحور كانت متوسطة بوزن نسبي قدره (54.8%). كما يلاحظ أن أعلى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (5) بوزن نسبي قدره (80.6%) وتفسر الباحثة ذلك على أن الطالبات يشعرن بالأمن في محيط الحرم الجامعي بالكامل وهذه أهم مميزات حرم الجامعة الإسلامية، أما أدنى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (33.4%) وتفسر الباحثة ذلك بعدم موافقة الطالبات على هذه الفقرة لأن الجامعة الإسلامية أيضاً توفر حرم جامعي داخلي آمن وتراعي اعتبارات ومعايير أخلاقية عالية في توظيف كوادرها والمنتمين إليها.

4. المحور الرابع: مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة

يحقق هذا المحور الهدف الثالث وهو: "تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة"، وقد قامت الباحثة باستخدام المتوسطات والأوزان النسبية لتحقيقه، وكانت النتائج كما يتضح في الجدول رقم (5):

جدول 5، يوضح مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة في أماكن الجلوس

أولاً: أماكن الجلوس						
الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	التقدير
1	تجدين أماكن كافية ومريحة مخصصة للجلوس في الجامعة.	3.55	1.25	71%	3	كبيرة
2	تفضلين إحاطة أماكن الجلوس بالجامعة بالأشجار مما يشعرك بالخصوصية والراحة.	4.48	0.58	89.6%	2	كبيرة جداً
3	يشعرك بالراحة وجود أماكن للجلوس ما بين مظللة ومشمسة.	4.50	0.53	90%	1	كبيرة جداً
4	توزيع المقاعد يشكل عائق لحركتك أثناء المشي.	2.66	0.97	53.2%	4	متوسطة
الدرجة الكلية للفقرات		**3.80**	**0.83**	**76%**	**كبيرة**	

لقد تم دارسة الفروق لجميع الفقرات في الجدول رقم (5) وتبين أن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.000) ويتضح أن الدرجة الكلية للمحور كانت كبيرة بوزن نسبي قدره (76%)، وهذا يدل أن الجامعة تحقق أغلب متطلبات سلامة الطالبات. كما يلاحظ أن أعلى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (3) بوزن نسبي قدره (90%) وتفسر الباحثة ذلك على أن توفير الجامعة للأماكن المظللة والمشمسة يتناسب مع احتياجات الطالبات، أما أدنى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (53.2%) ويتضح أن هناك موافقة متوسطة على هذه الفقرة مما يستدعي تحسين أماكن المقاعد في الفراغات الخارجية.

جدول 6، يوضح مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة في الممرات والأرصفة

ثانياً: الممرات والأرصفة						
الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	التقدير
1	تعتبرين أن ممرات الجامعة واسعة وكافية لحركة الطالبات.	3.76	1.01	75.2%	3	كبيرة
2	تشعرين بأن الممرات الخارجية متصلة مع بعضها بشكل آمن مما يشجع ممارسة المشي.	3.96	0.87	79.2%	2	كبيرة
3	تعتبرين أرضيات وممرات الجامعة مرصوفة بشكل جيد (مانعة للانزلاق أو حوادث الوقوع أو التصادم...إلخ).	3.98	0.82	79.6%	1	كبيرة
4	لا يوجد فصل واضح لممرات المشاة مع مسارات حركة السيارات.	2.59	1.07	51.8%	4	قليلة
الدرجة الكلية للفقرات		**3.56**	**0.94**	**71.2%**	**كبيرة**	

لقد تم دارسة الفروق لجميع الفقرات في الجدول رقم (6) وتبين أن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.000) ويتضح أن الدرجة الكلية للمحور كانت كبيرة بوزن نسبي قدره (71.2%)، وهذا يدل أن هناك تخطيط وتصميم الممرات والأرصفة يحقق متطلبات السلامة. كما يلاحظ أن أعلى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (3) بوزن نسبي قدره (79.6%) وتفسر الباحثة ذلك أن الجامعة دائما تطور خدماتها بما يعزز سلامة الطالبات في الحرم الجامعي، أما أدنى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (51.8%) ويوضح ذلك بأن بعض الطالبات ترى بتحسين الحركة في ممرات المشاة وفصلها عن مسارات حركة السيارات.

جدول 7، يوضح مدى توفر متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة في المساحات الخضراء

ثالثاً: المساحات الخضراء						
الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	التقدير
1	تشجعين زيادة المساحات الخضراء في الجامعة.	4.72	0.53	94.4%	1	كبيرة جداً
2	يشجعكِ الجو المريح والهادئ لحدائق الجامعة على الدراسة.	1.86	0.97	37.2%	5	قليلة
3	يتم الاهتمام بنظافة وترتيب المساحات الخضراء وتوجد صناديق القمامة بأماكن مناسبة.	4.38	0.64	87.6%	2	كبيرة جداً
4	تشعرين بأن الأشجار أو الشجيرات تحجب الرؤية والإضاءة والتهوية.	2.43	0.93	48.6%	4	متوسطة
5	برأيك، توصيلات وأباريز الكهرباء في الساحات الخارجية بحاجة لصيانة واهتمام أكبر.	4.02	1.05	80.4%	3	كبيرة
الدرجة الكلية للفقرات		**3.47**	**0.82**	**69.64%**	**كبيرة**	

لقد تم دارسة الفروق لجميع الفقرات في الجدول رقم (7) وتبين أن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.000) ويتضح أن الدرجة الكلية للمحور كانت كبيرة بوزن نسبي قدره (69.64%)، وهذا يدل على تحقق متطلبات السلامة في المساحات الخضراء. كما يلاحظ أن أعلى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (1) بوزن نسبي قدره (94.4%) وتفسر الباحثة ذلك على أن الطالبات يشعرن بالراحة في وجود مساحات خضراء واسعة، أما أدنى

فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (2) بوزن نسبي قدره (37.2%) مما يدل على أن الحدائق لا توفر جو هادئ للدراسة بسبب عدد الطالبات الكبير خصوصاً في وقت الفراغ الجامعي.

جدول 8، يوضح مدى توفر متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة في اللافتات والعلامات

رابعاً: اللافتات والعلامات						
الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	التقدير
1	تجدين بأن اللافتات وعلامات الإرشاد موجودة بشكل واضح في المكان.	3.74	1.02	74.8%	2	كبيرة
2	تساعدك اللافتات والعلامات للوصول لأي مكان دون الحاجة للسؤال.	3.66	0.98	73.2%	3	كبيرة
3	تفضلين وجود علامات توجهك لطلب المساعدة في حالات الطوارئ.	4.37	0.65	87.4%	1	كبيرة جداً
الدرجة الكلية للفقرات		**3.92**	**0.88**	**78.47%**		**كبيرة**
الدرجة الكلية للمحور الرابع		**3.69**	**2.85**	**%73.75**		**كبيرة**

لقد تم دارسة الفروق لجميع الفقرات في الجدول رقم (8) وتبين أن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.000) ويتضح أن الدرجة الكلية للمحور كانت كبيرة بوزن نسبي قدره (73.75%)، وهذا يدل أن هناك موافقة من الطالبات لزيادة العلامات واللافتات في الفراغات الخارجية. كما ويلاحظ أن أعلى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (3) بوزن نسبي قدره (87.4%) وتفسر الباحثة ذلك على أن وجود العلامات في حالات الطوارئ يزيد من فرص السلامة للطالبات، أما أدنى فقرة في هذا المحور كانت الفقرة (2) بوزن نسبي قدره (73.2%) وهذا يؤكد أهمية العلامات واللافتات في مرونة الحركة وإمكانية الوصول السريع لأغلب الفراغات الجامعية.

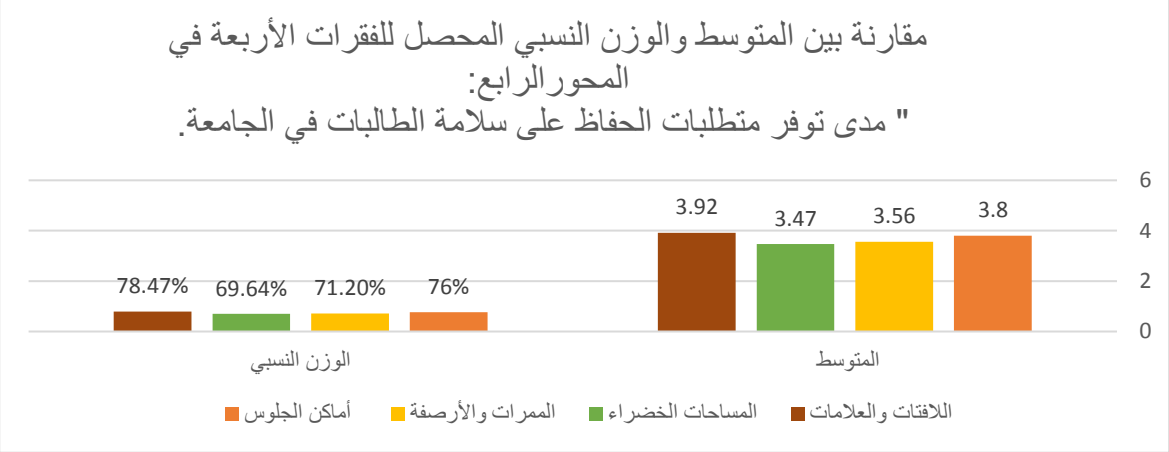

شكل 1، مقارنة بين المتوسط والوزن النسبي المحصل للفقرات الأربعة في المحور الرابع

يتبين من المخطط السابق تقارب المتوسط والوزن النسبي بشكل كبير، لفقرات المحور الرابع المتمثلة في: أماكن الجلوس والممرات والأرصفة والمساحات الخضراء واللافتات والعلامات. وتفسر الباحثة ذلك بأن الطالبات يتعاملن بشكل يومي ومباشر مع الفراغات الخارجية للجامعة مما يجعل إدراك مكونات الفراغ لديهن جيدة وقابلة للقياس بناء على الاستخدام اليومي.

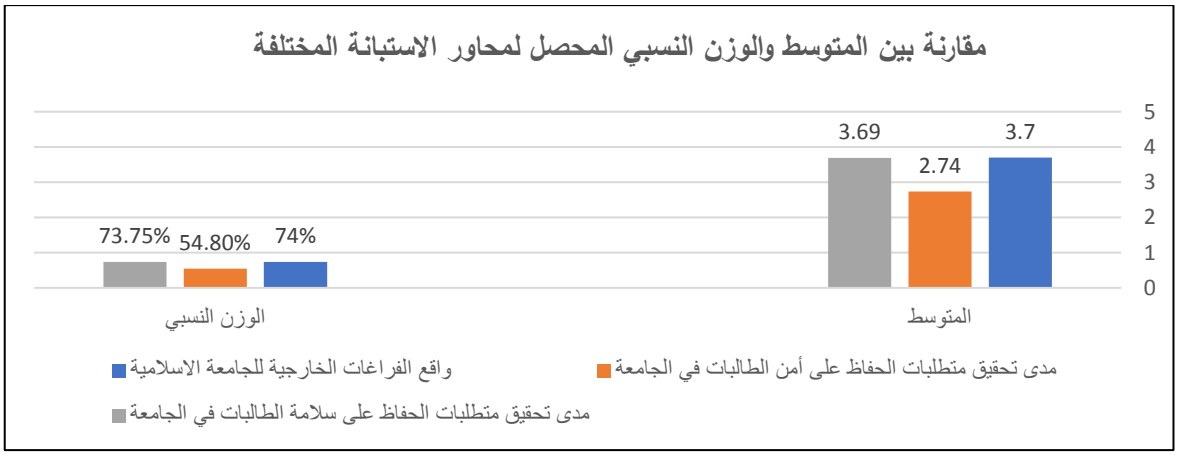

شكل 2، مقارنة بين المتوسط والوزن النسبي المحصل لمحاور الاستبانة المختلفة.

يتضح من الشكل أعلاه أن نتائج المتوسط والوزن النسبي للمحور الثاني **"واقع الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية"** والمحور الرابع **" مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على سلامة الطالبات في الجامعة"** كبيرة ومتقاربة جداً، وهذا يوضح مدى إدراك الطالبات لوقع الفراغ الجامعي وبنفس الوقت متطلبات السلامة. أما بالنسبة للمحور الثالث" **مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن الطالبات في الجامعة"** فكانت نتائج المتوسط والوزن النسبي أقلها، وهذا يوضح عدم استجابة الطالبات لهذا المحور بشكل متوسط، وتفسر الباحثة ذلك بأن درجة الأمن عالية في محيط الجامعة وداخل فراغاتها ومبانيها وحتى في آلية اختيار موظفيها وكوادرها التعليمية، مما لا يشكل خطراً على الطالبات أو يسبب أي مشكلات تؤثر عليهن.

5. **المحور الخامس:** وقد تضمن هذا المحور ما يلي:

أ- **يوجد مناطق محددة في الفراغات الخارجية للجامعة تشعرين فيها بعدم الأمن أو السلامة.**

يتضح من الشكل رقم (4) أن أغلب عينة الدراسة بنسبة (89.8%) أجابت بعدم وجود أماكن في الجامعة تشعر بها بخطر على أمنها وسلامتها، وهذه نسبة كبيرة تؤكد على مدى تناسب تخطيط الجامعة ومعاييرها لنهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي والذي يهدف لجعل الفراغ أكثر انصافاً وأمناً وسلامةً للمرأة. أما العينة بنسبة (10.2%) التي أجابت بنعم، أجمعت بأن منطقة البوابة الجنوبية لحرم الطالبات بحاجة للتحسين، وقد أعدت الجامعة مخطط كامل لتطوير هذه المنطقة مستقبلاً في حال توفر التمويل اللازم. (محيسن، 2023)

ب- **الآن بعد أن أكملتِ الاستبانة، هل ما زالت لديك نفس الانطباعات كما كنت في بداية تعبئة هذه الاستبانة؟**

يتضح من شكل رقم (5) الإجابة على هذا السؤال بنسبة (62.6%) بلا، وبهذا تكون الدراسة أفادت الطالبات في إدراك متطلبات جعل الفراغ الخارجي أكثر أمناً وسلامةً لهن، وأجابت العينة بنسبة (37.4%) بنعم، وتفسر الباحثة ذلك بأن هناك نسبة لا بأس بها تدرك موضوع الدراسة، وهذا مدلول إيجابي على ضرورة مشاركة الطالبات في الأنشطة المختلفة.

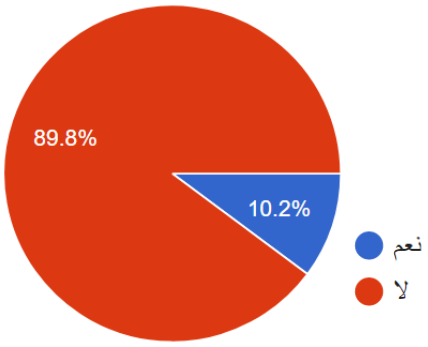

شكل 4، نسبة الموافقة على السؤال الأول في المحور الخامس

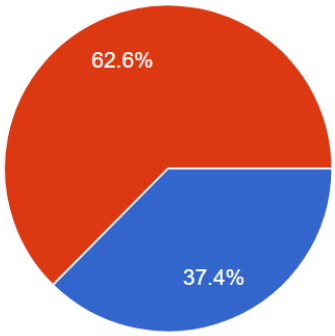

شكل 5، نسبة الموافقة على السؤال الثاني في المحور الخامس

4.3 المناقشة

إجمالاً، من خلال مخرجات الاستبانة وملاحظة الباحثة والمقابلات تبينت صورة التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي بشكل واضح من خلال تحقيق الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية لأمن وسلامة الطالبات. وأن الاتجاه لتطبيق هذا النهج خطوة للوصول إلى فراغات خارجية تلبي احتياجات المستخدمين المختلفة. وأن عملية مشاركة الطالبات ستحفز المؤسسات التعليمية على إدراك ماهية احتياجات النوع الاجتماعي في الجامعات ما يجعل الحياة الجامعية تجربة فريدة من نوعها. لذلك يتبين تقارب في نتائج مختلف أدوات الدراسة مما حقق أهداف الدراسة في تحديد مدى تحقيق متطلبات الحفاظ على أمن وسلامة الطالبات في الفراغات الخارجية للجامعة الإسلامية وفق نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي.

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4 النتائج

- تناسب سياسة وفلسفة الجامعة الإسلامية مع نهج التخطيط الحضري المراعي للنوع الاجتماعي بتوفير حرم جامعي أكثر أمناً وسلامة للطالبات والطلاب على حد سواء.
- تحتاج للطالبات في أي محتوى ثقافي احتياجاتهن الجامعية الحضرية الخاصة وأهمها توفير الأمن والحفاظ على سلامتها داخل الحرم الجامعي.
- هناك موافقة كبيرة من الطالبات على أن التخطيط المتبع بالجامعة للفصل بين الطالبات والطلاب مناسب للطالبات.
- يوجد استعداد ورغبة كبيرة من الطالبات بالمشاركة في أي أنشطة أو مبادرات مستقبلية تنظمها الجامعة، من شأنها أن تعزز أمن وسلامة الطالبات في فراغات الجامعة وخدماتها المتعددة.
- هناك موافقة كبيرة على أن الطالبات يشعرن بالأمن في محيط الحرم الجامعي وهذه أهم مميزات حرم الجامعة الإسلامية.
- هناك موافقة متوسطة على أهمية تحسين أماكن المقاعد في الفراغات الخارجية والفصل بين ممرات حركة الطالبات ومسارات حركة السيارات داخل الجامعة.
- هناك موافقة كبيرة بإمكانية زيادة المساحات الخضراء مستقبلاً، حيث توفر الحدائق جو مريح للطالبات.

- هناك موافقة كبيرة بأهمية إضافة العلامات واللافتات، ودورها في مرونة الحركة وإمكانية الوصول السريع لأغلب الفراغات الجامعية بسلامة.

2.4 التوصيات

- ضرورة توجه وزارة التربية والتعليم العالي بوضع سياسات حضرية واجتماعية واقتصادية مستقبلية جيدة التصميم تعزز أمن الطالبات وسلامتهن في الجامعات خاصة وكافة المؤسسات التعليمية عامةً.
- تعزيز قدرات الطالبات بالمشاركة في خطط تراعي النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري والمشاريع التنموية للجامعات.
- يجب أن تكون معايير تخطيط المساحات الخارجية في الجامعات مرتبطة بشكل مباشر باحتياجات الطلاب والطالبات.
- مراعاة التوسع المستقبلي للجامعة عند البدء في مرحلة التخطيط بحيث يتم توزيع المباني والمساحات لكل مرحلة مع مراعاة المرحلة التالية بحيث لا يكون هناك تعارض خلال مراحل نمو الجامعة وتوسعها.

5. المراجع

1.5 المراجع العربية

- الاسكوا (2020). *الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات*. الأمم المتحدة.
- الصفدي، رامي. (2015). *جودة البيئة الجامعية وعلاقتها بالإنتاج الإبداعي لدى طلبة كلية الفنون*. [رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة].
- حسن، نغم & رشيد، لؤي. (23 فبراير، 2020). الأمن الحضري في تخطيط المدن. *مجلة كلية التربية للبنات*، 31 (2)، 172-186. Doi: https://doi.org/10.36231/coedw/vol31no2.10
- خلف الله، عصام. (2015). *مدى ملائمة تخطيط الفراغات الخارجية في الجامعات للقيم الاجتماعية*. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة].
- شاهين، بهجت. رشاد. (1987). *المبنى الجامعي وموائمته لأهداف التعليم العالي*. المركز العربي لبحوث التعليم العالي.
- عبد القادر، زينب & شديد، منى. (2017). سيكولوجية الفراغات العمرانية. *Journal of Urban Research*. 25 (1)،
- 53-68. Doi: 10.21608/JUR.2017.88120
- مفتاح (2006). *مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي*. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية "مفتاح".

2.5 المراجع الأجنبية

1. Abdelmoaty, A. Saadallah, D. & Bakr A. (2021). *Gender Mainstreaming and Women's Involvement in Urban Planning Strategies*. Second Arab Land Conference. (pp. 1-16).
2. Allen, H. (2018). *Approaches for Gender Responsive*. GIZ-SUTP.
3. Beebeejaun, Y. (2016). Gender, urban space, and the right to everyday life. *Journal of Urban Affairs*,39(13) 323-334. http://dx.doi.org/10.1080/07352166.2016.1255526
4. Bieder, C. (Ed). (2020). *The Coupling of Safety and Interrelations in Theory and Practice*. Springer Nature Switzerland AG

5. Braaten, C. & Others. (2020). Student perceptions of campus safety: testing the vulnerability and disorder models. *Security Journal*. https://doi.org/10.1057/s41284-020-00263-1
6. Ceccato, V. Newton, A. (2015). *Safety and Security in Transit Environments*. Palgrave Macmillan. Doi: 10.1057/9781137457653
7. Froughisaeid, N. (2018). *Students' perception of safety in the physical environment of a university campus: a case study on Middle East Technical University* [Master's thesis, Middle East Technical University].
8. Ghadban, Sh. Al-Bishawi, M. & Jorgensen, K. (2016). Women's behaviour in public spaces and the influence of privacy as a cultural value: The case of Nablus, Palestine. *Urban Studies Journal*, 1-19. Doi: 10.1177/0042098015620519
9. Griffith, J. C. (1994). Open Space Preservation: An Imperative for Quality Campus Environments. *The Journal of Higher Education*, 65 (6), 645-669. https://doi.org/10.2307/2943823
10. Hajrasouliha, A. (2017). Master-planning the American campus: goals, actions, and design strategies. *URBAN DESIGN International*،381–363. Doi:10.1057/s41289-017-0044-x
11. Jennings, W. Gover. A. & Pudrzynska, D. (2007). Are Institutions of Higher Learning Safe? A Descriptive Study of Campus Safety Issues and Self-Reported Campus Victimization among Male and Female College Students. *Journal of Criminal Justice Education*, 18 (2), 191-208. Doi: 10.1080/10511250701383327
12. Kelly, B. & Torres, A. (2006). Campus Safety: Perceptions and Experiences of Women Students. *Journal of College Student Development*, 47 (1), 20-36. Doi: 10.1353/csd.2006.0007
13. Ledwitz-Rigby, F. (1993). An Administrative Approach to Personal Safety on a University Campus: The Role of a President's Advisory Committee on Women's Safety on Campus. *The Journal of Human Justice.* 4 (2),85-94. Doi:10.1007/bf02619529
14. Luymes, D. & Tamminga, K. (1995). Integrating public safety and use into planning urban greenways. *Landscape and Urban Planning*, 33 (1-3), 391-400. https://doi.org/10.1016/0169-2046(94)02030-J
15. MacKenzie, M. (2008). A Socialist Feminist Perspective on Gender and Environment. *Antipode*, 16 (3), 3-10.
16. Mahmud, A. (2017). *Gender Responsive City Structures*. ActionAid.
17. Maslow, A. (1970). *Motivation and personality*. Harper & Row, Publishers.
18. Maurice, P. & Others (2010). Safety and safety promotion: definitions for operational developments. *Injury Control and Safety Promotion*, 8 (4) 237-240. http://dx.doi.org/10.1076/icsp.8.4.237.3331
19. McDowell, L. (1983). Towards an understanding of the gender division of urban space. *Environment and Planning D: Society and Space*, 1 (1), 59-72. https://doi.org/10.1068/d010059
20. Molyneux, M. (1985). Mobilization without Emancipation? Women's Interests, the State, and Revolution in Nicaragua. *Feminist Studies*, 11 (2), 227-254. https://doi.org/10.2307/3177922
21. Moser, C. (1989). Gender Planning in the Third World: Meeting Practical and Strategic Gender Needs. World Development, 17 (11),1799-1825. https://doi.org/10.1016/0305-750X(89)90201-5
22. Moser, C. (1993). *Gender planning and development* (pp. 1-11). Routledge.
23. Rashied, M. (2019). Gender Responsive Urban Public Places in Dhaka City: A Planning Perspective. *Journal of Bangladesh Institute of Planners*, 10, 117-129. Doi:10.13140/RG.2.2.33572.91529

24. Rastyapina, O. & Korosteleva, N. (2016). Urban Safety Development Methods. Procedia Engineering, 150, 2042 – 2048. Doi: 10.1016/j.proeng.2016.07.292
25. Ratnayake, R. (2017). Sense of safety in public spaces: university student safety experiences in an Australian regional city. Rural Society, 26 (1) 69–84. http://dx.doi.org/10.1080/10371656.2017.1284616
26. Rendell, J., Penne, B. & Borden, L. (Ed). (2000). *Gender Space Architecture-An interdisciplinary introduction*. Routledge.
27. Rezazadeh, R. & Mohammadi, M. (2013). Responsive urban space to special need groups (women), case study: Chizar neighborhood space, Tehran, Iran. *International Journal of Architectural Engineering & Urban Planning*, 23 (1), 64-73. http://ijaup.iust.ac.ir/article-1-21-en.html
28. Russo, N. & Pirlott, A. (2006). Gender-Based Violence: Concepts, Methods, and Findings. *Annals of the New York Academy of Sciences*, 1087(1), 178–205. Doi:10.1196/annals.1385.024
29. Seaforth, W. (2008). *Gender Mainstreaming in local authorities' best practice*. UNON/Publishing Services Section.
30. The World Bank. (2020). *Handbook for Gender-Inclusive Urban Planning and Design*. The World Bank Group.
31. UN-Habitat. (2012). *Gender issue: urban planning and design*. UNON Publishing Services Section.
32. Walker, J. Frediani, A. & Trani, J. (2013). Gender, difference and urban change: implications for the promotion of well-being. *International Institute for Environment and Development (IIED)*, 25 (1), 111–124. Doi: 10.1177/0956247812468996
33. Waters, J. Neale, R. Hutson, S. & Mears, K. (2004). Personal safety on university campuses. *Association of Researchers in Construction Management*, 1, 411-420.
34. Yu Lau, S. Gou, Z. & Liu, Y. (2014). Healthy campus by open space design: Approaches and guidelines. *Frontiers of Architectural Research*, 3 (4) 452–467. http://dx.doi.org/10.1016/j.foar.2014.06.006
35. Zedner, L. (2003). The concept of security: an agenda for comparative analysis. *Legal Studies*, 23(01), 153–176. doi:10.1111/j.1748-121x.2003.tb00209.x

3.5 المقابلات

1. محيسن، أ.د. أحمد. نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشؤون الإدارية. (مقابلة شخصية، 2022/12/10). غزة. فلسطين.
2. موظفة القبول والتسجيل بالجامعة الإسلامية. (مقابلة شخصية،2022/12/17). غزة. فلسطين.

5.4 Websites

1. Kitchin, F. Maci, G. & Janssen, A. (2022, March 3rd). *Gender-Sensitive Infrastructure Planning Means Better Cities for Everyone.* Urbanet. https://www.urbanet.info/gender-sensitive-approach-infrastructure/

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

تحليل علاقة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بأسعار النفط العالمية

Analyzing The Relationship between Iraqi Stock Exchange Indicators and International Oil Prices

د. طيب عثمان عبد الرزاق
Dr. Taib Othman Abdurazzaq
استاذ الاقتصاد الدولي المساعد الدكتور جامعة النهرين – كلية اقتصاديات الاعمال / بغداد – العراق
Assistant Professor of International Economics, Dr. Al-Nahrain University - College of Business Economics / Baghdad - Iraq
dr.taib1960@gmail.com

يوثق هذا البحث كـ: عد الرزاق، كيب عثمان (2023): تحليل علاقة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بأسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (18)، ألمانيا، ص 125-143.

الملخص:

هذه الدراسة تهدف إلى بحث العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم، بالاعتماد على مؤشرات أسواق النفط ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية. تم اختبار العلاقة بينهما والتوصل الى إن مؤشرات البورصة تتأثر بتغيرات أسعار النفط، وأن العلاقة بينهما تعتمد على طبيعة اقتصاد البلد وهل هو منتج او مستهلك، إذ إن المؤشر هو عبارة عن قيمة رقمية تقيس التغيرات الحاصلة في سوق الاوراق المالية، وللمؤشر العديد من المزايا أهمها أنه يلخص أداء السوق الإجمالي إذا كان معبرا تعبيرا صادقا عن جميع المفردات في بنائه. كما إن النفط الخام يعد أحد اهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعه استراتيجية ذات قيمة اقتصادية عالية، وأن اشكالية تحديد أسعار النفط تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: *أسعار النفط، البورصة، سوق العراق للأوراق المالية.*

Abstract

This study aimed to investigate the relationship between oil prices and stock markets, depending on the oil market indices and the Iraqi stock market indices, where the relationship between them was tested.It was concluded that the stock market indices are affected by changes in oil prices and that the relationship between them depends on the nature of the country's economy and whether it is a producer or a consumer, as the index is a numeric value that measures changes in the stock market. The index has many advantages, the most important of which is that it summarizes the overall market performance if it truly expresses all the elements in its construction. Also,

crude oil is one of the most important sources of energy in the world and constitutes a strategic commodity with high economic value, and the problem of determining oil prices depends in an essential part on what is caused by supply and demand factors in the global market.

Keywords: oil prices, the stock market, Iraqi Stock Exchange.

الملخص المفاهيمي

تعتبر المؤشرات أحد الأنشطة التى تساهم في تعزيز التنمية ودراسة الأسواق المالية وذلك من خلال علاقتها بالبورصة ومؤشرات التداول اليومية، وسوق الأسهم ومدخلاتها اليومية والشهرية والسنوية، وذلك لربط ذلك في عمليات التداول اليومي للمعاملات المالية وعلاقتها بأسعار النفط الدولية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لتحليل علاقة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بأسعار النفط العالمية

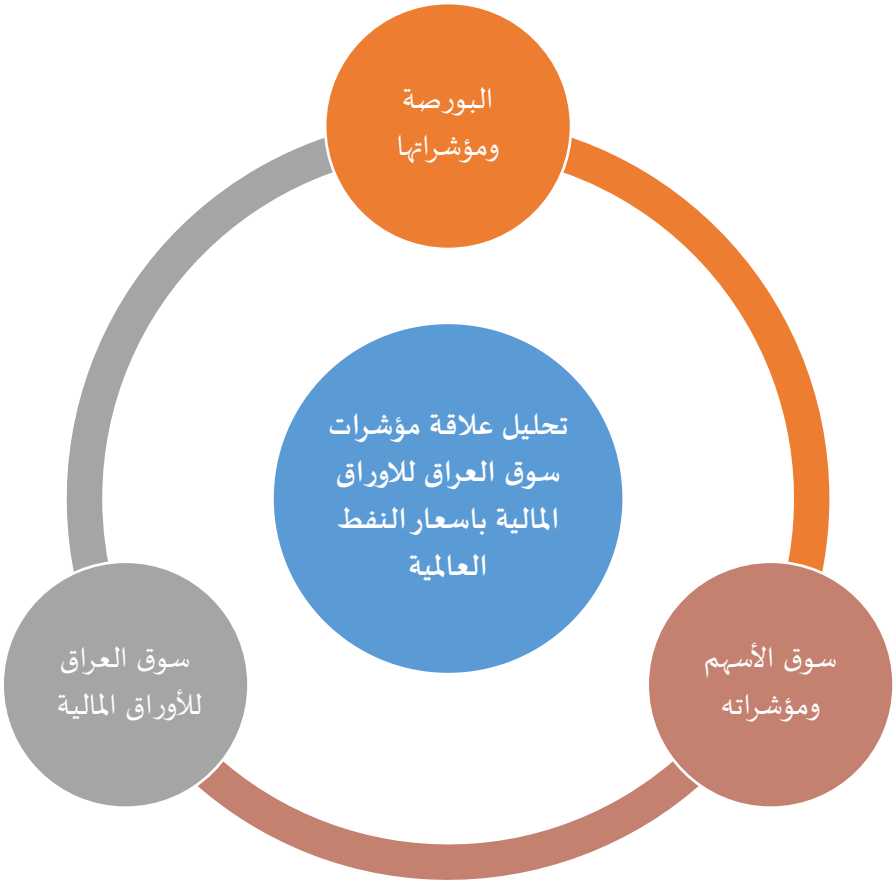

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتحليل علاقة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بأسعار النفط العالمية

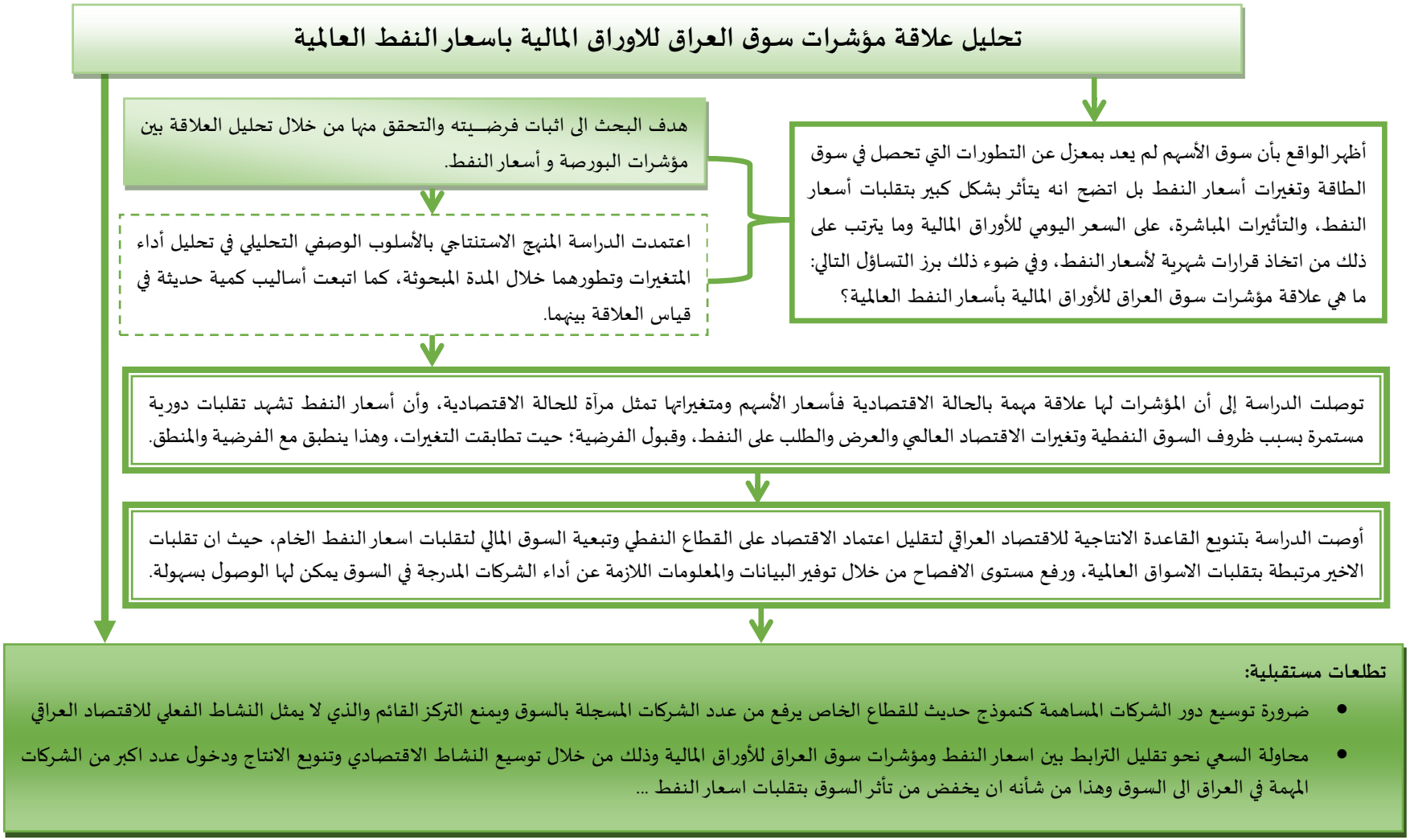
تحليل علاقة مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية باسعار النفط العالمية
أظهر الواقع بأن سوق الأسهم لم يعد بمعزل عن التطورات التي تحصل في سوق الطاقة وتغيرات أسعار النفط بل اتضح انه يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، والتأثيرات المباشرة، على السعر اليومي للأوراق المالية وما يترتب على ذلك من اتخاذ قرارات شهرية لأسعار النفط، وفي ضوء ذلك برز التساؤل التالي: ما هي علاقة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بأسعار النفط العالمية؟
هدف البحث الى اثبات فرضـيته والتحقق منها من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات البورصة و أسعار النفط.
اعتمدت الدراسة المنهج الاستنتاجي بالأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيرات وتطورهما خلال المدة المبحوثة، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بينهما.
توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات لها علاقة مهمة بالحالة الاقتصادية فأسعار الأسهم ومتغيراتها تمثل مرآة للحالة الاقتصادية، وأن أسعار النفط تشهد تقلبات دورية مستمرة بسبب ظروف السوق النفطية وتغيرات الاقتصاد العالمي والعرض والطلب على النفط، وقبول الفرضية؛ حيث تطابقت التغيرات، وهذا ينطبق مع الفرضية والمنطق.
أوصت الدراسة بتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي لتقليل اعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي وتبعية السوق المالي لتقلبات اسعار النفط الخام، حيث ان تقلبات الاخير مرتبطة بتقلبات الاسواق العالمية، ورفع مستوى الافصاح من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن أداء الشركات المدرجة في السوق يمكن لها الوصول بسهولة.
تطلعات مستقبلية:
ضرورة توسيع دور الشركات المساهمة كنموذج حديث للقطاع الخاص يرفع من عدد الشركات المسجلة بالسوق ويمنع التركز القائم والذي لا يمثل النشاط الفعلي للاقتصاد العراقي
محاولة السعي نحو تقليل الترابط بين اسعار النفط ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال توسيع النشاط الاقتصادي وتنويع الانتاج ودخول عدد اكبر من الشركات المهمة في العراق الى السوق وهذا من شأنه ان يخفض من تأثر السوق بتقلبات اسعار النفط ...

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يعد النفط الخام احد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة استراتيجية دولية ذات قيمة اقتصادية عالية وتأتي أهمية النفط الخام من الوفرة النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، فضلا عن وجود بدائل في نفس مستوى النوعية والسعر كونها بدائل محدودة وبعضها يعد أكثر المصادر تلوثا للبيئة في حين يلاقي الأخر معارضة كبيرة بسبب الكلفة العالية وخطر الإشعاعات المنبعثة منها . وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية والمضاربة وسعر صرف الدولار – يعرف النفط بسلعة السعر الواحد. وأن مؤشرات البورصة تتأثر بتغيرات اسعار النفط حيث يفترض أن العلاقة بينهما تعتمد على طبيعة اقتصاد البلد وهل هو منتج أو مستهلك للنفط، ولتوضيح ذلك تم أخذ العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات البورصة في العراق كحالة دراسية.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

أظهر الواقع بأن سوق الأسهم لم يعد بمعزل عن التطورات التي تحصل في سوق الطاقة وتغيرات أسعار النفط بل اتضح انه يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.

3.1 أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى اثبات فرضيته والتحقق منها من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات البورصة وأسعار النفط، فضلا عن الأهداف الاخرى وكما يلي:

1.بيان مؤشرات سوف العراق للأوراق المالية ذات العلاقة بالنفط.

2.تحليل أبعاد المؤشرات العالمية والعربية لأسهم النفط

3. دراسة العوامل المؤثرة على تسعير النفط.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

تبرز أهمية البحث من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط وتأثيرها على اداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية، ومساهمة الدراسة في فهم العلاقة وارتباط ذلك في أسعار النفط العالمية.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستنتاجي بالأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيرات وتطورهما خلال المدة المبحوثة، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بينهما.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: 2020

2.6.1 الحدود المكانية: العراق

3.6.1 الحدود الموضوعية: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية.

2. الإطار النظري:

الإطار العام لمؤشرات البورصة واسعار النفط العالمية

المبحث الاول: البورصة ومؤشراتها

أولاً: سوق الاسهم ومؤشراته:

سوق الأسهم هي المكان أو الوسيلة التي يلتقي من خلالها البائعون والمشترون للأوراق المالية لتبادل هذه الأوراق من خلال نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية، اذ يتمكن المستثمرون من بيع وشراء الأسهم والسندات داخل السوق من خلال سماسرة أو وسطاء أو صانعي سوق، وهي سوق تنافسية يتحدد فيها السعر بفعل قوى العرض والطلب وتتمتع بسهولة الدخول والخروج من السوق، حيث يمكن للمتعاملين أن يستغلوا الفرص الممكنة للاستفادة من تقلبات الأسعار. **(الحمد، 2017)**

لأسواق رأس المال مجموعة من المؤشرات التي تعبر عنه وتعكس مستويات أدائها في الوقت نفسه، وتعد هذه المؤشرات إحدى أهم الوسائل التي يسترشد بها المستثمرون في أسواق رأس المال في توقيت قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تستخدم وعلى نحو متزايد في تقييم أداء الأسواق ومعرفة اتجاهات الأداء فيها ومقارنتها بأداء غيرها من الأسواق، فضلا عن المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق الأسواق لأهدافها. **(عبد المطلب، 2004)**. فالمؤشرات هي بمثابة مقاييس تغيرات القيمة في مجموعات نموذجية من الأسهم، ويتألف المؤشر من عدد محدد مسبقا من الأسهم التي جرى تجميع أسعارها وتقسيم تلك الأسعار، إما على عدد الأرقام أو على سعر محدد مسبقا. **(ساينز، 2002)**. أما (الخضراوي) فقد عرفه على أنه مقياس للحركة العامة لسوق رأس المال يتألف على الأغلب من مجموعة الأوراق المالية التي تعكس حالة السوق بكاملة. ويفترض أن هذا المؤشر عندما يرتفع فإن السوق ككل يرتفع وعندما ينخفض فإن السوق ينخفض ككل. (الخضراوي، 1998)

وببساطة فإن المؤشر يتضمن عددا من الأسهم التي يتم قياس أدائها الاستثماري ويحتسب باستخدام المتوسط المتحرك لأسعار أسهم هذه الشركات، وعندما يهبط مثلا مؤشر داو جونز بمستوى 30 نقطة فهذا يعني أن متوسط أسعار الثلاثين

شركة الموضوعة عليه قد انخفضت ٣٠ نقطة. والنقطة تعني في هذا المجال مقدار التغير بوحدة واحدة في سعر السهم صعودا وهبوطا وهكذا فالمؤشر يعد دليلا على الوضع العام لسوق المال، ويمكن أن يكون مفيدا عند استخدامه بوصفه مقياسا لتقييم أداء أي سهم، وتعد المؤشرات تبعا لدقتها الاستثنائية بأنها أكثر أنظمة القياس شهرة للحصول على معلومات وثيقة فيما يتعلق بأداء الأسهم. **(سايز، 2002)**

وبناءاً على ذلك يمكن القول بأن المؤشر يقيس مستوى الأسعار في السوق حيث يقوم على عينة من أسهم الشركات التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كلاهما، وغالبا ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها سوق رأس المال التي يستهدف المؤشر قياسها.

ثانياً: بناء المؤشر: (خضر، 2004)

على الرغم من التفاوت في كيفية احتساب وبناء مؤشرات أسواق الأوراق المالية، إلا أنها تقوم جميعا على ثلاثة أسس هي: عينة ملائمة، تحديد الأوزان النسبية لكل سهم داخل العينة، وطريقة حساب قيمة المؤشر.

1-ملائمة العينة: تعرف العينة ، فيما يتعلق ببناء المؤشر ، بأنها مجموعة الأوراق المالية المستخدمة في حساب ذلك المؤشر ، وينبغي أن تكون ملائمة من ثلاثة جوانب هي الحجم والاتساع والمصدر. فبالنسبة للحجم، فإن القاعدة العامة هي انه كلما كان عدد الأوراق المالية التي يشملها المؤشر أكبر كلما كان المؤشر أكثر تمثيلا وصدقا لواقع السوق. أما الاتساع فيعني مدى تغطية العينة المختارة لمختلف القطاعات في السوق. أما المصدر فالمقصود به مصدر الحصول على أسعار الأسهم التي يبنى عليها المؤشر، حيث ينبغي أن يكون المصدر السوق الأساسية حيث يتم تداول الأوراق المالية.

2- الأوزان النسبية: تمثل الأوزان النسبية القيمة النسبية للسهم الواحد داخل العينة المكونة للمؤشر. هناك ثلاثة مداخل شائعة لتحديد الوزن النسبي. الأول هو الوزن على أساس السعر، أي نسبة سعر السهم الواحد للشركة إلى مجموع أسعار الأسهم الأخرى التي يقوم عليها المؤشر. الثاني هو مدخل الأوزان المتساوية وذلك بإعطاء قيمة نسبية متساوية لكل سهم داخل المؤشر، واخيرا مدخل القيمة أي إعطاء وزنا للسهم على أساس القيمة السوقية الكلية لعدد الأسهم العادية لكل شركة ممثلة في المؤشر.

3--إجراءات حساب قيمة المؤشر: تختلف المؤشر حيث الطريقة التي تحسب على أساسها قيمة المؤشر. فهنالك مجموعة من المؤشرات تحسب قيمتها على أساس الأرقام القياسية (في معظم المؤشرات يحسب المتوسط على أساس المتوسط الحسابي)، ومجموعة أخرى تحسب على أساس متوسط أسعار الأسهم التي يتكون منها المؤشر.

ثالثاً: استخدامات المؤشر وعلاقته بالحالة الاقتصادية:

طالما أن نشاط الشركات التي تم تداول أوراقها المالية في سوق رأس المال يمثل الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي في الدولة، وفي حالة اتسمت سوق رأس المال بقدر من الكفاءة فإن المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق ككل من شأنه أن يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للبلد الذي تعمل فيه السوق. كما يمكن لمؤشرات أسعار الأسهم، فضلا عن ذلك، أن تتنبأ بالحالة الاقتصادية المستقبلية وذلك قبل حدوث أي تغير قبل فترة زمنية، ولكن السؤال الذي يبقى

دائما مطروحا مفاده: هل أن المؤشر يعكس حركة جميع الأسهم بالتساوي، أو هل أن انخفاض أو ارتفاع أي سهم يؤثر بالمؤشر؟

لقد تباينت وجهات النظر فيما يتعلق بتبرير استخدام المؤشر العام لأسعار الأسهم بوصفه قائداً للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي. إذ تعتمد وجهة النظر الأولى على الأنموذج التقليدي لتحديد سعر السهم بوصفه القيمة الحالية للتدفقات النقدية فكلما ارتفعت توقعات الأرباح ارتفعت أسعار الأسهم ، كما أن الانخفاض في الأسعار يمكن أن يحدث حتى لو لم يكن هناك توقع بانخفاض الأرباح ، ليغدو من الممكن لسوق رأس المال في هذه الحالة يبعث بإشارات خاطئة عن مستقبل الوضع الاقتصادي العام . **(عبد المطلب، 2004)**

أما وجهة النظر الثانية فتكون حول التأثيرات النفسية لتغيرات أسعار الأسهم إذ ترى أن أسعار الأسهم تتذبذب مع حالات التفاؤل والتشاؤم، ذلك أن أسعار الأسهم تبدأ بالارتفاع عندما يشعر الأفراد بأن الوضع الاقتصادي في حالة انتعاش مما يزيد من رغبتهم في الاستثمارات ذات المخاطر العالية كالأسهم، وبذلك تصبح الموثوقية وليس أرباح الشركة هي المحرك الأساس لأسعار الأسهم. **(البدري والخوري، 1997)**

وقد أكد **(Hoeing)** أن المؤشر يستخدم بوصفه أداة للتنبؤ بالنشاط الاقتصادي، إذ انه يمكن أن يعطي تنبيهاً مسبقاً لحدوث انتعاش أو انكماش اقتصادي، أي أنه يتجه نحو التغير ارتفاعاً وانخفاضاً قبل حدوث أي تغير في النشاط الاقتصادي في البلد الذي تعمل فيه السوق المالية **(Thomas ,2000)**

وقد تمت الاشارة بأن للمؤشر استخدامات عديدة أهمها: (Handa & Wasley 1999)

- إعطاء فكرة سريعة عن أداء المحفظة: إذ إن القاعدة العامة أن حركة أسعار مختلف الأسهم المتداولة في السوق تسير في الاتجاه نفسه، وهذا يعني بالتبعية وجود علاقة طردية بين التغير في سعر السهم لشركة ما والتغير الذي يطرأ على مؤشرات الأسهم.
- قياس المخاطر النظامية لمحفظة الأوراق المالية: وهي العلاقة بين معدل العائد للموجودات ذات المخاطرة ومعدل العائد لمحفظة السوق المكونة من الموجودات الخطرة.

جدول (1) عدد من مؤشرات الاسهم العالمية والعربية وتمثيلها (الشكرجي ، 2008: 78)

المؤشر	التمثيل
Dow-Jones Average	سلسلة تتألف من أربعة مؤشرات مستقلة تتضمن الأسهم التي يتم تداولها في بورصة نيويورك، وهي: المؤشر الصناعي: يضم أسهم الدرجة الأولى ل 30 شركة اهمها IBM. مؤشر الخدمات: يضم 20 شركة منتجة للطاقة. مؤشر المواصلات: يضم 15 شركة متنوعة للمواصلات. المؤشر المركب: يضم متوسط الأسهم ال65 المدرجة في المؤشرات الثلاثة.
ناسداك	عدد الأسهم المدرجة في هذا المؤشر 31000 سهم ويضم المؤشر أسهم الشركات العاملة في قطاعات (المصارف، الصناعات العامة، التأمين، المواصلات، الخدمات).
Standard and Pors 500	يتألف المؤشر من أكبر الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك وناسداك وتقسم الأسهم ال 500 إلى أربعة مؤشرات صناعية لقياس نتائج كل من هذه الصناعات.

المؤشر	التمثيل
AMEX	يتكون مؤشر قيمة الأسواق AMEX من 800 سهم يجري التداول بها في بورصة الأوراق المالية الأمريكية.
New York Exchange Composite Index	يتألف من الأسهم كافة التي يجري التداول بها في بورصة الاوراق المالية الأمريكية، اي ما مجموعه 1600 سهم يعرض المؤشر معلوماته ليس بالنقاط بل بالدولارات والسنتات التي جرى احتسابها لتمثيل متوسط سعر الأسهم كافة التي يتم التداول بها.
Russen	هي ثلاثة مؤشرات تستخدم لتقسيم نشاط الأسهم استناداً الى قيمة رؤوس الأموال التي تمثلها الأسواق.
Wilshive 5000	يتألف من الأسهم كافة المدرجة في أسواق بورصة نيويورك وبورصة الأوراق المالية الأمريكية و الناسداك، اي ما يفوق مجموعة 5000 سهم وهو مصمم لقياس نشاط الأسواق كافة لكي يعكس على افضل وجه حركة وعافية مجمل الاقتصاد الامريكي.
FT-30	يضم هذا المؤشر 30 من الاوراق المالية الاكثر اهمية في بورصة لندن
FTSE-100	يضم هذا المؤشر 100 ورقة مالية تمثل 70% من إجمالي رسملة السوق.
DAX	يضم 30 ورقة تمثل 70% من رسملة البورصة في ألمانيا
Nikke	يعد هذا المؤشر أكبر المؤشرات العالمية والاسيوية واليابانية، إذ يحتوي على 225 ورقة مالية تمثل 70% من رسملة بورصة طوكيو.
داوجونز الإسلامي/ تركيا	تم إطلاق هذا المؤشر في تركيا في 2004 ويضم 17 شركة تصل قيمتها الإجمالية نحو 4 مليار دولار.
القاهرة	يضم 50 شركة مدرجة في السوق وهي أكبر الأسواق في المنطقة العربية من حيث عدد الشركات.
الأردن	يضم المؤشر 38 شركة موزعة على 10 للبنوك، 17 للصناعي، 6 للخدمات، 5 للتأمين.

المبحث الثاني: سوق النفط وأسعاره العالمية

أولاً: سوق النفط العالمية وتطورها التاريخي:

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية. ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب. **(بوجمعه، 2008)**

و لتطور سوق النفط عوامل ساعدته ليكون أحد أهم السلع المتداولة في السوق من خلال دوره الفاعل باقتصاديات الدول وعلاقاتها السياسية ، حيث برز النفط كأحد السلع المتداولة ولأول مرة في السوق الآجلة للبترول التي نشأت مع بداية الثمانينات ، وقد مثل وسيلة فاعلة لتسويق وإجراء التعاقدات الدولية والإقليمية للمنتج النفطي إضافة لتأثيرها الإيجابي بتنشيط حركة التعاقدات النفطية وانعكاساتها الراشدة على نظام تسعير النفط ضمن الأسواق العالمية (لندن، ونيويورك، وسنغافورة، وغيرها) حيث عنيت بشراء عقود مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء و بأسعار تحددها السوق ، و قد أخذت هذه السوق بالتوسع شيئا فشيئا إلا أنها شهدت نشاطاً غير عادي في كل من لندن ونيويورك مترافقاً بالتركيز على التجارة الالكترونية بين العامين 2004 و 2005 الذي تزامن مع نشوء سوق مستقبلية حرة بينهما ، سميت بالسوق عبر المحيط (ICE) كانت أحد أهم سماتها عدم الشفافية وعدم الخضوع لأنظمة محددة من أي دولة ، ونجد عبر دراستنا لحركة هذه الأسواق

والمناخات التي وفرتها السوق الحديثة بتسهيل الدخول والمضاربة بالسوق وفي أي مكان في العالم علماً أن هناك مجموعة عوامل اقتصادية ساهمت بتدعيم وتكريس هذه السهولة منها :

- انخفاض الفوائد.
- سهولة الحصول على القروض والتسهيلات المالية من بنوك عالمية وبيوت الاستثمار.
- دخول مستثمرين جدد في صناديق الاحتياطي والتأمين وغيرها في السوق البترولية الآجلة.

مما أدى إلى تتابع تزايد و توسع تعاقدات السوق المستقبلية حتى أنها فاقت بكميتها الكميات الفعلية للإنتاج والاستهلاك العالمي للنفط ، ويذكر أن العقود الآجلة وصلت خلال الربع الثاني من عام 2008 إلى 2.1 مليار عقد في اليوم (بمعدل 1000 برميل لكل عقد) في كل من أسواق لندن، و نيويورك، و سوق عبر المحيط بعدما كانت في حدود 290,000 عقد عام 2005 فقد وجد فيها المستثمرون والمضاربون فرصاً ضخمة لأنها تمكنهم من جني الأرباح عن طريق تداول عقود النفط على الورق فقط حتى يأتي وقت التسليم بدون القيام بأي عمليات شحن أو تسليم فعلية" ، وتذكر هنا بأن أسواق النفط الدولية هي أهم القنوات التي تحكم العلاقة بين قوى الإنتاج والاستهلاك للنفط والمعروف أن أكبر أسواق النفط توجد في بريطانيا ، وتعرف ببورصة النفط الدولية **IPE** ومقرها لندن . والأخرى هي بورصة نيويورك الأمريكية **Exchange New York Mercantile** المعروفة اختصارا بـ NYMEX «نايمكس» في الولايات المتحدة ومقرها نيويورك، وفي آسيا توجد بورصة **SIMEX** سيمكس ومقرها في سنغافورة. **(راشد، 2009)**

ثانياً:- تعريف السعر و انواعه :

1. مفهوم سعر النفط : (الدوري ، 1983):

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرًا عنها بالنقود. حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا". "سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس" ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية

2. أنواع أسعار النفط : (الرومي،2000)

إن التطرق إلى تعريف سعر النفط يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر النفط، وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر النفط، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى:

أ- **الأسعار المعلنة** : يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة من قبل شركة ستاندارد أويل التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق النفطية وعند فوهة البئر، ويتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة و تزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات النفطية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة

في موانئ التصدير للنفط . ونظرًا لحدة التنافس بين الشركات النفطية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت ومستقر.

ب-السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج-سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، أن سعر الاشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

د -سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

و-السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

ثالثاً: تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه: (خضر، د. ت)

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي. وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل. هذا، وتعتبر عملية تقييم مثل هذه التفسيرات عملية شائكة ومعقدة، وتتطلب قدرا يسيرا من الحذر، وتعرض فيما يلي لبعض من تلك التفسيرات:

1. المنهج الحدي ومبدأ الندرة: يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي، فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي الى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب. ولكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادرا على تقليص حجم الطلب، وكذلك بسبب عوامل عدم التأكد التي

تحيط ببيانات الاحتياطيات المكتشفة، خاصة وأن هناك فارق بين تقدير الاحتياطي المؤكد وتقرير ما هو متاح بالفعل من النفط.

2. تحليل أثر المنافسة: يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة. ويعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، ويدعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط. وهكذا فإن درجة التنافس السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

3. احتكار القلة:

إن هذا المنهج قائم على أن سوق النفط العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب ارتفاع معدل التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يحقق للشركات الكبيرة الحجم ميزة تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجمًا. إن أي شركة ستتمتع بمجرد انتهائها من القيام باستثماراتها والبدء بالإنتاج والتصفية والنقل والتسويق بتكلفة أقل لكل وحدة إضافية من الإنتاج، وسيؤدي أي سعر للنفط يزيد عن متوسط التكاليف المتغيرة إلى زيادة حجم الانتاج حتى الوصول إلى استغلال كامل للطاقة الإنتاجية. وتؤدي التخمة المتوقعة بعد ذلك إلى تراجع في الأسعار، وما أن تصل الأسعار إلى معدل يقل عن التكاليف المتغيرة حتى تتراجع معدلات الإنتاج. ثم تشهد السوق النفطية انخفاضا في الطلب يقل عن حجم الإنتاج، لتعاود الأسعار ارتفاعها مجدداً لتبدأ دورة جديدة.

4. عوامل أخرى: (خضر ، د. ت)

يعتقد العديد من الاقتصاديين بأن بعض النظريات مثل الندرة الطبيعية أو الكلفة الحدية أو احتكار القلة للنفط لا تعتبر بحد ذاتها أساسا مقنعا لتفسير أسعار النفط، وأن هناك عناصر أخرى مثل سياسات الدول المنتجة ، والدول المستهلكة وشركات النفط هي من العناصر التي تساهم في تحديد أسعار النفط أقلها على المدى الطويل ، ولكن هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير ، يمكن تلخيصها في ما يلي :

أ-عومل الطلب: إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار.

ب-عوامل الإمدادات: إن ارتفاع مستوى إمداد الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع سعر النفط والعكس صحيح أيضاً.

ج-عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها ، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط

د-العوامل المناخية: تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحديد أسعار النفط، حيث أنه كلما كان فصل الشتاء قارساً ولاسيما النصف الشمالي من الكرة الأرضية كلما زاد الطلب على منتجات النفط، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح كما تلعب المواسم السياحية وسياحة العطلات دورا هاما ي تحديد سعر النفط.

هـ-عوامل فنية: قد تكون هذه العوامل ناجمة عن توقف العمل في مواقع الإنتاج أو مصافي التكرير بسبب أعطال فنية معينة تسبب في تراجع إمدادات السوق بالنفط الخام أو منتجاته. كما أن أي نقص في مخزون الدول المستهلكة هي من العوامل المؤثرة في سعر النفط.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

علاقة مؤشرات البورصة بأسعار النفط العالمية

الأسواق المالية وأسواق النفط تتأثر حركة الأسواق المالية عموماً بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر بدورها على العرض والطلب بشكل إيجابي أو سلبي حسب طبيعة المعلومة ، واذ يعد النفط مورداً أساسياً لدول الخليج ، يتحكم في اقتصادها ويشكل الجزء الأكبر من موازنة دولها ، فإن التغيرات في سوق النفط لابد أن يكون لها أثر على الأسعار في أسواق رأس المال ، وهناك العديد من الدراسات التي أجريت لبحث تأثير تقلبات أسعار النفط على أسواق الأسهم منها دراسة **(Sadorsky, 1999)** الذي وجد بأن هناك علاقة بين صدمات أسعار النفط وبين عائدات الأسهم ، كما وجد **(Papapetrou, 2001)** بأن هناك علاقة ديناميكية بين أسعار النفط وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة والنشاط الاقتصادي الحقيقي والعمالة ، أما دراسة **(Kilian and Park، 2009)** فقد توصلت إلى وجود علاقة بين أسعار الطاقة وعائدات الأسهم الأمريكية. **(Asmar, & Brahmana, 2013)**

المبحث الاول: علاقة اسعار النفط بمؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

أولاً: سوق العراق للأوراق المالية :

اسس بموجب القانون رقم (74) لسنة (2004) وباشر نشاطه في (24/6/2004) يقع مركز السوق في بغداد ، وله الحق في فتح فروع له في مدن عراقية أخرى ، له شخصية معنوية ومستقلة مالياً وإدارياً عن الحكومة ووزارة المالية ولا يستهدف الربح وتعود ملكيته للأعضاء ، ويهدف السوق إلى تنظيم وتسهيل التعامل بالأوراق المالية ، وكذلك إعمال التسوية المالية والمقاصة والحفظ والإيداع وغيرها ، كما يسعى السوق إلى نشر الوعي الاستثماري وكذلك فرص الاستثمار ، علاوة على التواصل مع اتحادات أسواق المال العربية والدولية بهدف تطوير نشاط السوق كما إن السوق هو كيان قانوني ذو استقلال مالي وأداري ، وله الحق في رفع الدعاوي إمام المحاكم ، وله الحق بفرض غرامات مالية على الخاضعين لسلطة السوق والذين يخرقون اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بالسوق والهيئة . يمول السوق نفسه من الرسوم التي تدفع من الشركات المدرجة والعمولات التي يحصل عليها من حجم التعامل التجاري الذي يتم في السوق اضافة الى الغرامات المفروضة. **(سوق العراق للأوراق المالية، 2004)**

1. مميزات السوق:

يختلف هذا السوق عن سوق بغداد للأوراق المالية في أمور كثيرة يتعلق قسم منها في التغير في الهيكل الإداري، حيث أصبح سوق العراق منفصلاً إدارياً عن وزارة المالية فبعد إن كانت إدارة سوق بغداد متمثلة بالمدير العام تم الاستعاضة عنها بمجلس المحافظين". المكون من تسعة أعضاء تنحصر مهمتهم بتنظيم السوق ورسم السياسة العامة له والإشراف على نشاطات السوق، إن هذا المجلس وبهذه التشكيلة الممثلة لجميع الأطراف المتعاملة قد ضمن اتخاذ قرارات تعكس مصالح ووجهات نظر الجميع بعد إن كانت محصورة بشخص المدير العام في السوق السابق ، كما تضمن السوق تغيراً واضحاً في هيكله التنظيمي فلم يعد هنالك ارتباطاً مالياً وتنظيمياً بوزارة المالية ولا بوزارة التجارة وارتباطه بمسجل الشركات فيها ومنح الرخص لشركات الوساطة . وأصبح هيكله الهرمي مكونا من الهيئة العامة ومجلس المحافظين والمدير التنفيذي ومركز الإبداع وسبعة أقسام إدارية، وهذا الهيكل الهرمي يضمن الإدارة الذاتية للسوق وكل أسس إدارية واقتصادية سليمة وإبعاد عامل التأثير الحكومي عليه. وهنالك تغيرا آخر حيث أصبح السوق هو المسؤول عن منح الرخص لشركا ت الوساطة المالية دون أي تدخل حكومي، ومن ثم قيام تلك الشركات بتأسيس (اتحاد وسطاء الأوراق المالية) في أيلول (2004) ليكون مسؤولا عن إيصال المقترحات ووجهات النظر إلى مجلس السوق.

2. انجازات سوق العراق للأوراق المالية: (سوق العراق للأوراق المالية ، 2005-2006)

سنتطرق الى جزء من نشاطات وفعاليات السوق الممثلة بما يلي:

أ- الشفافية والإفصاح عن المعلومات ولتغطية نشاط السوق فقد قام السوق بإصدار جريدة أسبوعية سميت (سوق المال)، علاوة على إصدار النشرات اليومية والتقارير الشهرية والسنوية، وكذلك إصداره لدليل الشركات المساهمة.

ب- الاهتمام بالنشاط الاعلامي الخاص بالسوق من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عبر تغطية جلسات ومن خلال القنوات الفضائية.

ج- تنظيم نموذج للاستثمار خاص بالمستثمرين لغرض بناء قاعدة بيانات لهم.

د- في عام (2008) تم تسجيل (62) شركة مدرجة في وكالة الترقيم الدولية (ISIM) وتم إعطاء رقم دولي لكل شركة لأن ذلك هو إحدى متطلبات الإيداع.

هـ- تم تعاقد السوق مع مصرف الاستثمار العراقي لإدارة بنك المقاصة والتسويات المالية بين السوق والوسطاء والمستثمرين.

3. مؤشرات العراق للأوراق المالية: (حمزة وعبد الحميد، 2012)

أ- **مؤشر القيمة السوقية**: يمثل الحجم الكلي لرأسمال السوق في نهاية السنة، أي هو تعبير عن قيم سعر إغلاق أسهم الشركات في نهاية آخر يوم من الشهر أو السنة، وهذا المؤشر مهم لرصد التطورات الحاصلة في النشاط الاستثماري للشركات المتداولة في السوق ومن ثم الاقتصاد، بمعنى إن زيادة القيمة السوقية تعني زيادة حجم المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها بطرح الأسهم.

ب- **مؤشر حجم التداول**: وهو عبارة عن حاصل ضرب عدد الأسهم في أسعارها خلال الفترة، كما يعبر هذا المؤشر عن التبادل الفعلي للأسهم المكتتب بها في السوق ويعكس مستوى سيولة السوق.

ج- **مؤشر عدد الأسهم المتداولة:** ويمثل ما تم تداوله من اعداد الاسهم في قاعه السوق خلال المدة المحددة لنشاط التداول وبمختلف الأسعار السوقية

د- **مؤشر عدد الشركات المدرجة:** يبين لنا الشركات التي يسمح لها بالتعامل في الأوراق المالية بالسوق المالي والتي استوفت شروط ومتطلبات الإدراج. كما يستخدم لبيان حجم السوق وتمثيل الشركات للقطاعات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد.

هـ- **مؤشر حجم السوق المالية (درجة عمق السوق):** ويقصد به الأهمية النسبية للسوق المالي في الاقتصاد الوطني، ويحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المتداولة إلى الناتج الإجمالي ولنفس المدة الزمنية، وهذا المؤشر غالبا ما يهتم به الباحثون على أساس إن ارتفاعه من الدلائل على حدوث نمو أعلى على المديين المتوسط والطويل الأجل، كما انه مؤشر على النشاط التمويلي للسوق داخل الاقتصاد الوطني.

و- **مؤشر معدل دوران السهم:** يقيس لنا درجة سيولة السوق المالية ومستوى تكاليف المعاملات المالية داخل السوق، ويحسب من خلال قسمة حجم التداول على القيمة السوقية لنفس الفترة الزمنية، وان ارتفاع قيمة المؤشر دليل على ارتفاع درجة السيولة في السوق، إضافة إلى إن الأدوات المالية تتداول بسهولة ويسر وأدنى كلفة وعدم وجود معوقات إمام إبرام الصفقات وتسويقها.

ثانياً: علاقة اسعار النفط بمؤشرات سوق العراق للأوراق المالية:
(/https://www.bayancenter.org/2018/02/4262)

أن التدهور الكبير في أسعار النفط يثير مخاوف الاقتصاديات النفطية ولاسيما الريعية منها واقترابها من حالة الانهيار والإفلاس؛ كونها ربطت مصير اقتصادياتها بمورد النفط؛ مما جعلها تدفع الثمن باهظاً مقابل تلك السياسات وجاءت المخاوف أكثر حدة في الاقتصاديات التي اعتمدت النفط مورداً وحيداً لموازناتها السنوية، ومصدراً أساسياً من المصادر المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

وفي العراق يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي وما زالت تؤثر، إذ يعد النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية، والمورد الأساس لتمويل عملية التنمية، فهو يشكل بحدود ثلثي الناتج المحلي الإجمالي و92.2% من مجموع العوائد المالية الحكومية و98% من إجمالي الصادرات الكلية؛ لذا فإن ما يتعرّض له هذا القطاع من صدمات في السوق النفطية سينعكس بنحوٍ مباشر على الأنشطة التنموية في الاقتصاد العراقي،

فللقطاع النفطي أهمية كبيرة في حاضر العراق ومستقبله إذ يعد الأساس الذي، يعتمد عليه الاقتصاد العراقي سواء من حيث مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) أو من حيث اعتماد العراق بالدرجة الاساسية على الصادرات النفطية لتوفير العوائد اللازمة لتمويل الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: تحليل علاقة اسعار النفط بمؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

اولاً: مؤشرات العلاقة:

لفهم وتحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، يمكن بيان ذلك

من خلال الجدولين (2) و (3):

جدول (2) اسعار النفط حسب الأشهر للعام 2020 (https://m.sa.investing.com/commodities/brentoil-historical-data)

تاريخ	اخر سعر	سعر الفتح	عالي	منخفض	الحجم	التغير%
يناير 2020	58.16	66.41	71.75	57.71	M5.80	%11.88-
فبراير 2020	50.52	56.16	60.00	50.05	M5.27	%13.14-
مارس 2020	22.74	48.95	53.90	21.65	M7.36	%54.99-
ابريل 2020	25.27	25.99	36.40	15.98	M6.45	%11.13
مايو 2020	35.33	26.95	36.98	25.50	M3.80	%39.81
يونيو 2020	41.15	37.56	43.93	37.01	M4.28	%16.47
يوليو 2020	43.30	41.58	44.89	41.03	M4.03	%5.22
اغسطس 2020	45.28	43.53	46.53	42.89	M3.61	%4.57
سبتمبر 2020	40.95	45.60	46.22	39.30	M4.40	%9.56-
اكتوبر 2020	37.46	42.17	43.57	36.64	M5.15	%8.52-
نوفمبر 2020	47.59	37.37	49.09	35.74	M5.04	%27.04
ديسمبر 2020	51.80	47.79	52.48	46.82	M4.51	%8.85

الأعلى 71.75 الأدنى 15.98 الفرق 55.77 المعدل 41.63 التغير -21.52%

جدول (3) مؤشرات التداول الشهري بالأسهم حسب الاشهر لعام 2020 في سوق العراق للأوراق المالية (سوق العراق للأوراق المالية، 2020)

المؤشر	جلسات التداول	الشركات المدرجة	الشركات المتداولة	الاسهم المتداولة مليار سهم	القيمة المتداولة مليار دينار	العقود المنفذة	مؤشر الاسعار نقطة
يناير	20	104	57	27.739	45.562	10457	480.64
فبراير	20	103	57	23.454	30.232	8189	462.83
مارس	12	103	53	21.537	39.455	4757	444.90
ابريل	3	103	37	2.256	1.469	407	413.52
مايو	9	104	48	8.428	7.153	3924	424.67
يونيو	11	104	49	14.303	8.432	3176	434.94
يوليو	16	105	56	16.094	8.630	5167	451.99
اغسطس	12	105	52	29.448	63.247	5324	469.75
سبتمبر	22	105	62	108.286	66.191	8729	484.38
اكتوبر	19	105	55	40.765	19.202	7148	483.96
نوفمبر	22	105	56	35.477	28.166	9027	480.80
ديسمبر	17	104	52	12.529	12.646	6986	508.03

ثانياً:- تحليل المؤشرات :

ومن الجدولين (2) و(3) يلاحظ الاتي:

1. في شهر يناير كان سعر النفط (58.16) دولار وكان المؤشر (480.64) نقطة وقد انخفض سعر النفط في شهر فبراير ليصبح (50.52) دولار اي بنسبة (-13.14%) في حين انخفض مؤشر البورصة بمقدار (17.81) نقطة ليصبح (462.83) نقطة، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الانخفاض وانخفاض مؤشر اسعار البورصة.
2. كذلك الحال بالنسبة لشهر مارس فقد انخفض سعر النفط بمقدار (22.74) دولار اي بنسبة
3. (-54.99%) و انخفض مؤشر البورصة بمقدار (17.93) نقطة ليصبح (444.90) نقطة ، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الانخفاض و انخفاض مؤشر اسعار البورصة .
4. في شهر ابريل ارتفع سعر النفط بمقدار (25.27) دولار اي بنسبة (11.13%) بينما انخفض مؤشر البورصة بمقدار (-31.38) نقطة ليصبح (413.52) نقطة، وهذا يؤشر علاقة عكسية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الارتفاع و انخفاض مؤشر اسعار البورصة .
5. في شهر مايو ارتفع سعر النفط بمقدار (35.33) دولار اي بنسبة (39.81%) و ارتفع مؤشر البورصة بمقدار (11.15) نقطة ليصبح (424.67) نقطة ، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الارتفاع و ارتفاع مؤشر اسعار البورصة .
6. في شهر يونيو ارتفع سعر النفط بمقدار (41.15) دولار اي بنسبة (16.47%) وارتفع مؤشر البورصة بمقدار (10.27) نقطة ليصبح (434.94) نقطة ، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الارتفاع و ارتفاع مؤشر اسعار البورصة .
7. كذلك الحال بالنسبة لشهري يوليو و اغسطس ففي شهر يوليو ارتفع سعر النفط مقدار (43.30) دولار اي بنسبة (5.22%) وارتفع مؤشر البورصة بمقدار (17.05) نقطة ليصح (451.99)نقطة ، اما في شهر اغسطس ارتفع سعر النفط ليصبح (45.28) دولار اي بنسبة (4.57%) وارتفع المؤشر بمقدار (17.76) نقطة ليصبح (469.75)نقطة ، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الارتفاع و ارتفاع مؤشر اسعار البورصة .
8. بينما في شهر سبتمبر انخفض سعر النفط بمقدار (40.95) دولار اي بنسبة (-9.56%) في حين ارتفع مؤشر البورصة بمقدار (14.63) نقطة ليصبح (484.38) نقطة، وهذا يؤشر علاقة عكسية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الانخفاض و ارتفاع مؤشر اسعار البورصة .
9. في شهر اكتوبر انخفض سعر النفط بمقدار (37.46) دولار اي بنسبة (-8.52%) انخفض المؤشر بمقدار (-0.42) نقطة ليصبح (483.96)نقطة ، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الانخفاض و انخفاض مؤشر اسعار البورصة .

10. في شهر نوفمبر ارتفع سعر النفط بمقدار (47.59) اي بنسبة (27.04%) بينما انخفض مؤشر البورصة بمقدار (-3.16) نقطة ليصبح (480.80) نقطة، وهذا يؤشر علاقة عكسية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الارتفاع و انخفاض مؤشر اسعار البورصة .
11. بينما في شهر ديسمبر ارتفع سعر النفط بمقدار (51.80) دولار اي بنسبة (8.85%) وارتفع مؤشر البورصة بمقدار (27.23) نقطة ليصبح (508.039) نقطة، وهذا يؤشر علاقة طردية بين اتجاه تحرك اسعار النفط نحو الارتفاع و ارتفاع مؤشر اسعار البورصة .

ووفق ما ورد اعلاه فأن العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات البورصة كانت على العموم طردية في أغلب أشهر السنة.

أما في الحالات التي كانت العلاقة عكسية فهذا لا يعني ان الفرضية كانت خاطئة، فقد يعود الى عوامل اخرى اقتصادية وعوامل فنية تخص سوق الاوراق المالية وسلوك المستثمر فيها.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 النتائج

2.4 الاستنتاجات:

- المؤشرات لها علاقة مهمة بالحالة الاقتصادية فأسعار الأسهم ومتغيراتها تمثل مرآة للحالة الاقتصادية وتؤثر بها.
- اسعار النفط تشهد تقلبات دورية مستمرة بسبب ظروف السوق النفطية وتغيرات الاقتصاد العالمي والعرض والطلب على النفط.
- بشكل عام توصل البحث الى قبول الفرضية كما يلاحظ من بيانات الأشهر (فبراير، مارس، مايو، يونيو، يوليو، أغسطس، اكتوبر، ديسمبر) حيت تطابقت التغيرات، وهذا ينطبق مع الفرضية والمنطق الاقتصادي.
- في الأشهر (ابريل، سبتمبر، نوفمبر) التي خالفت الفرضية وهذا لا يعني ان الفرضة ترفض لأن السبب قد يعود لمتغيرات اقتصادية كلية اثرت في السوق او متغيرات خاصة بسوق العراق للأوراق المالية نفسه.

3.4 التوصيات:

- أهمية تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي لتقليل اعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي وتبعية السوق المالي لتقلبات اسعار النفط الخام، حيث ان تقلبات الاخير مرتبطة بتقلبات الاسواق العالمية.
- رفع مستوى الافصاح من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن أداء الشركات المدرجة في السوق يمكن لها الوصول بسهولة وبدون كلف ليتسنى للمستثمرين والافراد تحليلها ودراستها تحليلها بهدف اتخاذ قرارات الاستثمار.

5. المقترحات المستقبلية:

- ضرورة توسيع دور الشركات المساهمة كنموذج حديث للقطاع الخاص يرفع من عدد الشركات المسجلة بالسوق ويمنع التركز القائم والذي لا يمثل النشاط الفعلي للاقتصاد العراقي
- السعي نحو تقليل الترابط بين اسعار النفط ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية و ذلك من خلال توسيع النشاط الاقتصادي و تنويع الانتاج ودخول عدد اكبر من الشركات المهمة في العراق الى السوق وهذا من شأنه ان يخفض من تأثر السوق بتقلبات أسعار النفط.

6.المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الرومي، نواف (2000): "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، طبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية.
- أباني راشد (2009): أسواق النفط الخام والمعايير العالمية -جريدة الاقتصادية السعودية، العدد رقم 5871.
- البدري، صباح والخوري، رتاب (1997): دراسات تحركات الأسهم في سوق عمّان المالي باستخدام النماذج القياسية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 24، العدد 1، الجامعة الأردنية عمان، الأردن.
- الخضراوي، فتحي خليل، (1998): نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 16، العدد 3، جامعة الكويت.
- خضر، حسان (2004): سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد السابع والعشرون -مارس / آذار -السنة الثالثة.
- خضر، حسان (د.ت): سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد السابع والعشرون – تشرين الثاني السنة الخامسة.
- الشكرجي، بشار ذنون محمد و تاج الدين، ميادة صلاح الدين :(2008). علاقة مؤشر الاسهم في السوق المالية بالحالة الاقتصادية. تنمية الرافدين المجلد 89 العدد 30.
- الحمد، منشد مازن شريف (2017): العلاقة بين اسعار النفط واسواق الأسهم (دول مختارة من الشرق الاوسط)، رسالة ماجستير، قدمت لجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- الدوري، محمد أحمد (1983)، " محاضرات في الاقتصاد البترولي "، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر.
- ساينز ، الكسندر (2002): الاستثمار في أسواق المال ، ترجمة ريما عادل ، دار أكاديميا للنشر ، بيروت ، لبنان ،

- قويدري قوشيح بوجمعة (2009): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2008-2009.
- حمزة، حسن كريم وعبد الحميد، غسان رشاد (2012): سوق العراق للأوراق المالية (نشأته-تحليل مؤشراته)، جامعه الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد.
- سوق العراق للأوراق المالية (2004): التقرير السنوي الأول، العراق.
- سوق العراق للأوراق المالية (2009): التقرير السنوي للأعوام (2005-2006-2007-2008-2009)، العراق.
- سوق العراق للأوراق المالية (2020): التقرير السنوي، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Asmar , M. , & Brahmana , R. (2013) . (The Role of Energy Commodities in Middle East Stock Market Integration) . Energy Studies Review , 19
- Handa, P. Kothari, S. & Wasley (1989), The Relation between the Return Interval and Betas: Implication for the Size Effect, Journal of Financial Economics, No. 23
- Thomas, M. Hoeing:(2000), Monetary Policy in Changing, World Economic Review, Vol. 2, No. 2.

المصادر الإلكترونية

- https://m.sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data
- https://www.bayancenter.org/*2018*/02/4262/

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

دور رواد الأعمال في أنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التى تواجههم: دراسة ميدانية على بلدية براك الشاطئ

The role of entrepreneurs in establishing small projects and the obstacles they face "A field study on the municipality of Brak Al-Shati"

د. ميلاد صالح خليفة عبد الرحمن
Dr.Melad Salih Khalefah Abdulrahman
عضو هيئة تدريس بقسم التخطيط الاقتصادي كلية التجارة والعلوم السياسية جامعة سبها
Faculty of Commercee and Political, Department of Economic, Sebha University

أ. مسعود صالح خليفة إبراهيم
Masoud Salih Khalefah Ebrahim
المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية القرضة الشاطئ وزارة التعليم التقني والفني ـ ليبيا
Higher Institute of Administrative, and Financial Sciences Algrda Alshati, Ministry of Technical and Education–Libya
mas_sod@yahoo.com

أ. على محمد مختار محمد
Ali Mohamed Moktar Mohamed
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة وادي الشاطئ
Faculty of Economic and Science Political Science, Wadi Ashatti University
milad1417@yahoo.com

يوثق هذا البحث كـــ: عبد الرحمن، ميلاد صالح & وإبراهيم، مسعود صالح & ومحمد على مختار (2023): رواد الأعمال في أنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التى تواجههم: دراسة ميدانية على بلدية براك الشاطئ، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (18)، برلين، ص 144-165.

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على دور رواد الأعمال في إنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التي تواجههم. معظم التجارب في الدول المتقدمة أثبتت أن منشأة الاعمال الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية إذا تم تهيئة الظروف المناسبة لها من تمويل واهتمام في القوانين والتشريعات المناسبة التي تساعدها للقيام بدورها بالشكل المطلوب. فالمشاريع الصغيرة الفردية قادرة على تكوين اقتصاد قوي قادر على تحسين مستوى دخل الفرد، كما أن لها دور بارز في توفير فرص العمل مما يساعد على التخلص من البطالة. إن إنشاء المشروعات الصغرى له دو فعال في زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني، ويساهم في تشجيع روح المبادرة والعمل على تطوير المنتجات. لهذا تعتبر المشروعات الصغرى أحد اهم المشروعات التي تعمل على حل المشاكل المجتمعية لأنها سهلة الانشاء ولا تحاج الى رأس مال كبير. ومن الأمثلة عليها توفير وسيلة نقل للمناطق الريفية البعيدة عن الجهات الخدمية مقابل شيء مادي. رغم كل تلك المميزات للمشروعات الصغرى إلا أن معظم رواد الأعمال قد يواجهوا الكثير من المعوقات التي قد تكون سبباً في عدم

نجاح هذه المشاريع. ومن هذه المعوقات قد يكون عدم اهتمام الدولة بتمويل مثل هذه المشاريع، وكذلك سيطرة القطاع العام على موارد الدولة. في هذه الدراسة تم التركيز على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه رواد الأعمال وتكون سبباً أو عائقاً بينها وبين المشروعات الصغرى. حيث أعتمد الباحث على جمع البيانات والمعلومات الاولية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وبربط الإطار النظري بالواقع العملي وتطبيقه.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغرى، رواد الأعمال، معوقات، الدعم المالي، بلدية براك الشاطئ.

Abstract:

The study aimed to identify the role of entrepreneurs in establishing small projects and the obstacles they face. Most of the experiences in developed countries have proven that small business is able to achieve economic development if the appropriate conditions are created for them in terms of financing and interest in the appropriate laws and legislations that help them to carry out their role as required. Individual small projects are able to form a strong economy capable of improving the level of per capita income, and they also have a prominent role in providing job opportunities, which helps to get rid of unemployment. The establishment of small projects has an effective role in increasing the productivity of the national economy and contributes to encouraging entrepreneurship and working on developing products. That is why small projects are considered one of the most important projects that work to solve social problems because they are easy to establish and do not require large capital. An example is providing transportation to rural areas far from service providers in return for something material. Despite all these advantages of small projects, most entrepreneurs may face many obstacles that may be the reason for the failure of these projects. Among these obstacles may be the state's lack of interest in financing such projects, as well as the public sector's control over state resources. In this study, the focus was on the most important problems and obstacles facing entrepreneurs, which could be a reason or an obstacle between them and small projects. Where the researcher relied on collecting primary data and information that is related to the subject of the study and linking the theoretical framework with the practical reality and its application.

Keywords: *Small projects, entrepreneurs, obstacles, financial support, Barak Al-Shati municipality.*

الملخص المفاهيمي

تتنوع المشاريع الصغيرة التي تساهم في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من البطالة والفقر، وتوفير فرص العمل؛ لذا انتهجت الحكومات لتسهيل الأعمال التي تساهم في إنشاء المشروعات الصغرى واتخاذ خطوات تساهم في دراسة المعوقات والحد من تأثيراتها السلبية، وذلك عبر الأنظمة التي تسهل تلك المشروعات والإجراءات التصحيحية لتجاوز المشكلات المالية التي تواجه روادها، وكما واتخذت العديد من الحكومات والمنظمات الأهلية خطوات تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة وتقديم تسهيلات مالية لاستدامة عملها ودعم الاقتصاديات الناشئة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لدور رواد الاعمال في أنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التى تواجههم

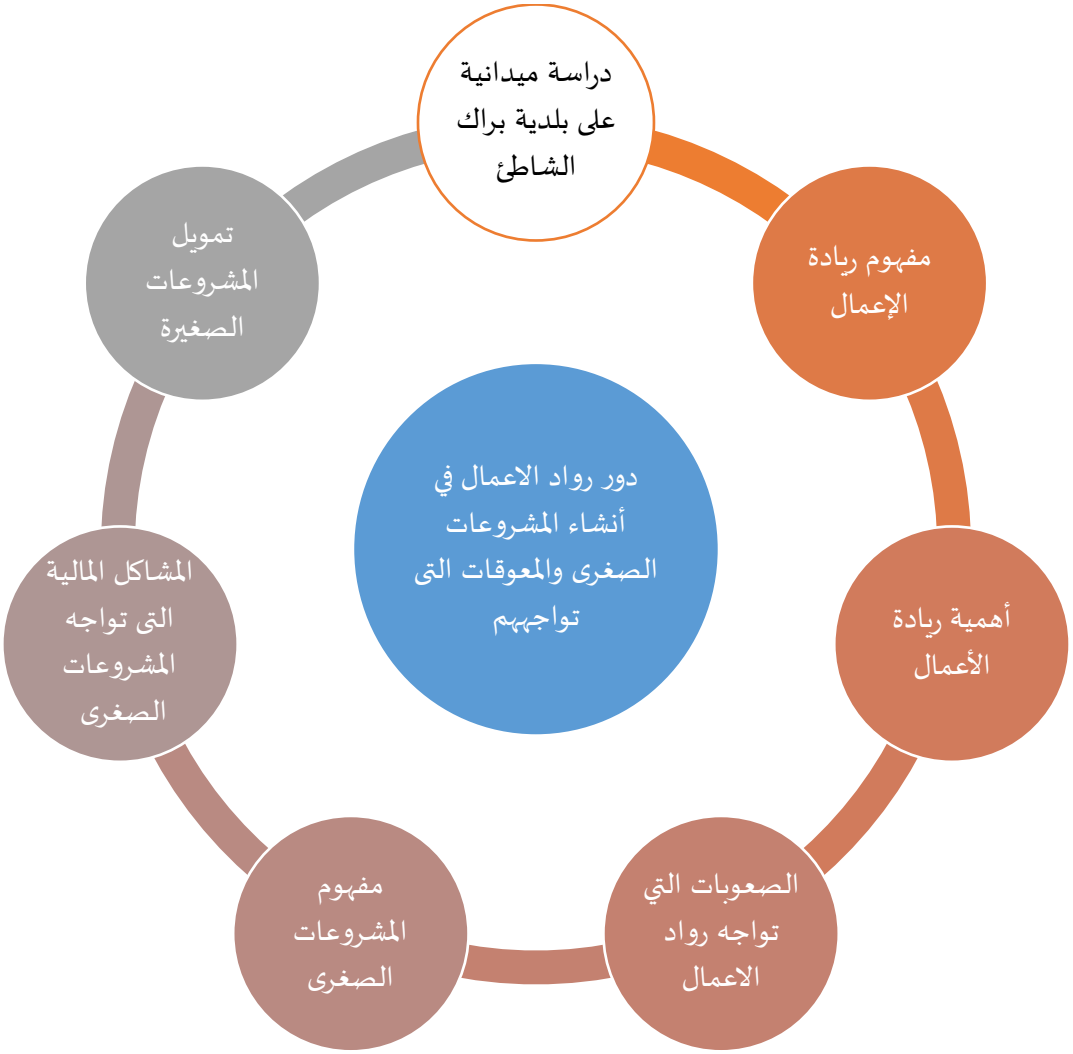

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لدور رواد الاعمال في أنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التى تواجههم

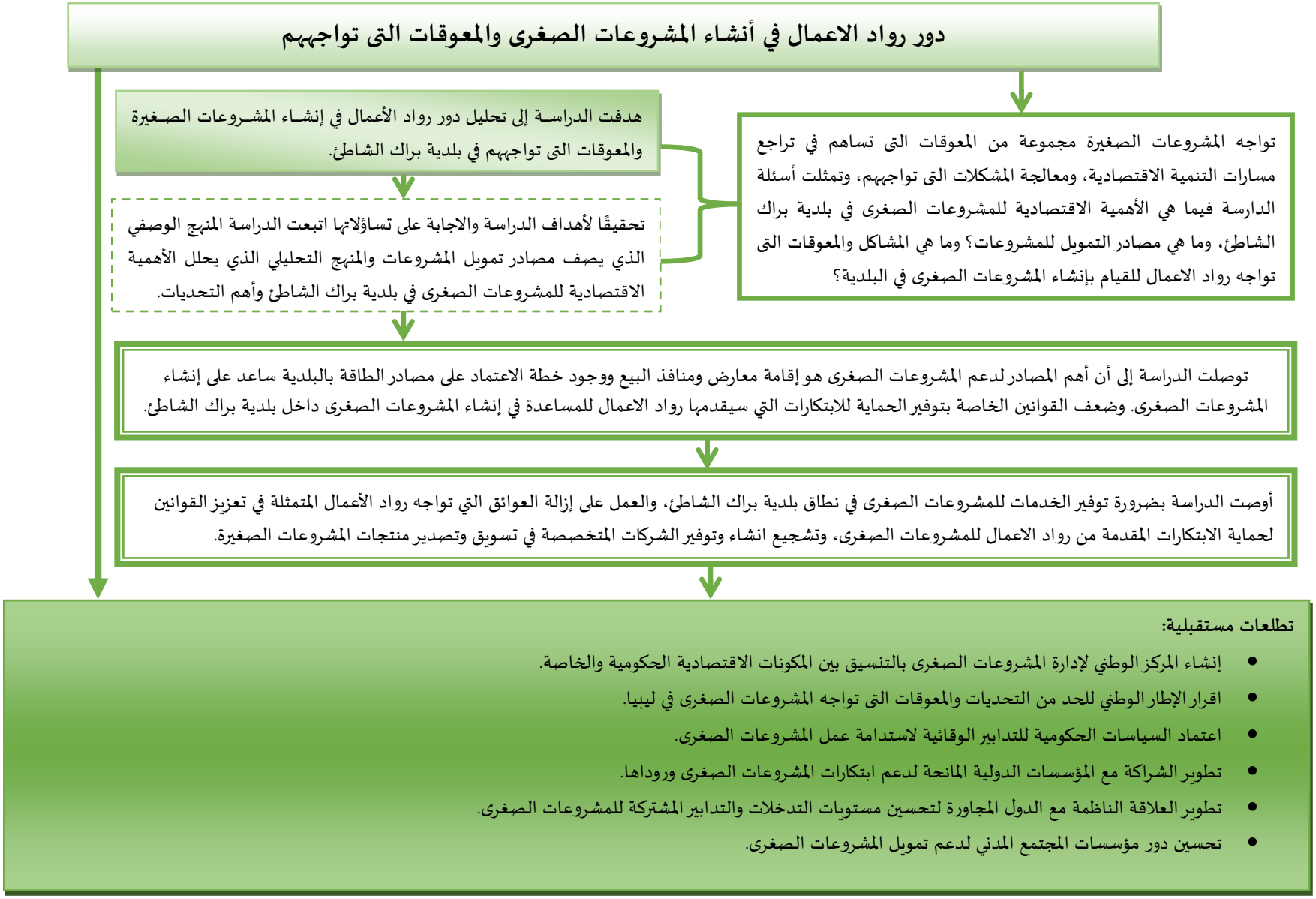
دور رواد الاعمال في أنشاء المشروعات الصغرى والمعوقات التى تواجههم
تواجه المشروعات الصغيرة مجموعة من المعوقات التى تساهم في تراجع مسارات التنمية الاقتصادية، ومعالجة المشكلات التى تواجههم، وتمثلت أسئلة الدارسة فيما هي الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغرى في بلدية براك الشاطئ، وما هي مصادر التمويل للمشروعات؟ وما هي المشاكل والمعوقات التى تواجه رواد الاعمال للقيام بإنشاء المشروعات الصغرى في البلدية؟
هدفت الدراسة إلى تحليل دور رواد الأعمال في إنشاء المشروعات الصغيرة والمعوقات التى تواجههم في بلدية براك الشاطئ.
تحقيقًا لأهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف مصادر تمويل المشروعات والمنهج التحليلي الذي يحلل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغرى في بلدية براك الشاطئ وأهم التحديات.
توصلت الدراسة إلى أن أهم المصادر لدعم المشروعات الصغرى هو إقامة معارض ومنافذ البيع ووجود خطة الاعتماد على مصادر الطاقة بالبلدية ساعد على إنشاء المشروعات الصغرى. وضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الاعمال للمساعدة في إنشاء المشروعات الصغرى داخل بلدية براك الشاطئ.
أوصت الدراسة بضرورة توفير الخدمات للمشروعات الصغرى في نطاق بلدية براك الشاطئ، والعمل على إزالة العوائق التي تواجه رواد الأعمال المتمثلة في تعزيز القوانين لحماية الابتكارات المقدمة من رواد الاعمال للمشروعات الصغرى، وتشجيع انشاء وتوفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة.
تطلعات مستقبلية:
إنشاء المركز الوطني لإدارة المشروعات الصغرى بالتنسيق بين المكونات الاقتصادية الحكومية والخاصة.
اقرار الإطار الوطني للحد من التحديات والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغرى في ليبيا.
اعتماد السياسات الحكومية للتدابير الوقائية لاستدامة عمل المشروعات الصغرى.
تطوير الشراكة مع المؤسسات الدولية المانحة لدعم ابتكارات المشروعات الصغرى ورواداها.
تطوير العلاقة الناظمة مع الدول المجاورة لتحسين مستويات التدخلات والتدابير المشتركة للمشروعات الصغرى.
تحسين دور مؤسسات المجتمع المدني لدعم تمويل المشروعات الصغرى.

1. الإطار العام:

1.1 المقدمة:

بالرغم من اختلاف أنواع المشاريع الصغيرة إلا أن لها أهمية في التنمية الاقتصادية ولاجتماعية في معظم دول العالم وذلك يعود لان المشاريع الصغرى تعتمد على استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر هذا اذا تمت مقارنته بحجم الأيدي العاملة في إجمالي المشاريع، حيث أن معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة اكثر بكثير من إجمالي القيمة المضافة لرؤوس الأموال المستثمر من هنا يمكن التاكيد على دورها الأساسي في المجال التنموي بشكل أكبر من المشاريع الكبرى. حيث أن المشاريع الصغرى أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الرئيسية لذا فان هذه الدراسه تهدف لتعرف على دور رواد الاعمال في تحسين المهارات والكفاءات الإنتاجية للمشروعات الصغرى واهم المشاكل التى تواجههم.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتمد معظم المشروعات الصغرى على التمويل الذاتي وذلك بسبب عدم أهتمام الدولة بدعم مثل هذه المشاريع. عادتاً يلجأ أصحاب المشروعات الصغرى الى الأقتراض من المصارف أو البحث على شريك لتمويل مشاريعهم. فبعض المشاريع الصغيرة عند لجوئها للتمويل المصرفي تتعرض لمجموعة من الشروط الواجب توفيرها والتى قد توكن عائق في أقامة هذه المشاريع. حيث أن أهم هذه الشروط هو بيان نوع النشاط للمشروع وما مدى توفر الادارة الجيدة لتدوير راس المال. فهذه الشروط التى وضعتها المصارف لرواد الاعمال تعتبر من المعوقات التى تواجههم. من هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة الى مايلي:

1. ماهي مصادر التمويل للمشروعات الصغرى في بلدية براك الشاطي؟
2. ماهي الأهمية الأقتصادية للمشروعات الصغرى في بلدية براك الشاطي؟
3. ماهي المشاكل والمعوقات التى تواجه رواد الاعمال للقيام بإنشاء المشروعات الصغرى في بلدية براك الشاطي؟

3.1 أهداف الدراسة:

1. التعرف على مصادر التمويل للمشروعات الصغرى.
2. التعرف على الأهمية الإقتصادية للمشاريع الصغرى ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي.
3. التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه رواد الأعمال في التوجه نحو المشروعات الصغرى في بلدية براك الشاطي وطرق علاجها.

4.1 فرضية الدراسة:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مصادر تمويل المشروعات الصغرى و رواد الأعمال.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال و التوجه نحو المشروعات الصغرى.؟
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال والمعوقات التى تواجههم في التوجه نحو المشروعات الصغرى.

5.1 أهمية الدراسة:

تعتبر المشروعات الصغرى هي القناة الأساسية للتنمية الأقتصادية في مختلف المجالات فهي تمثل نسبة عالية من أجمالي الصناعات في الدول المتقدمة. حيث أن المشروعات الصغرى تعتبر ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص وذلك لما تحققه من تأثير إيجابي ومهم لتوفير فرص العمل لجميع افراد المجتمع وكذلك يساهم في توفير بعض أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع . فتنتشر أهمية المشروعات الصغرى في كل المجالات منها التجارية والصناعية وما الى ذلك من قطاعات إقتصادية أخرى. يمكن تلخيص أهميةهذه الدراسة الى ما يلي:

1. تحاول التعرف على الدور الذي تلعبه مشروعات الصغرى للمساهمة في التنمية الأقتصادية في ليبيا وتحديداً في بلدية براك الشاطي.
2. معرفة اهم المشاكل و المعوقات التي تقف امام نجاح المشرو عات الصغرى مما يساهم في إستمرارها بشكل مفيد للأقتصاد الوطني.

6.1 منهجية الدراسة:

في هده البحث تم الأعتماد على نوعين من الدراسه:

1-**الدراسة النظرية:** هنا الباحث اعتمد على المراجع العلمية المتوفره والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدورات والدراسات السابقه التى لها علاقه بهده الدراسه.

2-**الدراسة الميدانية:** أعتمدت على جمع البيانات والمعلومات الأولية التى لها علاقه بموضوع الدراسة وبربط الاطار النظري لواقع العملي وتطبيقه.

7.1 **إداءة جمع البيانات:**

في هده الدراسه تم الأعتماد على جمع البيانات من خلال إستبيان وذلك للحصول على المعلومات التى لها علاقه بموضوع هده الدراسه.

8.1 **معالجة الاحصائية:**

تم تحليل البيانات عن طريق التحليل الاحصائي (spss).

9.1 مجتمع وعينة الدراسة:

عينة عرضيه من رواد الأعمال العاملين في مجال المشاريع الصغرى في منطقة وادي الشاطئ وتحديداً في بلدية براك الشاطي حيث وزع الإستبيان على عدد من أصحاب المشروعات الصغرى للحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بموضوع الدراسة.

10.1 **حدود الدراسة:**

- **حدود مكانية:** خاصة بالملاك والعاملين في المشروعات والصغرى ببلدية براك الشاطئ عينة الدراسة.
- **حدود زمنية:** 2022 ـ 2023.

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة (العوض وأبو كركي، 2012)، بعنوان "معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان" من وجهة نظر المالكين.

تحدثت مشكلة الدراسة عن أن يؤكد العديد من الدارسين أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من أهم الطرق لتحقيق التنمية ولا يمكن تحقيق هذا التطوير، وهذا لن يتم إلا من خلال البحث في أهم المعوقات التي تقف أمام تطوير وتحسين أداء المشروعات وتتضمن مشكلة الدراسة المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقا أمام أداء هذه المشروعات و هل للخبرات الفنية دور في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وكذلك ما هو تأثير توافر المواد الاولية على تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أستنتجت الدراسةأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم المشروعات والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات. عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وضعف البرامج التدريبية الموجهة. تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والإبتكار ونقص الخبرات التسويقية.

2.2 دراسة (الشويرف وآخرون، 2013)، بعنوان "المشروعات الصغيرة كألية للحد من البطالة" – التجربة الليبية.

هدفت إلى التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا، وبيان أثرها في الحد من البطالة، وقد كشفت إلى أن مفهوم المشروعات الصغيرة بالمجتمع الليبي قد اتخذ شكل المشروعات الفردية ومشروعات النشاط الاسري، وأن المشروعات الصغيرة قد عملت إلى الحد من البطالة إلى حداً ما. وقد تبين ذلك من خلال تزايد أعداد معدل استيعاب المشروعات الصغيرة للعاملين فيها.

3.2 دراسة (البراني والوريدي، 2015)، بعنوان معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا استطلاع أراء العاملين بالمصارف التجارية.

تحدثت مشكلة الدراسة على أن تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات وكبر حجمها تزداد المشكلات التي تواجهها التي تقف عائقا أمام نموها وتطورها .أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات هي كيفية الحصول على التمويل اللازم التي تحتاجه هذه المشروعات، وماهي المصادر المتاحة التي تتمكن من خلالها الحصول على التمويل، وحتى تتمكن هذه المشروعات من

مواجهة هذه المشكلات كان لزاماً عليها أن تتعرف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون حصولها على التمويل من قبل المصارف التجارية ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة وهي هل توجد معوقات تواجه تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية الليبية. حصيث توصلت الدراسة الى وجود العديد من المعوقات المالية والسياسية والإقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغرى ومرتبة حسب أهميتها . عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة. تأثير الوضع الأمني في البلاد على تمويل المشروعات الصغيرة. عدم تبني المصارف المصارف التجارية سياسة تمويل المشروعات الصغيرة. عدم قيام المشروعات الصغيرة بوضع أولويات مالية. ضعف الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات للمصارف.

4.2 دراسة (أبو شنب، 2015)، بعنوان: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر.

هدفت الدراسة إلى تقص ي دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التصدي لمشكلات الفقر والبطالة ومعرفة دور مؤسسات التمويل الإسلامي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وخلص الباحث إلى أنه بالرغم من بقاء معدلات البطالة ثابتة إلا أنه لمؤسسات التمويل الإسلامي دور فعال في دعم المشروعات الصغيرة وكان دورها هو الأكفأ والأكثر مرونة الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور محوري في مواجهة مشكلتي البطالة والفقر.

5.2 دراسة (نور الدين وآخرون، 2017)، بعنوان: تجربة الليبية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.

هدفت إلى عرض التجربة الليبية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وخلصت إلى أنه لا يوجد قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالدول الخرى، وأنه يوجد جهاز حكومي يعنى بشؤونها وهو جهاز البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وأنه يتم تمويلها عن طريق مؤسسات متخصصة مثل المصرف الريفي وصندوق ضان الإقراض لغراض التشغيل ومصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصارف التجارية.

6.2 دراسة (الهرام، 2020)، بعنوان: الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في دولة ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المصارف الليبية ودور الإقراض المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر الإقراض كذلك على متوسط نصيب الفرد وعلى الميزان التجاري في ليبيا. وتوصل الباحثين إلى وجود علاقة إيجابية بين الإقراض المصرفي وتنامي المش روعات الصغرى ومتوسط نصيب الف رد من الناتج ولكن تأثيره الأكبر كان على الميزان التجاري الليبي.

7.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة استهدفت دراسة المشروعات الصغرى، حيث اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على أهم المعوقات التى تواجه رواد الأعمال في توجههم نحو المشروعات الصغرى، واعتمدت الدراسة على المراجع العلمية المتوفرة والدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع الدراسة. كما أعتمدت ايضاً على جمع البيانات من خلال إستبيان وذلك

للحصول على المعلومات التى لها علاقة بظاهرة المشكلة، كل الدراسات السابقة التى أُستند عليها الباحثون والمتعلقة بموضوع الدراسة تمت دراستها دون التطرق بشكل خاص للعلاقة المباشرة بين المشروعات الصغرى رواد الاعمال والمشاكل التى تواجههم في بلدية براك الشاطي، هنا ظهرت فكرة دراسة أهم المعوقات التى تواجه رواد الاعمال في توجههم نحو المشروعات الصغرى في منطقة وادي الشاطي وتحديداً في بلدية براك. لهذا يمكن القول إن هذه الدراسة تتشابه في مضمونها مع الدراسات السابقة ولكن تختلف عليهم من حيث المكان والزمان والظروف السياسية في بلد الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الاعمال والمشروعات الصغرى من حيث المعوقات التى تواجههم والتي كان أهمها ضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الأعمال للمساعدة في إنشاء المشروعات الصغرى داخل بلدية براك الشاطئ وكذلك ارتفاع أسعار العقارات والمرافق المجهزة وذلك ضعف خدمة المعلومات والتطوير والتكنولوجيا وصعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج للمنتجات تسبب عائق لإنشاء المشروعات الصغرى داخل بلدية براك الشاطئ. أضافة الى ذلك عدم وجود تسهيلات مصرفية لرواد الأعمال وقلة الكوادر البشرية المؤهلة للتسويق المنتجات المشروع.

تعتبر هذه الدراسه من جهة نظر الباحث دراسه ذات طابع استثنائي حيث تطرقت إلى دراسة العلاقة الحقيقية بين رواد الأعمال وأهم المعوقات التى تواجههم في أنشاء المشروعات الصغرى، حيث أن هذه الدراسة توضح أن من أهم المصادر القادرة على دعم المشروعات الصغرى هي إقامة معارض ومنافذ يمكن من خلالها بيع منتجات المشروعات الصغرى داخل نطاق عينة الدراسة، كذلك أن إنشاء مشروعات صغرى يساعد على توفير فرص عمل داخل نطاق البلدية مما يساعد على تنمية وتحريك عجلة الاقتصاد. ومن جهة أخرى فإن ضعف القوانين وخدمة معلومات التطوير والتكنولوجيا وارتفاع تكلفة التسويق يعتبر من العوائق المهمة التى تواجه رواد الأعمال في توجههم نحو المشروعات الصغرى.

3. الإطار النظري

1.3 ريادة الأعمال

1.1.3 مفهوم ريادة الاعمال:

تعرف ريادة الأعمال بمفهوم تطوير وإدارة المشاريع التجارية من أجل كسب الارباح وذلك عبر خوض العديد من المخاطر. ومن جه اخرى يمكن تعريف ريادة الاعمال على أنها الرغبة في البدء في انشاء عمل جديد للمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

لريادة الأعمال مفهوم يمكن تلخيصه في شخص قد بدأ مشروع خاص به بعد اختيار ما يمكن القيام به حسب قدراته وماهو متاح في السوق من طلب وعرض لما له علاقة بنوع مشروعه وكيفية تمويله أو مشاركه الفكرة مع مستثمر آخر، من هنا يمكن القول إن صاحب الفكرة هو من يطلق عليه أسم رائد الأعمال بصفات معينه كالأقدام والصبر والقدرة على أخد القرار وتحمل المخاطر والتعامل مع العقبات وإيجاد حل مناسب لها. (المري، 2013)

حيث تعتمد ريادة الأعمال على المبادرة بأنشاء عمل جديد وذلك عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة التي تساهم في الحصول على الربح مع تقدير المخاطرة المترتبة على ذلك. وكذلك يمكن القول أن الريادة تحتاج الي قدرة علي إدارة المشروعات. بصفة عامة تعرف الريادة على إنها القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال التي لها صله بها .

2.1.3 أهمية ريادة الأعمال:

لريادة الأعمال أهمية بالغة وذلك للأسباب التالية: (سلبي، 2005).

1-ريادة الأعمال تساعد المبدعين وأصحاب الأفكار والقادرين على إدارة المشاريع في تطبيق ما لديهم من أفكار لكي يتمكن من تأسيس أعمالهم الخاصة مما يتيح لهم الفرصه للحصول على عوائد ماليه أعلى.

2- لريادة الأعمال دور في رفد الاقتصاد بالموارد الماليه التي تساعدها للنهوض وجعلها رقماً صعباً على المستوى الدولي.

3-تساعد ريادة الأعمال على توفير العديد من فرص العمل في كافة المجالات الذي يقود لحستين الاوضاع المادية للعديد من الأفراد. ايضاً فهي تساعد في النهوض بمعظم القطاعات كالاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها مما يسهم في إحداث نهضة شاملة في الدولة الأعمال.

حيث إن المشاريع الصغيرة زادت في آخر عقدين مقارنه بالمشاريع الكبرى ومن هنا أصبحت الرغبه لدى الاغلبية بتأسيس مشاريعهم الخاصة الذي ادى بدوره لظهور مايسمى بالعمل الحر لهذا نجد ان منظمات الأعمال والمنشأة الصغيرة والجامعات تلعب دور مهم في تنمية ودعم نشاط العمل الحر.

تتضمن ريادة الأعمال في المجتمع توفير التدريب والتعليم وغيرها من الامور التى تتطلبها ريادة الأعمال للقيام بدورها.

كان لمساعي المشاريع التجارية وريادة الاعمال أثر واسع النطاق على الظروف الاقتصادية، وبيئة الاعمال، وتوفير فرص العمل في مختلف البلدان، حيث يمكن توضح أهمية ريادة الاعمال من عدة جوانب. (شوقي، 2000)

التقدم والنهوض الاقتصادي: تعتبر ريادة الاعمال أحد أهم الاسس التي تحرك عجلة التنمية الاقتصادية وتساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل الدخل الوطني وذلك من خلال أنشاء مشروعات تجارية صغرى لها دور فعال في التنمية الاقتصادية.

تعزيز التغيير الاجتماعي: من المهام التى تعمل ريادة الاعمال على معالجتها هي سد الفجوة بين ندرة المنتجات والطلب عليها والذي من شأنه ان يساعد في خلق تأثير إيجابي على الناس ونتائج مثمرة من وجهة نظر تجارية.

توفير فرص عمل: ساهمت ريادة الاعمال في توفير فرص عمل جديدة للمبتدئين وتدريبهم واكسابهم خبرات، وتوفير اليد العاملة ذات الخبرة للصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للحد من البطالة. (نصر وآخرون، 2000)

3.1.3 الصعوبات التي تواجه رواد الاعمال:

في السنوات الاخيرة اكتسبت ريادة الأعمال أهمية بالغه نظراً للدورها في التنمية المستدامه وكذلك مساهمتها في حراك الاقتصادي. حيث برزت ريادة الأعمال بعد تعثر المؤسسات العامه في استعاب المزيد من العاملين وخاصة فئة الشباب

مما أدى الى ارتفاع مستوى البطالة. ولمواجهة ذلك قامت العديد من الدول وخاصة الدول المتقدمة، بإعادة النظر في أنظمتها التدريبية والتعليمية لتكوين بُعد جديد يهدف للأهتمام بشريحه الشباب ودعم وتنمية أتجاهاتهم نحو توفير خيار خاص بهم للحد من البطالة، وكان من أهم التحديات التى تواجه رواد الأعمال هو التمويل المشروعات وكيفية تسويق المنتجات. (ضو فرج ومعتوق، 2015)

2.3 مفهوم المشروعات الصغرى:

المشروعات الصغرى لها دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تشكل نسبة عالية للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية كما تقوم هذه المشاريع بتوظيف عدد كبير من العاملين مما يساهم في تخفيض البطالة كما انها تؤدي دوراً مهم في اكتساب المهارات الفنية والتقنية. فالمشروعات الصغرى تعتبر الأكثر أعتماد على الخامات والكفاءات المحليه فهي تلبي إحتياجات السكان من السلع والخدمات. المشروعات الصغرى تعتبر ذات اهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديين حيث انه لا يوجد لها تعريف محدد يمكن ان يسرى على كل المشاريع وفي كل المناطق وتحت اي ظرف، لذلك فإن الحكم على المشروع بكونه صغير او متوسط او كبير تحكمه عدة معايير أذ يحتاج ان تؤخذ في الاعتبار الظروف البيئة المحيطة به (عفانة وأبو عيد، 2004)

1.2.3 تمويل المشروعات الصغيرة:

المشاريع الصغيرة تحتاج الى دعم وإقراض من البنوك التجارية لذا فإن بنك الأنماء الصناعي ومؤسسات الأقراض العامة والبنوك التجاريه من أهم المؤسسات التى يمكن عن طريقها تقديم الدعم المالي الازم للمشاريع الصغرى. حيث تتلخص مهمة هذه البنوك المؤسسات على جمع الأموال على شكل مدخرات من ثم توجيهها نحو الاستثمار ولدعم هذه المشاريع. ومن هنا يمكن تلخيص ما سبق ذكره بخصوص البنوك التجارية وامتناعها على تقديم التمويل الازم لهذه المشروعات سواء ان كانت صغيرة او متوسطة في الآتي: (هيكل، 2003)

- تواجه البنوك التجارية صعوبة في تسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لأنخفاضها من جانب والأعتبارات الاجتماعية من جانب آخر.
- بسبب أرتفاع في تكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ مثل هذه القروض.
- بسبب ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض اذا تمت مقارنته مع الإقراض العادي، وحيث ان معظم البنوك تلجأ إلى الأبتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية.
- لاتوجد ضمانات كافية مثل التى يشترطها البنك التجاري لتقديم على قرض مما يؤدي الى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغرى والمتوسطه.
- محدودية وعي والثقافة المصرفية لصحاب هذه المشروعات مما دفعهم للأبتعاد على البنوك للحصول على ما يلزمهم من تمويل لمشروعاتهم. (محمد، 2008)

2.2.3 المشاكل ماليه التى تواجه المشروعات الصغرى:

صعوبة الحصول على الإئتمان الرسمي من المصارف التجارية قد يعتبر عقبة كبيرة أمام نمؤ وتطور المشروعات الصغرى، وهذه العقبة سببها الطريقة التي تدار بها الموارد المالية داخل هذه المشروعات، فالممول الرئيسي لها هو

الإقتراض مما يستوجب عليها توفير ضمانات ائتمان مصرفي. أضافة الى ذلك فان معظم المشروعات تعاني من مشكلات مع الضرائب لأنها لا تعمل وفقا للنظام المحاسبي أو ما يعرف بالدفاتر المنتظمة. (أبو حمور، 1989)

إن معظم المصارف التجارية وانطلاقاً من سياستها الافتراضية، فهي لا تقدم التمويل المطلوب إلا بعد دراسة الملف ودراسة الجدوى أو ما يعرف التحليل المالي للمشروع والظروف الإقتصادية المحيطة به ووضعية النشاط المقدم من قبل المشروع. إن عنصر الثقة هو أهم العوامل التي تتخذه المصارف التجارية في التعامل مع عملائها، ومصدر الثقة هو محصلة لعدة عوامل ، تتوقف هذه العوامل على وجود دفاتر وسجلات محاسبية للمشروعات وبكل تأكيد وحتى تأخذ هذه الدفاتر والسجلات طابع الثقة يجب أن تكون مراجعة من مراجعة خارجي.

تتصف المشروعات الصغرى بانخفاض حجم أصولها الرأسماليةمثل المباني، التجهيزات وهي ضرورية لتغطية القرض إذا تعتمد عليها المشروعات عند منح الإئتمان وبالطبع فإن عدم كفاية ضمانات المشروع تمثل عائقا أمام المصارف التجارية وتخفض قدرتها اتجاه تمويل المشروع في ظل تطبيق المعايير المصرفية. (شهرزاد، 2012)

4. الإطار العملي

1.4 منهجية الدراسة:

اعتمدت على جمع البيانات والمعلومات الاولية التى لها علاقة بموضوع الدراسة وبربط الإطار النظري لواقع العملي وتطبيقه.

2.4 معالجة الاحصائية: تم تحليل البيانات عن طريق التحليل الاحصائي (spss).

3.4 إداءة جمع البيانات: قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية عن طريق استمارات الاستبانة، مستخدمتا مقياس *(Likert)* الخماسي المتدرج في المقاييس *(لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق، أوافق بشدة).*

ولمعرفة مدى صدق أداة الدراسة وثباتها:

أولا: الثبات الإحصائي: قام الباحث باختيار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها ومدى اتساق المقياس المستخدم وثباته في جميع البيانات باستخدام *Cronbach-Alpha* . والذي يبين مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن إجابات أفراد العينة، حيث كان معامل قيم الارتباط كالاتي:

جدول رقم (1) يوضح قيم الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

ت	الفرضيات	عدد الفقرات	معامل الثبات
الفرضية الاولى	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مصادر تمويل المشروعات الصغرى و رواد الأعمال	5	0.897
الفرضية الثانية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال و التوجه نحو المشروعات الصغرى	7	0.858
الفرضية الثالثة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال والمعوقات التى تواجههم في التوجه نحو المشروعات الصغرى	10	0.838
المجموع الكلي للفقرات		**22**	**0.912**

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة الثبات للمحور الأول مرتفع ، وأيضا قيمة الثبات للمحور الثاني مرتفع، وأيضا قيمة الثبات للمحور الثالث مرتفع، لذلك لم يتم حذف أي محور من المحاور، في حين بلغت قيمة الثبات الكلي للاستمارة (0.912)، وهي قيم يستدل من خلالها على أمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ثانياً: أسلوب معالجة البيانات وتحليلها: لتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق استمارات الاستبيان الثلاثة من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة ، وذلك عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS): حيث تم استخدام أسلوب الانحراف المعياري، و المتوسط الحسابي، و الوزن النسبي% للفقرات، واختبارT لاختبار دلالة الفروق الإحصائية ، ولتحديد قيم المتوسط الحسابي كونها في أي فئة تم الاتي:

جدول رقم (2) حدود فئات مقياس ليكرات الخماسي

المستوى المرجح	الوزن النسبي	المستوى
من 1 إلى 1.8	من 20 %إلى 36%	غير موافق بشدة (منخفض جدا)
أكبر من 1.8 إلى 2.6	أكبر من 36 %إلى 52%	غير موافق (منخفض)
أكبر من2.6 إلى 3.4	أكبر من 52 %إلى 68%	محايد (متوسط)
أكبر من 3.4 إلى 4.2	أكبر من 68 %إلى 84%	موافق (مرتفع)
أكبر من 4.2 إلى 5	أكبر من 84 %إلى 100%	موافق بشدة (مرتفع جدا)

المصدر: إعداد الباحث

4.4 تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها:

هنا سيتم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبيان والتي تم التوصل اليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الديمغرافية ، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من الاستبيان أداة الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

1.4.4 التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية:

1. **توزيع عينة البحث تبعا للمتغير الجنس:**

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة البحث تبعا للمتغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكور	38	73.00
	اناث	14	27.00
	المجموع	**52**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (3) توزيع عينة البحث تبعا لمتغير الجنس، حيث بلغت عدد الذكور المشاركين في البحث (38) بما نسبته (73.00%) وفي المقابل بلغ عدد الإناث المشاركات (14) مشاركة بنسبة بلغت (27.00%).

2. توزيع عينة البحث تبعا لمتغير العمر:

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة البحث تبعا لمتغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
العمر	من 20 – 40 سنة	38	0073.
	من 40 – 60 سنة	14	27.00
	60 سنة فما فوق	0	0
	المجموع	**52**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (4) توزيع عينة البحث تبعا لمتغير العمر ، حيث كان عدد المشاركين في البحث 38 مشارك تتراوح أعمارهم ما بين(20 – 40) سنة وبنسبة 73.00% ، وعدد 14 مشارك تراوحت أعمارهم ما بين (40 – 60) سنة وبنسبة 27.00%.

3. توزيع عينة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	ثانوي	13	25.0
	جامعي	39	75.0
	المجموع	**52**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (5) توزيع عينة البحث تبعا لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت عدد المشاركين في البحث مؤهلهم العلمي ثانوي 13 و بنسبة بلغت (25.00%) وفي المقابل بلغ عدد المشاركين للمؤهل العلمي جامعي 39 مشارك وبنسبة بلغت (75.00%).

2.4.4 مناقشة فرضيات الدراسة:

1.2.4.4 مناقشة نتائج الفرضية الاولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مصادر تمويل المشروعات الصغرى ورواد الأعمال؟

لتحليل هذه الفرضية قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار (T) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي% لكل فقرة في الفرضية الاولى

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	T	Sig	الترتيب
1	وجود تسهيلات مصرفية لرواد الاعمال تساعدهم على مواجهة المعوقات التي تواجههم.	3.76	0.96	75.20	5.764	0.000	5
2	وجود طلب داحل نطاق بلدية براك الشاطي للمنتجات يكون سبب في إنشاء مشروعات صغرى لتوفير الاحتياجات.	4.17	0.51	83.40	16.477	0.000	3

3	دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في البلدية براك الشاطي يساعد على تحقيق النمو.	4.42	0.63	88.40	16.111	0.000	1
4	إقامة المعارض ومنافذ البيع ببلدية براك الشاطي تساعد رواد الاعمال في التوجه نحو المشروعات الصغيرة.	4.23	0.80	84.60	10.995	0.000	2
5	وجود نظام الإدارة المعرفة في المشروع يساعد على مواجهة المعوقات.	4.09	0.69	81.80	11.400	0.000	4
المعدل العام		**4.13**	**0.24**	**82.6**	**10.48**	**0.00**	

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي% وترتيب الفقرات لأبراز إداء عينة البحث حول عبارات مصادر تمويل المشروعات الصغرى ببلدية براك الشاطي، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرة في المحور كانت: الفقرة (3) والتي تنص على " دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في البلدية مما يساعد على تحقيق النمو في الرتبة الاولى و بمتوسط حسابي يساوي 4.42 وبوزن نسبي بلغ 88.40%، وهي اكبر من القيمة المتوسطة للمتوسط الحسابي، و اكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3 وهي مرتفعة جداً ، حيث أن قيمة t =16.111 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05. وهذا يعني موافقة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة لكي تتم المساعدة على تحقيق النمو لا بد من دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في بلدية براك الشاطي. ثم احتلت الفقرة (4) والتي تنص على "إقامة المعارض ومنافذ البيع بالبلدية تساعد رواد الاعمال في التوجه نحو المشروعات الصغيرة في البلدية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 4.23 وبوزن نسبي بلغ 84.60% وهي ايضاً اكبر من القيمة المتوسطة للمتوسط الحسابي اكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3 وهي مرتفعة جداً، وقيمة t =10.995 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05. ، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة لمساعدة رواد الاعمال في التوجه نحو المشروعات الصغيرة في البلدية لا بد من إقامة المعارض ومنافذ البيع بها. وجاءت الفقرة (2) والتي تنص على" ريادة الاعمال هي عمل يتسم بالأبداع" و"وجود طلب داخل نطاق البلدية للمنتجات يكون سبب في إنشاء مشروعات صغرى لتوفير الاحتياجات" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يساوي 4.17 وبوزن نسبي بلغ 83.40% وهي كذلك أكبر من القيمة المتوسطة للمتوسط الحسابي وهي اكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3 وهي مرتفعة جداً. وقيمة t =16.477 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α.=0.05 . وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرتين ريادة الاعمال هي عمل يتسم بالأبداع، وجود طلب داحل نطاق البلدية للمنتجات يكون سبب في إنشاء مشروعات صغرى لتوفير الاحتياجات. ثم يليها الفقرة (5) والتي تنص على "وجود نظام الإدارة المعرفة في المشروع يساعد على مواجهة المعوقات" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يساوي 4.09 وبوزن نسبي بلغ 81.80% وقيمة t =11.400 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05. وهذا يعني موافقة افراد العينة على هذه الفقرة وجود نظام الإدارة المعرفة في المشروع يساعد على مواجهة المعوقات. وأخيراً جاءت الفقرة (1) والتي تنص على "وجود

تسهيلات مصرفية لرواد الاعمال تساعدهم على مواجهة المعوقات التي تواجههم" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يساوي 3.76 وبوزن نسبي بلغ 75.20% وقيمة t=5.764 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05. وهذا يعني موافقة افراد العينة على هذه الفقرة التى توضح أن وجود تسهيلات مصرفية لرواد الاعمال يساعد على مواجهة المعوقات التي تواجههم.

2.2.4.4 مناقشة نتائج الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال والتوجه نحو المشروعات الصغرى؟

لتحليل هذه الفرضية قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار (T) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي% لكل فقرة في الفرضية الثانية

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	T	Sig	الترتيب
1	ريادة الاعمال هي عمل يتسم بالأبداع.	4.17	0.64	83.40	13.046	0.000	3
2	تساعد ريادة الاعمال في فتح مجالات جديدة لتوظيف العمالة الوطنية في المشروعات الصغرى.	4.36	0.65	87.20	14.971	.0000	2
3	يتسم رواد الأعمال بالقدرة على المخاطرة ومواجهة المعوقات التى تواجه المشروعات الصغرى.	3.71	0.91	74.20	5.609	.0000	6
4	يتسم رواد الأعمال بالقدرة على تميز المنتج او الخدمة التي سيقدمها للتغلب على مخاطر المنافسة في السوق.	3.96	0.88	79.20	7.837	0.000	5
5	وجود خطة الاعتماد على مصادر الطاقة ببلدية براك الشاطي تساعد على انشاء المشروعات صغرى.	4.05	0.84	81.00	8.976	0.000	4
6	توفير الخدمات للمشروعات الصغرى في نطاق البلدية يمكنها من خلق فرص من عمل حقيقية للشباب.	4.53	0.54	90.60	20.509	0.000	1
7	ما مدى توقع نمو واستمرار المشروعات الصغرى خلال الفترة الزمنية القادمة في ظل الظروف الراهنه ببلدية براك الشاطي.	3.48	0.91	69.60	3.776	0.000	7
	المعدل العام	**4.04**	**0.36**	**80.8**	**7.57**	**0.000**	

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي% وترتيب الفقرات لاستجابات عينة البحث حول دور رواد الأعمال في التوجه نحو المشروعات الصغرى ببلدية براك الشاطي، فقد جاء المتوسط العام بدرجة أهمية كبيرة بمتوسط حسابي 4.04 وبوزن نسبي 80.8% وهي اكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3 وهي مرتفعة جدا، مما يدل وفق اراء العينة على دور المهم لرواد الاعمال في نجاح المشروعات الصغرى التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في بلدية براك الشاطي.

حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرة في المحور كانت: الفقرة (6) والتي تنص على " توفير الخدمات للمشروعات الصغرى في نطاقبلدية براك الشاطي التى يمكنها من خلق فرص من عمل حقيقية للشباب" حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.53 وبوزن نسبي بلغ 90.60% وهي مرتفعة جدا، وقيمة t = 20.509 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة لكي يتم خلق فرص عمل حقيقية للشباب لابد من توفير الخدمات للمشروعات الصغرى في نطاق البلدية.

و جاءت الفقرة (2) والتي تنص على " تساعد ريادة الاعمال في فتح مجالات جديدة لتوظيف العمالة الوطنية في المشروعات الصغرى." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 4.36 وبوزن نسبي بلغ 87.20% وهي مرتفعة جدا، وقيمة t =14.971 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة تساعد ريادة الاعمال في فتح محلات جديدة لتوظيف العمالة الوطنية.

وجاءت الفقرة (1) والتي تنص على" ريادة الاعمال هي عمل يتسم بالأبداع" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يساوي 4.17 وبوزن نسبي بلغ 83.40% وهي مرتفعة ، وقيمة t =16.477 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة والتى توضح أن ريادة الاعمال هي عمل يتسم بالأبداع ، مما يدل على أن وجود طلب داحل نطاق البلدية للمنتجات يكون سبب في إنشاء مشروعات صغرى لتوفير الاحتياجات.

ثم جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " وجود خطة الاعتماد على مصادر الطاقة ببلدية براك الشاطي تساعد على انشاء المشروعات صغرى" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يساوي 4.05 وبوزن نسبي بلغ 81.80% وهي مرتفعة ، وقيمة t =8.976 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة والتى تنص على مساعدة انشاء مشروعات صغرى لا بد من وجود خطة الاعتماد على مصادر الطاقة بالبلدية عينة الدراسة.

ثم جاءت الفقرة (4) والتي تنص على " يتسم رواد الأعمال بالقدرة على تميز المنتج او الخدمة التي سيقدمها للتغلب على مخاطر المنافسة في السوق" تأتي في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يساوي 3.96 وبوزن نسبي بلغ 79.20% وهي مرتفعة ، وقيمة t =7.837 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة يتسم رواد الأعمال بالقدرة على تميز المنتج او الخدمة التي سيقدمها للتغلب على مخاطر المنافسة في السوق.

ثم جاءت الفقرة (3) والتي تنص على " يتسم رواد الأعمال بالقدرة على المخاطرة ومواجهة المعوقات التى تواجه المشروعات الصغرى" والتى تاتي في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يساوي 3.71 وبوزن نسبي بلغ 74.20% وهي مرتفعة ، وقيمة t =5.609 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند

مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة الى يتسم فيها رواد الأعمال بالقدرة على المخاطرة ومواجهة المعوقات.

ثم جاءت الفقرة (7) والتي تنص على " ما مدى توقع نمو واستمرار المشروعات الصغرى خلال الفترة الزمنية القادمة في ظل الظروف الراهنه ببلدية براك الشاطي" والتى تاتي في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي يساوي 3.48 وبوزن نسبي بلغ 69.60% وهي مرتفعة ، وقيمة t = 3.776 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 ، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبلمعظم افراد العينة على هذه الفقرة التى تتوقع نمو واستمرار المشروعات الصغرى خلال الفترة الزمنية القادمة في ظل الظروف الراهنه في منطقة عينة الدراسة.

3.2.4.4 مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال والمعوقات التى تواجههم في التوجه نحو المشروعات الصغرى؟

لتحليل هذه الفرضية قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار (T) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي% لكل فقرة في الفرضية الثالثة

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	T	Sig	الترتيب
1	ضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الاعمال للمشروعات الصغرى تعتبر أحد اهم العوائق التي تواجههم.	4.34	0.65	86.80	14.858	0.000	1
2	قلة الكوادر البشرية المؤهلة للتسويق المنتجات المشروع من العوائق التي تواجه رواد الأعمال.	3.73	1.03	74.60	5.110	0.000	5
3	انخفاض هامش الربح في بداية تشغيل المشروع يكون حافز في عدم استمراره.	3.34	1.31	66.80	1.903	0.063	8
4	تعرض رواد الاعمال لضغوط عمل شديدة وخصوصا في مرحلة التأسيس يكون عائق في استكمال المشروع داخل نطاق البلدية.	3.61	1.08	72.20	4.081	0.000	6
5	سبب إنهاء بعض الأعمال المشاريع هو تعرض رواد الاعمال لخسائر في المراحل الأولى.	3.46	1.09	69.20	3.045	0.004	7
6	العادات والتقاليد في المجتمع لا تشجع رواد الأعمال لنشاء مشروعات صغرى في المنطقة عينة الدراسة.	3.05	1.14	61.00	0.363	0.718	9
7	ارتفاع أسعار العقارات والمرافق المجهزة داخل نطاق بلدية براك الشاطي يعتبر أحد المعوقات التي تواجه رواد الاعمال للتوجه نحو المشروعات الصغرى.	4.25	0.92	85.00	9.732	0.000	2
8	صعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج للمنتجات تكون عائق لإنشاء المشروعات الصغرى داخل نطاق بلدية براك الشاطي.	3.80	0.99	76.00	5.878	0.000	4

9	ضعف خدمة المعلومات والتطوير التكنولوجيا أحد العوائق التي تواجه رواد الأعمال نحو التوجه المشروعات الصغرى.	3.84	1.05	76.80	5.783	0.000	3
10	بعض رواد الاعمال لا يستطيع تحمل المخاطر واحتمال الخسارة في حالة عدم وجود دعم من الدولة.	3.05	1.31	61.00	0.315	0.754	9
المعدل العام		**3.64**	**0.44**	**72.8**	**4.634**	**0.001**	

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي% وترتيب الفقرات لاستجابات عينة البحث حول الفرضية الثالثة التى تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين رواد الأعمال والمعوقات التى تواجههم في التوجه نحو المشروعات الصغرفي بلدية براك الشاطي، فقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للمحور 3.64 بدرجة أهمية كبيرة وهي اكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3 مما يدل وفق اراء العينة على وجود معوقات تحول بين رواد الاعمال ونجاح المشروعات الصغرى.

حيث يتضح من الجدول السابق أعلى فقرة في المحور كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " ضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الاعمال للمشروعات الصغرى تعتبر احد اهم العوائق التي تواجههم" حيث تاتي في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي يساوي 4.34 وبوزن نسبي بلغ 86.80% وهي مرتفعة جدا، وقيمة t =14.858 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة احد اهم العوائق التي تواجههم هي ضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الاعمال للمشروعات الصغرى.

ثم جاءت الفقرة (7) والتي تنص على " ارتفاع أسعار العقارات والمرافق المجهزة داخل نطاق بلدية براك الشاطي يعتبر احد المعوقات التي تواجه رواد الاعمال للتوجه نحو المشروعات الصغرى" حيث تاتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 4.25 وبوزن نسبي بلغ 85.00% وهي مرتفعة جدا، وقيمة t =9.732 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة احد المعوقات التي تواجهه رواد الاعمال للتوجه نحو المشروعات الصغرى هي ارتفاع أسعار العقارات والمرافق المجهزة داخل نطاق البلدية.

ثم جاءت الفقرة (9) والتي تنص على " ضعف خدمة المعلومات والتطوير التكنولوجيا احد العوائق التي تواجه رواد الأعمال نحو التوجه المشروعات الصغرى " وهي تاتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يساوي 3.84 وبوزن نسبي بلغ 76.80% وهي مرتفعة ، وقيمة t =5.783 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة كبيرة من قبل افراد العينة على هذه الفقرة احد العوائق التي تواجه رواد الأعمال نحو المشروعات الصغرى هي ضعف خدمة المعلومات والتطوير التكنولوجيا في بلدية براك الشاطي.

ثم جاءت الفقرة (8) والتي تنص على " صعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج للمنتجات تكون عائق لإنشاء المشروعات الصغرى داخل نطاق بلدية براك الشاطي " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يساوي 3.80 وبوزن نسبي بلغ 76.00% وهي مرتفعة ، وقيمة t=5.878 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة افراد العينة على هذه الفقرة التى توضح صعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج للمنتجات تكون عائق لإنشاء المشروعات الصغرى داخل نطاق بلدية براك الشاطي.

ثم جاءت الفقرة (2) والتي تنص على " قلة الكوادر البشرية المؤهلة للتسويق المنتجات المشروع من العوائق التي تواجه رواد الأعمال " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يساوي 3.73 وبوزن نسبي بلغ 74.60% وهي مرتفعة ، وقيمة t =5.110 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة افراد العينة على هذه الفقرة من العوائق التي تواجه رواد الأعمال قلة الكوادر البشرية المؤهلة للتسويق المنتجات المشروع.

ثم يليها جاءت الفقرة (4) والتي تنص على " تعرض رواد الاعمال لضغوط عمل شديدة وخصوصا في مرحلة التأسيس يكون عائق في استكمال المشروع داخل نطاق البلدية " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يساوي 3.61 وبوزن نسبي بلغ 72.20% وهي مرتفعة ، وقيمة t = 4.081 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني موافقة افراد العينة على هذه الفقرة من العوائق التي تواجه رواد الأعمال وهي تعرض رواد الاعمال لضغوط عمل شديدة وخصوصا في مرحلة التأسيس يكون عائق في استكمال المشروع في بلدية براك الشاطي.

5.4 مناقشة الفرضيات:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار "ت" لفرضيات الدراسة مجتمعة

ت	الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	T	Sig	الترتيب
1	الفرضية الاولى	4.13	0.24	82.6	10.481	0.000	1
2	الفرضية الثانية	4.04	0.36	80.8	7.57	0.000	2
3	الفرضية الثالثة	53.6	0.44	72.8	4.634	0.001	3
	المعدل العام	**3.94**	**0.26**	**78.8**	**6.220**	**0.025**	

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم (9) يوضح اراء افراد العينة في الفرضيات الثلاثة مجتمعة ،فقد جاءت بموافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي يساوي (3.94)، وهي اكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3، وبانحراف معياري قدره (0.26)، والوزن النسبي يساوي 78.8%، وقيمة t=6.220 واتجاه إيجابي والقيمة الاحتمالية Sig 0.025 لذلك تعتبر أقل من مستوى دلالة α=0.05، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على كل الفرضيات الدراسة مجتمعة ومن هنا يمكن القول بأنه تحققت الفرضيات المذكورة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كل فرضيات الدراسة.

6.4 النتائج:

1. من خلال الدراسة الميدانية ونتائج تحليل الاستبيان اتضح أن من اهم المصادر لدعم المشروعات الصغرى هو أقامة معارض ومنافذ البيع مما يساعد على وجود طلب للمنتجات داخل نطاق بلدية براك الشاطي.
2. دعم رواد الاعمال للقيام بإنشاء المشروعات الصغرى داخل نطاق البلدية يساعد على يمكنها من خلق فرص عمل حقيقية للشباب ايضاً - وجود خطة الاعتماد على مصادر الطاقة بالبلدية يساعد على انشاء المشروعات الصغرى.
3. ضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الاعمال للمساعدة في إنشاء المشروعات الصغرى داخل بلدية براك الشاطي وكذلك ارتفاع أسعار العقارات والمرافق المجهزة من أهم العوائق التي تواجههم.
4. ضعف خدمة المعلومات والتطوير والتكنولوجيا وكذلك صعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج للمنتجات تسبب عائق لإنشاء المشروعات الصغرى داخل بلدية براك الشاطي. أضافة الى ذلك عدم وجود تسهيلات مصرفية لرواد الأعمال و قلة الكوادر البشرية المؤهلة للتسويق المنتجات المشروع.

تعتبر هذه الدراسه من جهة نظر الباحث دراسه ذات طابع أستثنائي حيث تطرقت الى دراسة العلاقة الحقيقية بين رواد الأعمال وأهم المعوقات التى تواجههم في أنشاء المشروعات الصغرى بالجزء الجنوبي لليبيا وتحديداً ببلدية براك الشاطي. عند مقارنة النتائج هذه الدراسه مع الدراسات الاخرى نلاحظ أن هذه الدراسة توضح أن من أهم المصادر القادره على دعم المشروعات الصغرى هي إقامة معارض ومنافذ يمكن من خلالها بيع منتجات المشروعات الصغرى داخل نطاق عينة الدراسة، كذلك أن أنشاء مشروعات صغرى يساعد على توفير فرص عمل داخل نطاق البلدية مما يساعد على تنمية وتحريك عجلة الأقتصاد في هذه المنطقة. ومن جهة أخرى فأن ضعف القوانين وعدم الاهتمام الجدي من الدولة بوضع وخصوصية الجنوب الليبي وكذلك ضعف خدمة معلومات التطوير والتكنولوجيا وأرتفاع تكلفة التسويق يعتبر من العوائق المهمة التى تواجه رواد الأعمال في توجههم نحو المشروعات الصغرى في الجنوب الليبي وتحديد ببلدية براك التى كانت عينة الدراسة.

7.4 التوصيات:

1. ضرورة توفير الخدمات للمشروعات الصغرى في نطاق بلدية براك الشاطي مما يساهم في خلق فرص عمل حقيقية للشباب.
2. ضرورة العمل على إزالة العوائق التي تواجه رواد الأعمال المتمثلة في ضعف القوانين الخاصة بتوفير الحماية للابتكارات التي سيقدمها رواد الاعمال للمشروعات الصغرى.
3. تشجيع انشاء وتوفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة لتوفير تمويل ذاتي لها.

4. تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغرى بأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك.
5. تخصيص جزء من موازنة بلدية براك الشاطي لدعم مؤسسات وهيئات التمويل الصغرى وتطوير عمل هذه المؤسسات حسب خطط البلدية.
6. العمل على تدريب أصحاب المشروعات الصغرى على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية.
7. تنظيم المعارض المتخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغرى ونشر التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل بلدية براك الشاطي وخارجها لضمان وصولها لأكثر عدد ممكن من الافراد.

المراجع:

1. أنبيه ع. (2015) *"إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،عمان، الاردن، دار الحامد للنشر (ص74).*
2. ابو حمور أ. (1989) *"التنمية الصناعية في الاردن مؤشراتها ومستقبلها ودور الحكومة فيها" ، مجلة العمل ،العدد (46)، عمان ، ص 80 _81.*
3. منفور ل. (2006) *"المشروعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاديات النامية" ، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ،بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي،ص14-15.*
4. السنفي ع. (2009) *"بعض الأساليب الفنية الحديثة لتحسين الكفاءة الإنتاجية في المشروعات الصناعية" ، مجلة الإداري، ع 64 ، سلطنة عمان-معهد الإدارة العامة، (مارس): 14*
5. شوقي ج. (2000) *"إدارة الاعمال منظور كلي" ،، عمان، الاردن، دار الحامد للنشر.*
6. شهرزاد م.(2012) *"إشكاليات استغلال الموارد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، مجلة الدراسات العليا جامعة لبنان، العدد 12، ص (127).*
7. عفانة، ج. أبو عيد ق. (2004) ، *"إدارة المشاريع الصغرى" ، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.*
8. هيكل م. (2003) *"مهارات وادارة المشروعات الصغيرة" ،* مجموعه النيل العربية الطبعة الاولي، القاهرة، ص 82.
9. شبلي ن. (2005) *"دور حاضنات المشروعات الصغرية في دعم الابداع العربي" مجلة افاق اقتصادية، ص26_101.*
10. فقي م. (2008) ، *"دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين" ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.*
11. المري ي. (2013) *"ريادة الاعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية" ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، صفحة 17،15.*